

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة العليا للتجارة - القليعة-

الموضوع:

استدامة السياسة المالية ضمن بيئة الصدمات
الموازنية في الجزائر

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير
تخصص: مالية

تحت إشرافه:

أ. د. ثابت ناصر

إعداد الطالبة:

عيسوي العارم

أعضاء لجنة المناقشة

| | | | |
|---------------|------------------------|----------------------|------------------|
| رئيسا | المدرسة العليا للتجارة | أستاذ التعليم العالي | بريش محمد القادر |
| مشرفا و مقورا | المدرسة العليا للتجارة | أستاذ التعليم العالي | ثابت محمد ناصر |
| مناقشا | المدرسة العليا للتجارة | أستاذ محاضر أ | معيد مليكة |
| مناقشا | المدرسة العليا للتجارة | أستاذ محاضر أ | بن يلس بلال |
| مناقشا | جامعة الجزائر 3 | أستاذ محاضر أ | حنيش أحمد |
| مناقشا | جامعة الجزائر 3 | أستاذ التعليم العالي | بوسعدة سعيدة |

السنة الجامعية 2018/2019

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

- إلى أبي العزيز و أمي الغالية العين الساهرة و القلب الحنون أطال الله عمرها؛
- رفيق دربي زوجي الحبيب؛
- إخوتي و أخواتي؛
- كل زملائي و أصدقائي وللأحبة؛
- و كل من ساهم في نشأتي و تعليمي من أساتذة و معلمين.

العارم

شكرات

أن الشكر والحمد لله، نحمده ونشكره على إتمام هذا العمل فله الحمد
و الشكر على كل نعمه الذي أنعمها علينا فلك الحمد كما ينبغي لجلال
وجهك وعظيم سلطانك

كما أتقدم بخالص الشكر الجزيل وعرفاني وفائق احترامي إلى :

✓ المشرفة الأستاذ محمد ثابت ناصر؛

✓ الأساتذة الفاضلين: بوكرامي علي، ركاش عمار، طوماش

رشيد، قاسي السعيد؛

✓ عماري علي إطار بوزارة المالية على حسن الاستقبال و

التوجيه؛

✓ وإلى جميع من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب أو

بعيد و نقول لهم جزاكم الله خيرا.

وفي الأخير اشكر أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذا العمل .

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة و تقييم استدامة السياسة المالية و مدى حساسيتها من الصدمات المالية. لتحقيق ذلك، تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للسياسة المالية، أما في الفصل الثاني قمنا بعرض بعض الأسس النظرية لاستدامة السياسة المالية و القواعد المالية و الصناديق السيادية كأهم آليات لضمان الاستدامة المالية. و في الفصل الثالث حاولنا التطرق لأهم التدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل محاولة امتصاص الصدمات المالية لضمان استدامة سياستها المالية على المدى الطويل. و في الأخير عرجنا من خلال الفصل الرابع إلى تقييم تطور السياسة المتبعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، بالإضافة إلى ذلك حاولنا تقييم مدى استدامة السياسة المالية في الجزائر من خلال الاعتماد على بعض أساليب الاقتصاد القياسي. من أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن موقف استدامة السياسة المالية ضعيف جداً، و أنها غير قادرة احتواء الصدمات ضمن الظروف المزرية التي تعيشها الجزائر حالياً.

الكلمات المفتاحية: استدامة السياسة المالية، قواعد المالية، الصناديق السيادية، صندوق ضبط الموارد، عصنة نظام الميزانية، نموذج النمو الجديد.

Abstract

This paper aims to study and assess the sustainability of fiscal policy and its sensitivity to fiscal shocks. To do this, we examined the theoretical framework of fiscal policy in the first chapter. In the second chapter, we presented the theoretical underpinnings of the sustainability of fiscal policy, fiscal rules and sovereign wealth funds as two of the most important mechanisms for ensuring fiscal sustainability. In the third chapter, we analyzed the most important procedures taken by the Algerian government to cope with fiscal shocks in order to ensure the sustainability of its fiscal policy in the long term. Finally, in the fourth chapter, we reviewed the assessment of the evolution of fiscal policies in Algeria between 2000 and 2015. We also assessed the sustainability of fiscal policy in Algeria by applying an econometric study. One of the most important conclusions of the study is that it mentions that fiscal policy is very weakly sustainable and that it is unable to contain shocks, especially in the current unfavorable situation in Algeria.

Keywords: fiscal policy sustainability, fiscal rules, sovereign wealth funds, Fund for the Regulation of Receipts, modernization of the budget system, new growth model.

Résumé

Ce document vise à étudier et à évaluer la soutenabilité de la politique budgétaire et sa sensibilité aux chocs budgétaires. Pour ce faire, nous avons examiné le cadre théorique de la politique budgétaire au premier chapitre. Dans le deuxième chapitre, nous avons présenté les fondements théoriques de la soutenabilité de la politique budgétaire, les règles budgétaires et les fonds souverains comme deux des mécanismes les plus importants pour assurer la soutenabilité budgétaire. Dans le troisième chapitre, nous avons analysé les procédures les plus importantes prises par le gouvernement algérien pour faire face aux chocs budgétaires afin d'assurer la soutenabilité de sa politique budgétaire à long terme. Enfin, au quatrième chapitre, nous avons passé en revue l'évaluation de l'évolution des politiques budgétaires en Algérie entre 2000 et 2015. Nous avons également évalué la soutenabilité de la politique budgétaire en Algérie en appliquant une étude économétrique. L'une des conclusions les plus importantes de l'étude est celle qui mentionne que la politique budgétaire est très faiblement soutenabilité et qu'elle est incapable de contenir les chocs, notamment dans la conjoncture actuelle défavorable en Algérie.

Mots clés: soutenabilité de la politique budgétaire, règles budgétaires, fonds souverains, fonds de régulation des recettes, modernisation du système budgétaire, nouveau modèle de croissance.

الفهرس

الفهرس

| الصفحة | المحتويات |
|-----------|--|
| | إهداء |
| | تشكر |
| | المخلص |
| | الفهرس |
| | قائمة الجداول و الأشكال |
| أ | مقدمة |
| | الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية |
| 01 | تمهيد |
| 02 | المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية و مراحل تطورها |
| 02 | المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية |
| 04 | المطلب الثاني: مراحل تطور السياسة المالية |
| 07 | المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية |
| 11 | المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية |
| 11 | المطلب الأول: السياسة الانفاقية |
| 16 | المطلب الثاني: السياسة الضريبية |
| 20 | المطلب الثالث: السياسة الائتمانية |
| 24 | المبحث الثالث: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية |
| 25 | المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية و أدواتها |
| 29 | المطلب الثاني : الآثار النقدية للسياسة المالية |
| 31 | المطلب الثالث: التنسيق بين السياسة المالية و النقدية |
| 36 | الخلاصة |
| | الفصل الثاني: استدامة السياسة المالية وآليات ضمانها |
| 37 | تمهيد |
| 38 | المبحث الأول: المفهوم النظري للاستدامة السياسية المالية |
| 38 | المطلب الأول: مفهوم استدامة السياسة المالية |

الفهرس

| | |
|-----|---|
| 43 | المطلب الثاني: شروط و اختبار شروط استدامة السياسة المالية |
| 48 | المطلب الثالث: مؤشرات استدامة السياسة المالية |
| 52 | المبحث الثاني: القواعد المالية لضمان استدامة السياسة المالية |
| 52 | المطلب الأول: تعريف و خصائص قواعد المالية |
| 56 | المطلب الثاني: أنواع قواعد المالية |
| 61 | المبحث الثالث: صناديق الثروة السيادية كأداة لضمان استدامة السياسة المالية |
| 61 | المطلب الأول: ماهية صناديق الثروة السيادية |
| 63 | المطلب الثاني: أهداف صناديق الثروة السيادية و خصائصها |
| 67 | المطلب الثالث: أنواع و مميزات صناديق الثروة السيادية |
| 70 | المطلب الرابع: بعض الإجراءات للتعامل مع الصناديق السيادية لضمان الاستدامة المالية |
| 72 | الخلاصة |
| | الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات المالية لضمان استدامة السياسة المالية |
| 73 | تمهيد |
| 74 | المبحث الأول: صندوق ضبط الموارد (FRR) |
| 74 | المطلب الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد |
| 78 | المطلب الثاني: صندوق ضبط الإيرادات و مبادئ سنتياغو |
| 81 | المطلب الثالث: دراسة تقييمية لدور صندوق ضبط الموارد في تطور السياسة المالية في الجزائر |
| 90 | المبحث الثاني: إصلاحات عصرنة النظام الموازي |
| 90 | المطلب الأول: مشروع عصرنة نظام الميزانية العامة (MSB) |
| 93 | المطلب الثاني: محاور عملية إصلاح الميزانية |
| 96 | المطلب الثالث: القانون العضوي المتعلق بقانون المالية (LOLF): إطار قانوني جديد للإصلاحات الموازية |
| 99 | المبحث الثالث: نموذج النمو الاقتصادي الجديد |
| 99 | المطلب الأول: الإصلاحات المقترحة للسياسة المالية في أفق 2030 |
| 103 | المطلب الثاني: أفق 2030: نحو تحول هيكل اقتصاد الوطني |

الفهرس

| | |
|-----|--|
| 106 | المطلب الثالث: توصيات النموذج الجديد للنمو |
| 112 | الخلاصة |
| | الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لاستدامة السياسة المالية في الجزائر |
| 113 | تمهيد |
| 114 | المبحث الأول: تقييم السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة [2015-2000] |
| 114 | المطلب الأول: برامج الإنعاش الاقتصادي من 2000 إلى 2015 |
| 116 | المطلب الثاني: تقييم السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (2015-2000) |
| 121 | المطلب الثالث: سياسة الإيرادات العامة خلال الفترة (2015-2001) |
| 126 | المطلب الرابع: السياسة الائتمانية خلال الفترة (2015-2001) |
| 129 | المبحث الثاني: دراسة قياسية لتقييم الاستدامة المالية في الجزائر |
| 131 | المطلب الأول: اختبار شرط قيد الموازنة ما بين الأزمنة |
| 138 | المطلب الثاني: أثر الصدمات الموازنة على الدين العام |
| 143 | المطلب الثالث: تقدير دالة رد الفعل الموازنة FRB |
| 153 | الخلاصة |
| 154 | الخاتمة |
| | قائمة المراجع |
| | الملاحق |

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|------------|---|--------|
| 1-2 | مقارنة بين الاستدامة المالية و الاستدامة الاقتصادية | 40 |
| 2-2 | مجالات بعض مؤشرات الاستدامة المالية وفق صندوق النقد الدولي و الرابطة الدولية لتخفيف الدين | 51 |
| 3-2 | أمثلة عن القواعد المالية المطبقة في بعض الدول | 60 |
| 4-2 | التباين بين الصناديق السيادية والشركات العمومية وصناديق التقاعد | 66 |
| 1-3 | تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات من 2000 إلى 2015 | 82 |
| 2-3 | تطور الجباية البترولية، السعر الفعلي والمرجعي لبرميل النفط 2015-2000 | 83 |
| 3-3 | استخدامات صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية 2015-2000 | 85 |
| 4-3 | استخدامات صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية | 88 |
| 1-4 | تطور النفقات العامة خلال الفترة (2015-2000) | 116 |
| 2-4 | الميل المتوسط و الحدي خلال الفترة (2015-2000) | 120 |
| 3-4 | تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2015-2000) | 123 |
| 4-4 | نسبة الجباية للنتائج المحلي الخام و النفقات العامة (2000-1990) | 125 |
| 5-4 | تطور الدين العام و مؤشراتته خلال الفترة (2015-2000) | 127 |
| 6-4 | معطيات الدراسة و مصادرها | 130 |
| 7-4 | نتائج اختبارات ADF، PP و KPSS لنسب الدين العام و العجز الموازي | 131 |
| 8-4 | نتائج اختبارات ADF، PP و KPSS للإيرادات العامة و النفقات العامة | 133 |
| 9-4 | نتائج اختبار Johanson للمتغيرين Rt و Gt | 134 |
| 10-4 | معاملات التكامل المشترك (b) | 134 |
| 11-4 | نتائج اختبار علاقة السببية طويلة الأجل بين Rt و Gt | 137 |
| 12-4 | أثر الصدمة في الإيرادات و النفقات على الدين العام | 140 |
| 13-4 | تحليل مكونات التباين للدين العام | 141 |
| 14-4 | نتائج اختبارات الاستقرارية (ADF , PP, KPSS) | 143 |
| 15-4 | نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانس | 144 |
| 16-4 | نتائج تقدير النموذج VECM | 145 |

قائمة الجداول و الأشكال

| | | |
|-----|---|------|
| 148 | اختبار البواقى فى النموذج VECM | 17-4 |
| 149 | اختبار الارتباط التسلسلى لبواقى النموذج | 18-4 |
| 149 | اختبار تجانس تباين بواقى النموذج | 19-4 |

قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|---|-----------|
| 86 | تطور متاحات صندوق ضبط الموارد مقارنة بالدين العام الداخلى و الخارجى | 1-3 |
| 89 | تطور استخدامات الصندوق فى تمويل عجز الميزانية | 2-3 |
| 117 | تطور نفقات التسيير و التجهيز للفترة 2000-2015 | 1-4 |
| 118 | تطور النفقات العامة و مؤشرات الأسعار للفترة 2000-2015 | 2-4 |
| 119 | تطور النفقات العامة و الكثافة السكانية للفترة 2000-2015 | 3-4 |
| 121 | تطور النفقات العامة و الجباية البترولية للفترة 2000-2015 | 4-4 |
| 124 | مقارنة بين الإيرادات العامة و الجباية البترولية للفترة 2000-2015 | 5-4 |
| 138 | أثر الصدمة فى الإيرادات و النفقات على الدين العام | 6-4 |
| 147 | اختبار المعنوية الكلية للنموذج | 7-4 |
| 151 | أثر الصدمة فى الدين العام على الرصيد الأولي | 8-4 |

المقدمة

في الآونة الأخيرة، زاد الاهتمام بمفهوم استدامة السياسة المالية (sustainability fiscal policy)، حيث أصبح الهدف الأسمى للكثير من الدول مدى قدرتها على ملاحقة تيار الإنفاق العام، المواصلة في سياستها المالية الحالية والمخطط لها مستقبلا والوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية لتجنب مخاطر التعرض للإفلاس، وذلك نظرا للمشاكل الاقتصادية والمالية التي عرفتها العديد من الدول النامية وحتى المتقدمة منها، مما يجعلها عرضة للصدمات الداخلية والخارجية. بحيث تتمثل هذه المشاكل أساسا في الارتفاع المفرط في نسب الدين العام للنتائج المحلي الخام الذي يطرح بدوره إشكالية ضمان ملاءتها المالية في المستقبل، والارتفاع المضطرب في حجم التكاليف المالية اللازمة للإنتاج على المدى الطويل نتيجة النمو الديمغرافي ونذرة الموارد، الأمر الذي يؤدي أيضا إلى احتمال عدم استدامة القدرة في تمويل سياساتها التنموية، بالإضافة إلى انحلال تام مابين الإيرادات والنفقات العامة الذي يؤدي بدوره لارتفاع نسب العجزات المالية. إذ تصبح كل هذه المشاكل عبئا على المالية العامة في المستقبل والتي تتحمله الأجيال القادمة لم تشارك في قراراتها ولم تكن جزءا منها.

أصبح الحفاظ على استدامة السياسة المالية أحد التحديات الرئيسية الذي يواجه الحكومات التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، حيث يتطلب ضمان استدامة السياسة المالية جهود وإصلاحات موازنة كبيرة لمواجهة تطور العجزات المالية المستقبلية، مواجهة التزاماتها والحفاظ على ملاءتها، بحيث اعتمدت العديد من الدول في العقود الأخيرة من القرن العشرين برامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع منظمات دولية للتخلص من الاختلالات الاقتصادية وخفض معدلات الدين العام. كما يتطلب الحفاظ على الاستدامة المالية معرفة الصعوبات والأضرار المحتمل حدوثها، وجودة وسلامة في القرارات ونوع السياسة المالية التي يجب إتباعها، أي أن الحكومة في حاجة لوضع السياسة المالية النموذجية والمثالية لضمان استدامتها في المستقبل.

على غرار الكثير من الدول تواجه الجزائر عدة عوائق وصعوبات في الحفاظ على استدامة سياستها المالية، التي تتمثل أساسا في نوعية تركيبة الإيرادات الكلية للدولة، بحيث تشكل الجباية البترولية أكثر من 70% من مجموع الإيرادات مما يعني أن رسم السياسة المالية والتوازنات المالية للدولة مرهون بالثروة النفطية باعتبارها مورد غير قابل للتجديد من جهة وتعرضها لتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية من جهة أخرى، مما يجعل ضمان استدامة السياسة المالية في الجزائر أكثر حساسية للصدمات الخارجية. بالإضافة لما سبق تمثل

ضخامة المبالغ المالية الهامة التي خصصتها الحكومة الجزائرية الموجهة لتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تنفيذ برامج الإنعاش ودعم النمو (2000-2015) عائقا كبيرا في الحفاظ على استدامة سياسة المالية في الجزائر، حيث وجهت هذه المبالغ الضخمة لمشاريع غير منتجة كان هدفها تعظيم الرفاهية أكثر من تعظيم النمو الاقتصادي، مثل الإعانات الاقتصادية والاجتماعية والتحفيزات الضريبية التي من شأنها إرهاب الإيرادات العامة المهددة دائما بالانخفاض، مما يضع الحكومة أمام إشكالية ضمان استدامة سياستها المالية على المدى الطويل ومدى قدرتها على استيعاب الصدمات الداخلية والخارجية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى مسؤوليتها في إتمام ودعم عملية التنمية ومرافقة الاقتصاد في انتقاله إلى اقتصاد مستدام. فهذا يخلق للحكومة تحدي في التوفيق بين سياسة الإنعاش، توليد العجوزات المالية والقدرة على ضمان تحمل استدامة الدين العام. بالإضافة لذلك ظاهرة السوق الموازية التي تمثل حسب الدديوان الوطني للإحصائيات حوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي بحيث لا يتم إحصائها بشكل رسمي ولا تعرف الحكومة قيمتها الفعلية، مما يولد الغش والتهرب الضريبي وذلك لأن أصحاب هذا الاقتصاد لا يستفيدون من خدمات الدولة ولا يقومون بدفع ضرائب.

إن هذه العوائق تجعل استدامة السياسة المالية في الجزائر مرهونة بعدم إمكانية استمرار تعويض نقص الإيرادات، مع العلم أن مداخل المحروقات التي تعتمد عليها إيرادات الجزائر تتصف بالنفاذ وعدم التأكيد وارتباطها الشديد بعامل الطلب الخارجي. بالإضافة لذلك في مرهونة بعدم إمكانية استمرار تمويل النفقات الرأسمالية المرفقة بتهديدات انخفاض أسعار البترول المتعلقة بالإنعاش الاقتصادي التوسعي واستمرار تمويل نفقات التسيير ودعم المواد الأساسية.

بما أن السياسة المالية تعد أهم أداة تعتمد عليها الدولة لرفع معدلات النمو وحفز الاستثمار فإن استدامتها يتطلب استدامة في مواردها ونفقاتها. فتحقيق أهداف استدامة السياسة المالية للدولة التي تعتمد على المحروقات يجب أن يكون بضبط نفقاتها حسب قيمة السيولة المنتظرة من عائدات البترول والإيرادات خارج المحروقات. لذلك تم اعتمدت الجزائر على مجموعة من الوسائل والاجراءات الكفيلة بالخروج من التبعية النفطية، من أهمها قامت الجزائر في سنة 2000 بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي يمكن أن يسمح صقل نفقات الدولة المتزايدة، مواجهة التغيرات الحاصلة للسياسة المالية الحالية والمستقبلية وفي القضاء على ظاهرتي عجز

المقدمة

الميزانية وتزايد معدلات الدين العام، وذلك بهدف صد انتقال الآثار السلبية لتغيرات أسعار البترول لباقي الاقتصاد.

على ضوء ما سبق، ارتأينا لطرح الإشكالية التالية:

"ما مدى استدامة السياسة المالية في الجزائر ضمن بيئة الصدمات الموازنة؟ وما هي الإجراءات التي تبنتها الجزائر لضمان استدامتها؟"

ونحن بصدد البحث والتحصيل، استنطقنا بعض التساؤلات الفرعية التي يمكن أن نستشفها على ضفاف التساؤل الجوهري، والتي يمكن بلورتها في التفاصيل التالية:

- ما هي آلية عمل قواعد المالية والصناديق السيادية؟ وما مدى أهميتها في الحفاظ على استدامة السياسة المالية؟
- هل تمكن صندوق ضبط الإيرادات من احتواء الصدمات الخارجية من خلال تحقيق أهدافه الأساسية في القضاء على ظاهرتي عجز الميزانية وتزايد الدين العام؟
- إلى ما تهدف الحكومة الجزائرية من خلال عصرنتها للنظام الموازي؟
- ما هي الإضافات والتغيرات التي تسعى إليها الحكومة الجزائرية من خلال تبنيها لنموذج النمو الجديد؟
- هل نجحت الجزائر في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وتحسين هيكل إيراداتها بشكل يسمح بتفادي الصدمات؟
- ما هي أهم العوامل التي أثرت على وضعية الاستدامة أو عدم استدامة السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015؟.

فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات السابقة عمدنا إلى وضع الفرضيات التالية:

- يلعب صندوق صندوق ضبط الموارد دور هام في تمويل عجز الميزانية وخاصة في التخلص من المديونية الخارجية؛
- يعتبر مشروع عصرنة الميزانية خطوة هامة تخطوها الحكومة الجزائرية نحو التسيير الفعال لنفقاتها؛

- من أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف وضعية استدامة السياسة المالية في الجزائر هي ظاهرة تزايد الإنفاق العام التي شهدتها الجزائر خلال الفترة 2000-2015 ، التي أجبرت الحكومة بالتوجه نحو التمويل الغير تقليدي.

أهمية البحث

تكمن أهمية بحثنا في كونه يتطرق إلى موضوع نادر من حيث البحوث والدراسات العربية وخاصة في الجزائر التي تطرقت إلى مفهوم استدامة السياسة المالية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبح الشغل الشاغل للكثير من الاقتصاديات في العالم هو كيفية ضمان والحفاظ على استدامة سياستها المالية ضمن بيئة حافلة بالصدمات المالية، للحد من مخاطر الإفلاس وفقدان ملاءتها، ومدى قدرتها المستقبلية ليس فقط لوضع وضع سياسات لمواجهة التقلبات الدورية ولكن أيضا لتولي مسؤولية عملية التنمية طويلة الأجل ودعم الاقتصاد في انتقاله إلى اقتصاد مستدام.

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى إعطاء تصور لمفهوم استدامة السياسة المالية، وتقييم السياسة المالية المتبعة في الجزائر، مدى استدامتها وحساسيتها من الصدمات الموازية، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة التقلبات الدورية والخروج من التبعية النفطية، مما يضمن استدامة القدرة في تمويل سياساتها التنموية مستقبلا.

منهجية البحث

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي للجانب النظري، وسنعمد على المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي للجانب التطبيقي. إذ ستعمد هذه الدراسة في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء ووزارة المالية، بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

أدبيات الدراسة السابقة

من أهم الدراسات التي عالجت استدامة السياسة المالية يمكن ذكر:

- دراسة Jondeau Éric (1992)¹ بعنوان: " **La Soutenabilité de la Politique Budgétaire** "، اعتبر الباحث أن الفرضية استدامة السياسة المالية تتحقق بوجود علاقة على المدى الطويل بين إيرادات ونفقات الدولة، بحيث استعمل السلاسل الزمنية للفترة الممتدة ما بين 1965-1990 لاختبار فرضية استدامة السياسة المالية في فرنسا، وحلل ديناميكية الإيرادات والنفقات على المدى القصير في إطار نظرية ليساج الضرائب (la théorie du lissage des impôts). خلص الباحث في دراسته إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات والإيرادات العامة، كما خلص إلى وجود علاقة سببية باتجاه واحد نحو النفقات.

- دراسة SIMON NEAIME (2004)² بعنوان: " **Sustainability of budget deficits and public debt in Lebanon: a stationarity and co-integration analysis** "، هي عبارة عن دراسة تجريبية لتقييم استدامة السياسة المالية لدولة لبنان، بحيث قام الباحث باختبار شرط العرضية (transversality condition) وذلك بالاستعانة باختبارات الاستقرار والتكامل المشترك. أظهرت نتائج الدراسة عدم استدامة السياسة المالية، كما أظهرت امكانية توجه الحكومة نحو أزمة مديونية.

- Fumihide Takeuchi (2010) فقد استخدم اختبارات الجذور الوحيدة وعدلها ضمن نماذج التحول الماركوفي لاختبار القدرة على استدامة تحمل الدين العام الخارجي بالو.م.أ وخلص الباحث إلى أنه في فترات ارتفاع العجز نهاية التسعينيات ومطلع الألفية الثانية كانت احتمالات الاستقرار (القدرة على التحمل) المقدره بالنموذج المعدل أكبر من تلك التي تم الحصول عليها بالطريقة التقليدية.

- دراسة Anca Ruxandra CURTAȘU (2011) بعنوان: " **How to Assess Public Debt Sustainability: Empirical Evidence for the Advanced European Countries** "، حاول الباحث تحليل استدامة الدين العام للاقتصاديات الأوروبية المتقدمة مثل فرنسا واسبانيا وإيطاليا، حيث استخدم الباحث بيانات سنوية ما بين 1970 و

¹ Jondeau. E, (1992), "La Soutenabilité de la Politique Budgétaire", Economie et Prévision, vol 3, N 104, p :1- 17.

² SIMON NEAIME (2004), " Sustainability of budget deficits and public debt in Lebanon: a stationarity and co-integration analysis", Review of Middle East Economics and Finance, vol 02, n°01, p: 42-61.

2012. قام الباحث باختبار شروط الاستدامة المالية من خلال ثلاث مراحل: اختبارات الاستقرائية، اختبارات التكامل المشترك وتقدير دالة ردة فعل الميزانية. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة عدم وجود تكامل مشترك بين الإيرادات والنفقات العامة في ألمانيا، وأن أغلب الدول تعاني من ارتفاع نسب الدين العام أكثر مما هو مطلوب وأن اليونان تعيش أزمة مديونية خانقة وتحتاج إلى تعديلات مالية غير مسبوقه من خلال برنامج يراقبه صندوق النقد الدولي.

- دراسة The " (2012) Bartoletto. S, Chiarini. B and Marzano. E³ بعنوان "Sustainability of Fiscal Policy in Italy: A Long-Term Perspective" سعت هذه الدراسة إلى تحليل استدامة الدين العام في إيطاليا للفترة الممتدة ما بين 1961-2010، حيث اعتمد الباحثون في ذلك على الأسلوب القياسي لاختبار الفرضية التي اقترحها (1988) Trehan. B and Walsh C.E.

- شيببي عبد الرحيم وشكوري سيدي محمد (2013) قيما استدامة تحمل عجز الموازنة بالجزائر على المدى الطويل، وذلك بتبني النمذجة اللاخطية بواسطة استخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع انتقال انسيابي، حيث استنتج بأن السيرورة الكلية لعجز الموازنة غير مستقرة، وأن الإنفاق الحكومي يزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الإيرادات، أي أن الحكومة الجزائرية تميل إلى إنفاق يفوق مداخيلها على المدى الطويل، مما يدعم فرضية عدم إمكانية استدامة تحمل العجز الموازني على المدى الطويل.

- دراسة Johnson Asiama, Nana Akosah and Emmanuel Owusu (2014)⁴ بعنوان: "an assessment of fiscal sustainability in Ghana"، هدفت هي الدراسة إلى اختبار استدامة السياسة المالية في غانا، وذلك باستعمال دالة ردة فعل الميزانية (la fonction de réaction budgétaire). حاول الباحثون معرفة رد فعل الحكومة من تراكم الدين العام المتزايد من خلال تقدير دالة ردة فعل الميزانية، حيث خلصت الدراسة إلى أن سلوك الحكومة المالي يتطابق مع قيد الموازنة ما بين الأزمات وأن التعديلات الموازنية كان لها دور ضعيف في الحفاظ على الاستدامة المالية في غانا.

³ Bartoletto. S, Chiarini. B and Marzano. E (2012), The Sustainability of Fiscal Policy in Italy: A Long-Term Perspective, CESIFO working paper, n° 3812, p: 1-78.

⁴ Johnson Asiama, Nana Akosah and Emmanuel Owusu (2014), "an assessment of fiscal sustainability in Ghana", Working Paper of Bank of Ghana, n°09, p: 1-29.

- دراسة هناء عبد الحسين الطائي و مهند عزيز محمد الشلال (2015)⁵ بعنوان: "قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصر و الأردن) للمدة 1990-2011"، حاول الباحث قياس الاستدامة المالية في دول مصر والأردن طبقت برامج الإصلاح منذ وقت مبكر، حيث استعمل طريقة القيمة الحالية لقيود الموازنة لمعرفة الاستدامة من عدمها، وذلك باستخدام اختبارات الاستقرارية لسلاسل الدولتين للفترة 1990-2011. توصلت الدراسة إلى وجود استدامة مالية في الأردن وغير موجودة في مصر.

- دراسة وحيد عبد الرحمان بانافع وعبد العزيز عبد المجيد علي (2016)⁶ بعنوان: "تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية"، هدفت الدراسة إلى تقييم قدرة السلطات المالية في السعودية على تحقيق الاستدامة المالية من خلال دراسة العلاقة بين النفقات والإيرادات الحكومية وفق تطبيق القيد الزمني للميزانية العامة، وذلك بالاعتماد على الأسلوب القياسي وباستخدام بيانات سلاسل الزمنية للاقتصاد السعودي للفترة الممتدة ما بين 1969 و 2014. حيث أكدت الدراسة من خلال اختبارات الاستقرارية، اختبارات التكامل المشترك واختبارات السببية على تحقق شرط الاستدامة المالية في السعودية.

- دراسة SHASTRI.S, GIRI.A.K and MOHAPATRA.G (2017)⁷ بعنوان: "An empirical assessment of fiscal sustainability for selected South Asian economies"، تناولت هذه الدراسة اختبار استدامة السياسة المالية لخمس اقتصادات رئيسية في جنوب آسيا وهي: الهند، باكستان، بنغلاديش، سريلانكا و نيبال للفترة ما بين 1985 و 2014. بينت اختبارات Gregory-Hansen (1996) and Carrion-i-Silvestre and Sanso (2006) وجود علاقة طويلة الأجل بين الإيرادات العامة والنفقات العامة لجميع الدول، كما أشارت نتائج تقديرات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) الذي تم استخدامه لتقدير دالة ردة فعل الميزانية (la fonction de réaction budgétaire) إلى الاستجابة الموجبة على المدى الطويل للرصيد الأولي من

⁵ هناء عبد الحسين الطائي و مهند عزيز محمد الشلال، قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصر و الأردن) للمدة 1990-2011، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية، العدد رقم 17، 2015، ص: 1-16.

⁶ وحيد عبد الرحمان بانافع و عبد العزيز عبد المجيد علي (2016)، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، ص: 178-202.

⁷ SHASTRI.S, GIRI.A.K and MOHAPATRA.G (2017), " An empirical assessment of fiscal sustainability for selected South Asian economies, theoretical and applied economics, vol 24, n°01 (610), p: 163-178.

الزيادة للدين العام عند جميع الدول ماعدا النيبال. خلصت نتائج الدراسة إلى استدامة السياسة المالية لدولة الهند، باكستان، سريلانكا ونيبال، إلا أن دولة بنغلاديش فكانت استدامة سياستها المالية ضعيفة.

حدود الدراسة

- الحد الجغرافي: هذه الدراسة متعلقة بواقع الاقتصاد الجزائري؛
- الحد الزمني: لقد تم إجراء اختبار استدامة السياسة المالية على مرحلتين، لهذا فقد حددت فترة الدراسة بفترتين زمنيتين: الأولى امتدت من (1985-2016)، وهي الفترة التي شهد فيها الاقتصاد الجزائري العديد من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد، كما تم تمديد هذه الفترة بسبب أن التقنية المستخدمة في التحليل القياسي خلال هذه المرحلة تتطلب عدد كبير من المشاهدات. أما الثانية فامتدت من (2000-2015) والتي عرفت إثرها السياسة المالية تغيرات جذرية، نتيجة البرامج التنموية التي الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة.

خطة البحث

قصد الإحاطة بجوانب الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضية الدراسة سيتم التطرق للنقاط التالية: في الفصل الأول سيتم التطرق إلى الإطار النظري للسياسة المالية، في الفصل الثاني سنتناول مفهوم استدامة السياسة المالية، شروطها، اختبار شروطها ومؤشراتها، كما سيتم التطرق إلى دور قواعد المالية والصناديق السيادية في الحفاظ على استدامة السياسة المالية. في الفصل الثالث سنتطرق لأهم الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لاحتواء الصدمات الخارجية وللحفاظ على استدامتها المالية، وأخيرا في الفصل الرابع سنحاول القيام بتحليل نظري للسياسة المطبقة في الجزائر والقيام بدراسة قياسية لاختبار شروط الاستدامة المالية في الجزائر ومدى تحملها للصدمات الموازنة.

الفصل

الأول

تمهيد

لقد ارتبط تطور مفهوم السياسة المالية بتطور نظام الحكم ومدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. حيث تأثرت فلسفة السياسة المالية واختلفت خلال فترات تطورها بالمذاهب الإيديولوجية السائدة، المراحل التاريخية ومدى تطور التشريع. فان هذه الاختلافات أدت إلى تعدد المفاهيم والتعاريف والأسس التي تحاول توضيح وشرح السياسة المالية. بحيث تعتبر السياسة المالية برنامج تخطط له الدولة وتنفذه باستخدام أدواتها والتي تتمثل أساسا في مجموع إيراداتها ونفقاتها. وذلك من أجل، إحداث الآثار المرغوبة وتفادي الغير المرغوب فيها على المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. وذلك، بغية تحقيق مجموعة من الأهداف المعينة للنهوض بالاقتصاد الوطني، تحقيق التنمية والاستقرار العام. مما سبق سنحاول من خلال هذا الفصل الإلمام لأهم الجوانب المتعلقة بالسياسة المالية، وذلك من خلال التطرق إلى:

- مفهوم السياسة المالية ومراحل تطورها؛
- أدوات السياسة المالية؛
- علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية ومراحل تطورها

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى الجانب النظري للسياسة المالية، بالإضافة إلى التطرق لأهم المقاربات النظرية التي فسرت السياسة المالية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

1-1 تعريف السياسة المالية

كانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور ALAIN. H. HANSEN. ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولكن نظرا لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث أثارا متعارضة أحيانا فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيق والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية.¹

يوجد العديد من التعريفات التي تناولت السياسة المالية، نذكر منها:

- الدكتور عبد المنعم فوزي²: " هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكيفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي والتنمية وإشاعة الاستقرار لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات".

- حامد عبد المجيد دراز (2004)³: " فقد عرفها على أنها برنامج تخطيطه وتنفذه الدولة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة

¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة. كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 14.

² الدكتور عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 21

³ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، دار الجامعية. الإسكندرية، 1999، ص: 15-16.

وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تحقيقاً لأهداف المجتمع".

- A. EUZLY, M. L. HERSCHTEL¹: عرفها على أنها "تعبير عن الخيارات الخاصة بمركز قرار عام (مركزي، محلي أو عالمي) ، والتي تبغي الوصول إلى أهداف اقتصادية واجتماعية بشكل يقتضي القيام بإنفاق عام وتحصيل إيرادات عامة".
- كما تعرف السياسة المالية على أنها استخدام للإنفاق العام والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي من أجل لإحداث الآثار المرغوبة على الدخل، الناتج القومي، مستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية².

1-1 أنواع السياسة المالية

يوجد نوعان من السياسة المالية، يتمثلان في:³

- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز: وتكون من خلال الطرق التالية:
 - أ - التوسع في النفقات العامة: وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال... الخ. وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا مثل الملابس، الحليب، خدمة الصحة... الخ. وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.
 - ب - التسريع في سداد جزء من القروض العامة: حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.
 - ت - تخفيض الإيرادات الضريبية: والهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وهذا بشرط أن ينفق

¹ Herschtel.M.L et Euzely.A, finance publique, dunod, Paris, 1998, p :13.

² محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام، دار الميسرة، عمان، 2000، ص: 182.

³ سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص:14.

هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات، ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدهم النقدية. ومن هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: يوجد عدة أساليب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية:

- زيادة الإيرادات الضريبية: ويستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك وهنا نقع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة لدخول المتدنية.
- التوسع في إصدار القروض العامة: ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا.
- الحد من الائتمان المصرفي: ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم. وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار.

المطلب الثاني: مراحل تطور السياسة المالية

تأثرت وختلفت مراحل تطور السياسة المالية بمدى تطور الفكر الاقتصادي وبالمذاهب الإيديولوجية السائدة فان هذه الاختلافات أدت إلى تعدد الأسس التي تحاول توضيح وشرح السياسة المالية.

1-2 السياسة المالية في العهد القديم

تميزت هذه المرحلة بالغياب الكامل لدور الدولة وأثرها على النشاط الاقتصادي، بحيث لم يكن هناك إطار شامل ومنظم ومحدد لمعالم حول السياسة المالية. اهتم الكثير من المفكرين بضرورة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وذلك نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه، فنجد من بينهم أرسطو وأفلاطون اعتبرها أنه من المهم تدخل الدولة لمراقبة الأسعار للحد من الاحتكار،

تحقيق العدالة في توزيع الدخل وتحديد أوجه الإنفاق العام (الأمن، التعليم ...) وتمويلي (الإعانات) إلا أن أرسطو اعتبر الإنفاق التمويلي يتم بدافع الحب والصدقة بين الأفراد بدون تدخل الدولة¹. ونجد توماس الأكويني الذي يشيد بضرورة تدخل الدولة بطريقة مباشرة لمراقبة الأسعار ومنع الاحتكار ومنع أي تصرفات قد تمس بالمصلحة العامة، فهو أول من عرض معايير فرض الضرائب التي يجب أن تتصف بالعدالة واليقين والسهولة والاقتصاد إلا أن توماس مين اعتبر أن الضرائب كمصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة وأنها خطر على الاستقرار الاقتصادي. بالإضافة نجد ويليام بيتي الذي نادى بترشيح الإنفاق العام مع إمكانية دعم العاطلين وحصر دور الدولة في العدالة، الإدارة والدفاع.²

2-2 السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

تقوم النظرية الكلاسيكية على قانون SAY للمنافذ ومدلول اليد الخفية لأدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة. فقانون ساي للأسواق والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة: "العرض يخلق طلب المساوي له" يؤكد أن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية، فأى زيادة في الإنتاج سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي³.

فأى زيادة في الدخل النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات، وذلك لأن الناس ووفقا لهذا الفكر لا يحتفظون بالنقود لذاتها، ولكن كوسيلة للتبادل فقط. فإذا ما ترك الفرد (القطاع الخاص) حرا في بيئة تتوافر فيها كافة ضمانات الحرية الاقتصادية، فإنه لن يتوقف عن زيادة الإنتاج إلا عند مستوى العمالة الكاملة، حيث تصبح كافة الموارد الاقتصادية المتاحة موظفة توظيفاً كاملاً. وبما أن الفكر يعتبر أن مصلحة المجتمع هي مجموع مصالح أفراد هذا المجتمع، فإن كل فرد في سعيه لتحقيق مصلحته الشخصية إنما يسعى في نفس الوقت وكأنه مدفوع بيد خفية لتحقيق مصلحة المجتمع، وبالتالي فعند ترك أفراد المجتمع أحرار في تصرفاتهم الاقتصادية وانطباق قانون ساي، سوف يضمن تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع ويضمن الاقتصاد القومي التوازن المستقر عند مستوى العمالة الكاملة. ولضمان هذا، فلا بد من توفير جميع الإمكانيات اللازمة لازدهار القطاع الخاص، وأولها الحيلولة دون أي تدخل من جانب الدولة في النشاط الاقتصادي. فتدخل الدولة سيعوق القطاع الخاص عن

¹ حمدي عبد العظيم، السياسة المالية و النقدية في الميزان و مقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص: 164-167.

² نفس المرجع، ص: 170-173.

³ قنديل عبد الفتاح و سليمان سلوى، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص: 90.

التصرف بحرية تامة، ويخل بالتوازن الطبيعي للقوى التلقائية وتحويل لجزء من موارد المجتمع عن استخداماتها المثلى التي لا يحققها إلا القطاع الخاص.¹ حصر الكلاسيك دور الدولة في بعض الأمور الذي يعجز الأفراد القيام بها ، فوضع أهم ثلاث قواعد: فالأول يخص الإنفاق العام بحيث تقتصر أوجه الإنفاق في الدفاع، الأمن الداخلي، العدالة والمرافق لعامة، والثاني يخص النشاط الاقتصادي للدولة بحيث تدخل الدولة يكون حيادي، بمعنى ألا يؤثر النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد والقطاع الخاص. والأخير يخص السياسة المالية وهو مبدأ حيدة السياسة المالية وضرورة الاحتفاظ بموازنة الدولة متوازنة مع عدم اللجوء إلى القروض لتغطية النفقات في حالة عجز الميزانية، فالضرائب يجب فرضها بطريقة يكون أثرها على الإنتاج والأثمان والاستهلاك والتوزيع. و بقيت السياسة المالية على هذه الحالة إلى أن تتالت الأزمات الاقتصادية وعلى الأخص الأزمة العالمية التي اجتاحت أرجاء العالم في سنة 1930 وتوالت الحروب وتضخمت ميزانيات الحكومات بسبب هذه الحروب وانتشرت الديمقراطية مبادئ الاشتراكية كثيرا في أرجاء العالم وطالب الأفراد حكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي لرفع مستوى المعيشة.

2-3 السياسة المالية في الفكر الكينزي

ظهرت في 1932 نظرية كينز حاملة في طياتها فكر اقتصادي يختلف في جوهره اختلافا كبيرا عن الفكر الكلاسيكي، بحيث يلقي كينز على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أسلحة عكس الفكر الكلاسيكي لتحقيق أهداف المجتمع عن طريق تصميم سياسات مالية بأسس جديدة، فبين أهمية دور السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وقضى على المبدأ الحيادي ، كما رفض فكرة اليد الخفية خاصة عقب الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1932) التي برهنت عطل الآلية التلقائية للتوازن.

وفق النظرية الكينزية، فإن مستوى الإنتاج ومستوى التوظيف يتحدد وفق العوامل التالية: الميل إلى الاستهلاك، الكفاءة الحدية لرأس المال، كمية النقود ودرجة تفضيل السيولة.² يرى الكينزيون أنه يمكن لمشكلة البطالة في الاقتصاديات الرأسمالية أن تمتد لفترات طويلة، ولكن يمكن علاج هذا المشكل بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تعويض النقص

¹ شيببي عبد الحليم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازني و الدين العام: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص:05.

² الفارس عبد الرزاق، الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام: -دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 01، لبنان، 1997 ، ص:26.

في الطلب الفعال في القطاع الخاص، وذلك سواء بزيادة الإنفاق العام و/أو تخفيض الضرائب بغية زيادة الإنتاج في المشاريع الاقتصادية. مما يعني زيادة العرض الكلي، وذلك من خلال أثر المضاعفات التي تدل على أن زيادة الإنفاق على المشتريات الحكومية تؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل الوطني. والتغير في الضرائب يؤدي إلى التغير في الدخل بأثر عكسي، إلا أنه أقل ما يحدثه التغير المساوي في الإنفاق الحكومي، لذا فإن التغير المساوي في كل من الإنفاق الحكومي والضرائب لن يكون له أثر محايد في مستوى الدخل.¹

وبدورها تعرضت للرفض والتأييد وبذلك استند الصراع بين القديم والحديث خلال الثلاثينات، فمن أهم التفسيرات التي حاولت شرح وفهم النظرية الكينزية خلال فترة الأربعينات نجد نموذج هانسن الذي أفاض في تحليل أدوات للسياسات المالية وإمكانياتها محاولين إنشاء قواعد السياسة المالية التعويضية، التي كان تطبيقها ايجابيا في الدول المتقدمة بحيث ساعدت في انتشال أزمة الكساد ومعالجة الضغوط التضخمية التي ظهرت أعقاب الحرب العالمية الثانية وذلك عكس تطبيقها في الدول النامية أين ازداد حجم البطالة والارتفاع المستمر لمستويات الأسعار في بداية الخمسينات. ونجد نموذج وينتراب في الخمسينات الذي عاب في كتاباته على نموذج هانسن، فأضاف هذا الأخير بدوره أبعاد جديدة للتفكير الاقتصادي ساعدت على توضيح الرؤيا وعلى تشخيص العوامل الرئيسية التي يجب أن يوجه لها الاهتمام في تحليل المشاكل الاقتصادية المعاصرة وفي تصميم السياسات اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

يمكن تلخيص أهم أهداف السياسة المالية في النقاط التالية:

1-3 توزيع الدخل

عمدت السياسة المالية التقليدية على تصميم وسائلها واستخدام أدواتها في مجال إعادة توزيع المداخل على المستوى التجمعي، فاستخدمت ضرائب الدخل التصاعدية اسما دون تفرقة بين دخول الملكية ودخول العمل، أو دون تفرقة بين قطاعات النشاط الاقتصادي. ولجأت إلى إعفاء العديد من السلع والخدمات الضرورية من الضرائب غير المباشرة حتى تصل بأسعار منخفضة في متناول الطبقة الفقيرة، فاستفادت من ذلك الطبقات الغنية قبل الفقيرة. كما حاولت

¹ جليلط الطاهرة، دراسة تحليلية وقياسية لفعالية السياسة المالية في الجزائر: في الفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا

للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2015، ص: 22.

رفع مستوى الدخل الحقيقي للطبقات الفقيرة، بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية مجاناً للجميع، وهذا ما أدى إلى انعدام فاعلية السياسة المالية التقليدية في تحقيق عدالة التوزيع. أما الفكر الحديث في السياسات المالية فقد اهتم بضرورة رسمها وتصميم محتوياتها على المستوى الجزئي، إذ يتطلب رسم مثل هذه السياسات الإحاطة التامة والمتعمقة بالمستويات والمراحل المختلفة التي يمكن فيها استعمال أدوات السياسة المالية لإعادة توزيع المداخيل، وبإمكانيات هذه الأدوات وفعاليتها في كل مرحلة من المراحل.¹

تقوم الدولة بإعادة توزيع الدخل لفائدة الطبقات المحرومة وذلك بتوجيه الإنفاق العام لإقامة وإنشاء المنشآت الخدمائية وتقديم الإعانات بمختلف أنواعها ومن جهة أخرى تفرض ضرائب مرتفعة على أصحاب الدخل المرتفع وضرائب منخفضة على ذوى الرواتب والأجور المتدنية.²

2-3 التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم الأولويات التي تعتمد عليها الدول، ولتحقيق التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها تعتمد الدولة على الكثير من الوسائل والأدوات التي تساعدها وتمكنها من تحقيق ما تصبو إليه، بحيث تعتبر سياسة الميزانية من أبرز الوسائل للوصول لتنمية اقتصادية شاملة وذلك من خلال أدواتها المتنوعة سواء الإيرادات العامة أو النفقات العامة، حيث أصبحت الضريبة باعتبارها جزء هام من إيرادات الدولة تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، لأنها من الأساليب الاقتصادية الهامة والضرورية التي تدفع التنمية الاقتصادية والازدهار الاقتصادي، فالإيرادات المتأتية من الضرائب تؤثر تأثيراً إيجابياً في العناصر الإنتاجية المستعملة في النشاط الاقتصادي، هذا من جهة ومن جهة أخرى تلعب الإيرادات الأخرى بمختلف أنواعها مصدراً هاماً لتمويل التنمية الاقتصادية لأن التنمية الاقتصادية تستلزم توفير الموارد الضرورية. ومن أجل توفير تلك الموارد، يستلزم استخدام أدوات السياسة الميزانية من أجل تمويل مختلف البرامج والاستثمارات التي تعتبر من أهم أسباب دفع عجلات التنمية الاقتصادية. إضافة إلى ذلك فالإنفاق العام يساهم بقدر كبير في عملية التنمية الاقتصادية، ويتوقف ذلك على حسب نوعية الإنفاق والمجالات التي توجه إليها النفقات العامة، حيث تقوم الدولة بتوجيه نفقات كبيرة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك

¹ شيببي عبد الحليم (2013)، المرجع سبق ذكره، ص: 82 .

² علي كنعان، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار المعارف، دمشق، 1998، ص: 168.

بتخصيص مبالغ هائلة لمشاريع تنموية كبيرة ونفقات استثمارية وتحويلية وخدمائية يكون الهدف منها هو النهوض بالتنمية الاقتصادية بالبلاد¹.

3-3 الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفايدي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقها².

تهدف السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال:

- في حالة الكساد: يتم استخدام السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي إما كل واحد على حدا أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة. فتستطيع الدولة من خلال السياسة الإنفاقية "التوسع في الإنفاق" أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية ومن خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية كإعانة البطالة على سبيل المثال ونتيجة لذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليست فقط بمقدار الإنفاق العام بل صورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار³. كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبة المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل⁴.
- في حالة تضخم: أي أن هناك فائض طلبا نقديا زائدا، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف

¹ لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة حالة مقارنة للجزائر و تونس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص:6.

² سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973، ص 162.

³ وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص 224.

⁴ معتوق سمير محمود، أمينة عزا لدين عبد الله، المالية العامة، دار النشر، القاهرة، 2000، ص 33.

مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الانفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين ، الجانب الأول هو زيادة الضرائب والجانب الثاني هو تخفيض النفقات العام¹.

4-3 تخصيص الموارد

يقصد بالموارد كل من الموارد البشرية والموارد الطبيعية ورأس المال، وتشمل الموارد الطبيعية، الأراضي الزراعية والمعادن وكافة الموارد الطبيعية الأخرى، ويشمل رأس المال كل الاستثمارات والمباني والآلات المستخدمة في الإنتاج؛ ويقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع².

من المعروف أن جهاز السوق قد يعجز أحيانا عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد، ذلك أنه قد تؤدي قوى السوق لو تركت وشأنها إلى سوء تخصيص الموارد إما بالمبالغة والإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعيا وراء الربح أو بالإقلال من إنتاج السلع الضرورية وهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية³.

هناك إجراءات تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تنفق وهيكل الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة، هذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين.

- بالنسبة للمنتجين: هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها:

¹ دراوسي مسعود ، مرجع سبق ذكره ، ص 79

² حشيش آمال، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 42.

³ دراوسي مسعود ، مرجع سبق ذكره ، ص:85.

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة؛
 - الإعفاء جزئياً من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية؛
 - إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها؛
 - تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة؛
 - الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من أصناف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.
- بالنسبة للمستهلكين: قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، حيث يسعى المستهلكون بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال من طرف المنتجين، تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها وقد تكون أقل من ذلك (تدعيم الأسعار) وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة استغلال).¹

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

تقوم الحكومة باستخدام مجموعة من أدوات السياسة المالية بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية. يمكن حصر أدوات السياسة المالية في ثلاث أدوات رئيسية، وهي: السياسة الإنفاقية، السياسة الضريبية والسياسة الائتمانية.

المطلب الأول: السياسة الإنفاقية

تعتبر السياسة الإنفاقية أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للقيام بواجباتها في مختلف الميادين سواء اجتماعية أو اقتصادية، حيث يعتبر الإنفاق العام أداة رئيسية هامة بيد الحكومة التي من الممكن اعتمادها للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

¹ دراوسي مسعود ، مرجع سبق ذكره، ص: 86 و 87.

1-1 النفقات العامة، نطاق وحجم الإنفاق العام

يمكن تعريف النفقة العامة بأنها " كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص معنوي عام لتحقيق منفعة عامة تتوافق مع أهداف الدولة".¹

كما يمكن تعريفها على أنها: " مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها وهيئاتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع".²

ففي الوقت الحالي تتصف النفقات العامة بالتزايد المستمر بسبب تزايد الحاجات التي يجب إشباعها، مما يؤدي للتساؤل حول نطاق الإنفاق العام ومدى التوسع فيه. إن تحديد نطاق الإنفاق يمكن أن يبرر وفقا للمبادئ التالية:

- مبدأ المنفعة الاجتماعية³: بحيث يكون التوسع في الإنفاق أو عدم التوسع بالمقارنة بين التضحيات الحدية التي يتحملها المجتمع بدفع الضرائب وبين المنافع الحدية التي تعود على المجتمع من الخدمات التي تقوم بها الدولة. بالرغم من صعوبة من تطبيق هذا المبدأ لتعذر تقدير أو قياس التضحيات الحدية والمنافع الاجتماعية الحدية، فإن المبدأ سليم في ذاته ولا مناص في توجه السياسة المالية للدولة نحوه.
- مبدأ الاقتصاد والإنتاجية: بمعنى تخليص النفقة من مظاهر التسيب المالي وتعظيم إنتاجية القطاع العام، حيث يعد الاقتصاد في النفقة شرطا ضروريا من شرط ضبط الإنفاق العام. فمن البديهي أن المنفعة الجماعية القصوى المترتبة على النفقة لا تتصور إلا إذا كان تحققها ناتجا من استخدام أقل نفقة ممكنة. لهذا يتعين على السلطات القائمة تجنب تبذير الأموال العامة وألا تنفق مبلغا دون مبرر، وأن تسير المرافق العامة بأقل التكاليف، ولاشك أن تبذير الأموال يضعف الثقة في الإدارة المالية للدولة ويبرر التهرب من دفع الضرائب. كما يتطلب تحقيق الاقتصاد في الإنفاق العام فضلا عن التوفير في كفه، العمل على زيادة إنتاجيته، حيث تقاس هذه الإنتاجية عن طريق مقارنة القيمة الاجتماعية للسلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها، والقيمة الاجتماعية للسلع والخدمات التي استهلكتها الدولة في تحقيق هذا الإنتاج. ومنه يمكن التفرقة بين مجمل الإنتاجية (القيمة الاجتماعية للسلع والخدمات المنتجة) والإنتاجية الصافية أو الحقيقية (القيمة الاجتماعية المتبقية بعد خصم قيمة السلع والخدمات المستخدمة في

¹ السويسي فاطمة، المالية العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005، ص: 38 .

² سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000 ، ص: 27.

³ عبد المنعم فوزي ، مرجع سبق ذكره، ص: 41-44 .

الإنتاج). ولعل من أهم الوسائل التي يمكن أن يلجأ إليها مصممو السياسة المالية في الدولة في الاهتداء إلى قياس إنتاجية الإنفاق العام وتطورها، هو وضع معدلات أداء خاصة بكل فرع من فروع النفقات العامة الاستثمارية وغير الاستثمارية الواردة بميزانية الدولة، وهذا حتى يسهل التعرف بواسطتها على ما إذا كان هذا الإنفاق يجري على النمط السليم المتفق مع الرشد الاقتصادي من عدمه.¹

- ضمانات التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الإنفاق العام: حتى يمكن التحقق من توافر المنفعة والاقتصاد واستمرار توافرها بالنسبة للنفقة العامة، فإنه يمكن التوصل إلى ذلك من خلال تقنين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، والذي يتمثل في احترامها لكافة الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام، وبواسطة مختلف أساليب الرقابة وصورها المتعارف عليها في هذا المجال. ففي ما يتعلق بتقنين القواعد الإجرائية للإنفاق العام، نجد أن هذا يستوجب أن تكون النفقات العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في الميزانية والقوانين واللوائح والقرارات المالية. أما عن الرقابة على الإنفاق العام فإنها عادة ما تتمثل في: الرقابة البرلمانية والرقابة الإدارية التي تتولاها عادة وزارة المالية.

- الحجم الأمثل لنفقات: من المهم جدا على الدولة معرفة الحجم الأمثل لنفقاتها التي تقتطعها أساسا من الناتج المحلي الخام هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتوجب عليها حدود هذه النفقات التي يجب عدم تجوزها. لقد استقر الفكر التقليدي لفترة من الزمن، على تحديد نسبة معينة (10% - 15%) من الناتج المحلي الخام إلا أن هذا أصبح بدون جدوى نظرا للعوامل التي تحدد حجم الإنفاق.²

- الإيديولوجية والمذهبية السائدة في بلد معين: إذا كان السائد في دولة ما الأيديولوجية الفردية فإن حجم النفقات العامة وتنوعها يقل بالنسبة للناتج المحلي وتبرير ذلك أن دور الدولة في ظل هذه الأيديولوجية يقتصر على قيامها بوظائفها التقليدية وبالأنشطة التي يعرف عنها النشاط الخاص وغير ذلك فهو متروك لحرية الأفراد. أما في ظل الأيديولوجية التدخلية يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الأنشطة الاقتصادية

¹ حشيش عادل أحمد، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص: 77.

² سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص: 57-59.

التي كان من الممكن أن يقوم بها النشاط الخاص، كاستغلال بعض المشروعات الإنتاجية ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على ثبات قيمة النقود وتقديم الخدمات المجانية... الخ. ويترتب على ذلك زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة بالإضافة إلى زيادة تنوعها.

- العوامل والظروف الاقتصادية: حيث هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة وبين المستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلال حالة العمالة والنتائج المحلي والمستوى العام للأسعار ومدى تأثير كل منها بمستوى الطلب الفعلي. ويظهر ذلك جليا في اقتصاد الدول الرأسمالية ففي أوقات الكساد تزداد النفقات العامة وذلك لخلق زيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول بالاقتصاد الوطني إلى مستوى العمالة الكاملة، ويكون العكس في أوقات الرخاء. أما في ظل اقتصاديات الدول النامية التي تتصف بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب يتحتم ألا تزيد النفقات العامة عن حد معين، وإلا ترتب على ذلك ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود.

- العوامل المالية: فيقصد بها أن حدود النفقات العامة لا بد وأن ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإيرادات العامة الكافية لتغطية هذه النفقات. وعلى الرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة، إلا أن هذا لا يتم بصورة مطلقة بل يخضع لحدود معينة وإلا كانت النتائج الاقتصادية بالغة الخطورة.

2-1 ظاهرة تزايد الإنفاق العام

يعتبر الاقتصادي الألماني A.WAGNER أول من قام بدراسة ظاهرة تزايد الإنفاق العام لبعض الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر، أين استخلص بأن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة، فكل زيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة أكبر منها في النفقات العامة.

من خلال النقاط التالية سنبرز أهم أسباب زيادة الإنفاق العام¹:

¹ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر،

1-2-1 الأسباب الحقيقية لظاهرة تزايد النفقات العامة

- الأسباب الاقتصادية: تتمثل في زيادة الدخل الوطني، وبالتالي زيادة ما تقتطعه من هذا الدخل وهذا يفسح لها المجال لزيادة الإنفاق العام، وكذا زيادة دور الدولة (تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية).
- الأسباب الاجتماعية: تتمثل هذه الأسباب في الزيادة في معدل النمو الديموغرافي، وكذا تركيز السكان في المدن، والمراكز الصناعية، كل هذه الأسباب تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة، لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية، الصحية، الثقافية، خدمات النقل... الخ.
- الأسباب الإدارية: يترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها، وتضخم حجم الإدارة الحكومية نتيجة خلق العديد من الوزارات والإدارات، للقيام بتقديم الخدمات العامة، وكذا الإشراف على المشروعات العامة المختلفة، إلى زيادة حجم النفقات العامة.
- الأسباب المالية: يمكن تلخيص الأسباب المالية لزيادة النفقات العامة في عنصرين أساسيين: أولاً سهولة الاقتراض حيث أصبح من السهل الحصول على القروض من أجل تمويل النفقات مقارنة بما مضى، وثانياً وجود فائض في الإيرادات العامة والذي بدوره يغري الحكومة بالتوسع في الإنفاق عن طريق تنمية خدماتها وتحسين مستوياتها.
- الأسباب السياسية: تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات العامة فتؤدي إلى زيادتها، ويمكننا في هذا المجال إدراج بعض العوامل الرئيسية والمتمثلة في: "انتشار مبادئ الديمقراطية" حيث يترتب عليها زيادة الاهتمام بالطبقات محدودة الدخل، والمحرومة، والتكفل بالكثير من خدماتها. كما أن "زيادة نفقات التمثيل الخارجي" لتطور العلاقات الدولية، وكثرة عدد الدول المستقلة يؤدي إلى تزايد نفقات اشتراك الدول في المنظمات الدولية والإقليمية. بالإضافة إلى "زيادة النفقات العسكرية" والذي يمثل إحدى الأسباب الأساسية لتزايد النفقات العامة في عصرنا الحاضر، ويعود ذلك إلى ظهور التكنولوجيا المتطورة في المجال العسكري، مما يؤدي إلى صرف مبالغ ضخمة لأجل الحصول على هذه التكنولوجيا المتطورة.

1-2-2 الأسباب الظاهرية للإنفاق العام

- تدهور قيمة النقود (التضخم): يقصد به تدهور القوة الشرائية للنقود، أو ازدياد عدد الوحدات النقدية التي تدفع للحصول على سلعة أو خدمة معينة، ويترتب على ذلك تضخماً في أرقام النفقات العامة.

- اختلاف طرق المحاسبة المالية: لقد كان في ما مضى يتم تخصيص بعض الإيرادات التي تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها، وبالتالي لا تظهر في ميزانية الدولة. ومع اعتماد وحدة الميزانية حيث أصبحت كل النفقات (مركزية أو محلية) تظهر في ميزانية الدولة، أدى ذلك إلى تضخم حجم النفقات العامة، وهذه الزيادة هي زيادة ظاهرية فقط نتجت عن تغيير طرق المحاسبة في الميزانية الحديثة.
- زيادة عدد السكان: يختلف هذا العامل عن بقية العوامل الأخرى، فزيادة النفقات العامة التي تترتب عليه ليست زيادة ظاهرية بحتة، بل انه من الطبيعي أن تزداد نفقات الدولة بازدياد عدد السكان. والزيادة في عدد السكان في الحقيقة، تمنع القيام بمقارنات الفترات المختلفة، ولكي نتابع الزيادة الحقيقية يجب أن تكون المقارنات بين مقدار الإنفاق الذي يعود على الفرد الواحد خلال فترة المقارنة، أي بقسمة الإنفاق الكلي على عدد السكان.
- اتساع حجم الإقليم: هذه الزيادة في النفقات العامة ناتجة عن ضم إقليم جديد إلى دولة معينة، وهذا الإقليم لم يكن تابعا لها، ومثال ذلك اتحاد الألمانيتين (الشرقية والغربية) أدى إلى توحيد الميزانية، وبالتالي تضاعفت النفقات العامة، ولكن هذه الزيادة تبقى ظاهرية فقط، وذلك لان نصيب الفرد من هذه النفقات يبقى ثابتا.

المطلب الثاني: السياسة الضريبية

تعتبر السياسة الضريبية عن مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى. وعادة ما يتم استخدام السياسة الضريبية في إطار نظام ضريبي معين، باعتبار النظام الضريبي ما هو إلا تحكيم بين مجموعة من القضايا الاقتصادية تعكس رغبة الدولة وأهداف السلطات، وبالتالي هو مجموع القواعد والأصول الحاكمة للمجتمع الضريبي الممثل في الممولين والإدارة الضريبية ويعبر عن مجموع الضرائب المطبقة بالفعل في اقتصاد ما¹.

1-2 معايير نظام ضريبي فعال

توجد مجموعة من المعايير الشائعة التي يجب إتباعها عند فرض الضريبة التي لخصها آدم سميث في كتابه ثروة الأمم، وتتمثل في العدالة، المساواة، اليقين بحيث تكون واضحة للمكلف

¹ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 139.

من حيث وقت، طريقة وقيمة الدفع، الملائمة في الطريقة والوقت بالنسبة للمكلف، وأخيرا الاقتصاد في جمع الضريبة لكي لا تكون نفقاتها أكبر منها. ونجد من أهم الدراسات التي حاولت وضع معايير الواجب توفرها في أي نظام ضريبي ليكون نظام فعال، نجد V. Tanzi الذي وضع عدة مؤشرات لتصميم نظام ضريبي فعال، والتي نذكر منها¹:

- مؤشرات التركيز: ويقضي هذا المؤشر بأن يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب والمعدلات الضريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ، فتجنب وجود عدد كبير من الضرائب وجدول المعدلات التي تذر إيرادات محدودة يمكن أن يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة وتفاذي خلق الانطباع بأن الضرائب مفرطة.
- مؤشرات التشتت: ويتعلق الأمر بما إذا كانت هناك ضرائب مزعجة قليلة الإيراد، وإذا كانت موجودة هل عددها قليل. فمثل هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه سعيا لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفه أثر على مردودية النظام.
- مؤشر التآكل: ويتعلق الأمر بما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة، لأن اتساع الوعاء الضريبي يمكن من زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبيا. وإذا ابتعدت الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات والأنشطة والقطاعات فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي. وهذا ما يدفع إلى رفع المعدلات طمعا في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات، ومثل هذا المسعى من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي.
- مؤشر تأخرات التحصيل: ويتعلق الأمر بوضع الآليات الدافعة إلى جعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في آجالها، لأن التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات الضريبية بفعل التضخم. ولهذا لا بد أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الميل إلى التأخر في دفع المستحقات.
- مؤشر التحديد: ويتعلق الأمر بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة، وهذا لا ينفى في الواقع إمكانية إحلال بعض الضرائب بخرى. فمثلا يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل بخرى واحدة على كامل الثروة ذات معدل منخفض.

¹ عبد المجيد قدي (2003)، مرجع سبق ذكره، ص: 165-167.

- مؤشر الموضوعية: ويتعلق الأمر بضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية، بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح لالتزاماتهم الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها، ويصب هذا ضمن مبدأ اليقين الذي يقضي حسب آدم سميث بأن تكون الضريبة محددة على سبيل اليقين دون غموض أو تحكم، بحيث يكون ميعاد الدفع وطريقته والمبلغ المطلوب دفعه واضحا ومعلوما للممول أو أي شخص آخر. وهذا ما يمكن الممول من الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من قبل الإدارة الضريبية.
- مؤشر التنفيذ: ويتعلق بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل وبفعالية، وهذا يتعلق أيضا بمدى سلامة التقديرات والتنبؤات، ومستوى تأهيل الإدارة الضريبية لأنها القائم الأساسي على التنفيذ. فضلا على مدى معقولية التشريعات وقابليتها للتنفيذ على ضوء الواقع الاقتصادي والاجتماعي.
- مؤشر تكلفة التحصيل: وهو مؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد في الجباية والنفقة، وهذا ما يجعل من تكلفة تحصيل الضرائب أقل ما يمكن، حتى لا ينعكس ذلك سلبا على مستوى الحصيلة الضريبية.

2-2 المقدرة التكلفة العامة والخاصة

1-2-2 المقدرة التكلفة العامة

- يعرف Stamp المقدرة التكلفة العامة أو الطاقة الضريبية بأنها الدخل القومي مطروحا منه حد الكفاف، أو بعبارة أخرى أنها المقدرة الإنتاجية للمجتمع مطروحا منه مستوى الاستهلاك الضروري¹. يتمثل الهدف الأساسي من دراسة المقدرة التكلفة معرفة مدى قدرة المجتمع تخصيص جزء من دخله في شكل ضرائب للمساهمة في تمويل الأعباء العامة. تتأثر وتتغير المقدرة التكلفة العامة بحجم الدخل القومي وبعده عوامل أخرى، يمكن أن نذكر منها:
- حجم السكان: بحيث إذا كانت الزيادة في عدد السكان يقابلها زيادة في حجم الدخل القومي بمعدل أكبر فهذا يؤدي إلى زيادة المقدرة التكلفة العامة.
 - الهيكل السكاني: تكون المقدرة التكلفة أكبر في البلدان التي بها أغلبية الأفراد في سن العمل التي تستطيع خلق الدخل وتحمل العبء الضريبي، والعكس عندما يكون غالبية سكانها أطفال وشيوخ.

¹ عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

- ماهية النظام الضريبي القائم: تزداد المقدرة التكاليفية كلما كانت دخول رأس المال أكبر من دخول العمل، لأن أغلبية التشريعات الضريبية الحديثة تتجه إلى تخفيف العبء الضريبي على دخول العمل وزيادته نسبياً على دخول رأس المال.
- الأغراض التي تستغل فيها حصيلة الضريبة: بحيث لا يمكن تحديد حدود المقدرة التكاليفية للمجتمع دون تحديد الأغراض التي توجه لها هذه الضرائب. فإن استعمال حصيلة الضريبة في استثمارات التي تزيد من الكفاية الإنتاجية للمجتمع تسمح بزيادة الطاقة الضريبية.
- الوعي المالي للمجتمع: إذا كان الوعي المالي للمجتمع كبير أي أن كان الأفراد واعون بمسؤولياتهم الوطنية اتجه إمداد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لتمويل الإنفاق العام ولم يكن للضرائب آثار معنوية سيئة، فهذا يؤدي إلى زيادة الطاقة الضريبية.
- طريقة توزيع الدخل القومي بين الأفراد: بحيث إذا صاحب إعادة توزيع الدخل زيادة في دخل الفرد فهذا يؤدي إلى زيادة عدد دافعي الضرائب من ذوي الدخل المتوسطة، بالتالي زيادة المقدرة التكاليفية.

2-2-2 المقدرة التكاليفية الخاصة

تهدف دراسة المقدرة التكاليفية الفردية إلى التعرف على إمكانيات توزيع العبء الضريبي العام على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في المجتمع حسب قدراتهم التي تحددها دخولهم وثروتهم بصفة عامة. هناك ثلاث عوامل رئيسية تحدد المقدرة التكاليفية الفردية، والتي تتمثل في:

- حجم الدخل وإنفاقه: يجب مراعاة حد الاستهلاك والجزء اللازم لادخاره لتحديد المقدرة التكاليفية للفرد.
- مصدر الدخل: تزداد المقدرة التكاليفية الفردية كلما زاد مصدر الدخل، فهو يختلف باختلاف مصدر الدخل بحيث تختلف دخول العمل ورأس المال في تحمل العبء الضريبي.
- الوعي المالي: إذا كان الأفراد واعون بمسؤولياتهم الوطنية اتجه إمداد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لتمويل الإنفاق العام ولم يكن للضرائب آثار معنوية سيئة، فهذا يؤدي بالأفراد لعدم التهرب من الضريبة وبالتالي زيادة الطاقة الضريبية.

المطلب الثالث: السياسة الائتمانية

تلجأ الدولة عادة للاقتراض من الأفراد، البنوك أو مؤسسات مالية أخرى من الداخل أو الخارج، وذلك لمواجهة أوجه الإنفاق العام المختلفة في حالة نفاذ الطول اللازمة، مثل وصول الضرائب إلى حدودها المثلى مما يجعلها حل غير ممكن لمواجهة الإنفاق العام أو يكون للضرائب آثار معنوية لدى الأفراد. القرض العام هو مورد من موارد الدولة المالية وأداة لتمويل الإنفاق العام (الاستثماري والحربي عادة)، وهو دين يكتتب سنداته أفراد الجمهور أو المؤسسات المالية أو المصارف في داخل حدود الدولة المقترضة، أو الأفراد والمؤسسات المالية والمصارف في الخارج، أو الحكومات الأجنبية، أو المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، مع التعهد بسداد المبالغ المقترضة ودفع فوائد القرض وفقا لشروطه¹.

1-3 عبء القروض العامة

يترتب عن القروض العامة أعباء مباشرة وغير مباشرة سواء كانت قروض داخلية أو خارجية، بحيث يمكن صياغتها على النحو التالي:

1-1-3 العبء المباشر

- بالنسبة للقروض الداخلية: إن القروض الداخلية لها عبء حقيقي مباشر وليس لها عبء نقدي مباشر لأن الدائن والمدين هم من مجتمع واحد، بحيث ما يدفعه الفرد من ضرائب لسداد أصل القرض وفوائده يتحصل عليه فرد آخر بصفته حامل سندات القرض، وربما غالبا ما يكون هذا الفرد هو نفسه. أما العبء الحقيقي يكون عندما تكون نسبة المدفوعات من الضرائب من طرف الأغنياء أقل من نسبة ما يحوزونه من سندات عامة، أما العكس يعبر عن نفع حقيقي.
- بالنسبة للقروض الخارجية: هناك عبء نقدي والذي يتمثل فيما يدفعه الأفراد نقدا لسداد أصل القرض وفوائده على شكل ضرائب وغيرها، وهناك عبء حقيقي الذي يتمثل بما يسببه العبء النقدي من نقص في حجم الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع المدين، فعوض الاستفادة من هذه المدفوعات النقدية للاستهلاك فهم يدفعونها ليستفيد منها الدائنون الخارجيين للحصول على سلع وخدمات. كلما كانت مساهمة الأغنياء في

¹ عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره. ، ص: 307.

العبء النقدي أكبر كان العبء الحقيقي أقل، وكلما كانت مساهمة الفقراء في العبء النقدي أكبر كان العبء الحقيقي أكبر.

2-1-3 العبء الغير مباشر

- بالنسبة للقروض الداخلية: إن للعبء الغير مباشر وجهان، الأول يتمثل في نقص مقدرة دافعي الضرائب على العمل والادخار إلا أنها تزيد من مقدرة حاملي السندات العامة، بالإضافة نقص من أوجه الإنفاق وخاصة الموجهة للاستثمار.
- بالنسبة للقروض الخارجية: فبسبب العبء الضريبي لدفع أصل القرض وفوائده يتأثر الإنتاج، كما يتأثر الإنفاق الحكومي الموجه لتحفيز الاستثمار.

2-3 الديناميكية الكلية للدين العام

يقصد بالديناميكية الكلية للدين العام توضيح أثر الدين على السير العام للاقتصاد، حيث يمكن تلخيص أهم آثار الدين العام في النقاط التالية وذلك من خلال بعض الدراسات السابقة¹:

- دراسة F.GEHRELS (1957) و E.D.DOMAR (1944): بينت الآثار الايجابية لمضاعف الدين العام على الطلب الإجمالي، وهذا باعتبار سندات الدين العام كوسيلة لتخزين الأصول المالية يتم إدماجها ضمن دالة الاستهلاك ضمن آثار الثروة، وبالتالي فإن ارتفاع هذه السندات يظهر ضروريا لبلوغ التشغيل الكامل في الظروف الكينزية.
- دراسة P.A.DIAMOND (1965): قام باقتراح نموذج نيوكلاسيكي للنمو المتوازن في المدى الطويل من منظور حقيقي أين يتزايد الدين العام بمعدل طبيعي ثابت، ويتم تمويل تكاليف الدين عن طريق إصدار قروض جديدة وعن طريق فرض ضرائب جزافية على الجيل العامل في الفترة ذاتها. في هذه الحالة يتسبب الدين العام في نتيجتين: انخفاض عرض رأسمال بانخفاض الدخل المتاح للجيل العامل نتيجة دفعه للضرائب الممولة لتكلفة الدين، ارتفاع الطلب على رأس المال نتيجة القروض الإضافية التي تولد إحلالا للسندات العامة بالسندات الخاصة في المحفظة المالية للأفراد. و بالتالي فإن التوازن في سوق رأس المال يتطلب الرفع من معدلات الفائدة، وهذا ما ينتج عنه تغير استهلاك العائلات وفق العلاقة ما بين معدل الفائدة ومعدل النمو. ففي حالة ما يكون معدل الفائدة أصغر من معدل النمو الطبيعي، يمكن للدين

¹ شيببي عبد الحليم (2013)، المرجع سبق ذكره، ص: 31-33.

العام أن ينتج أثر تحريك يسمح بالعودة إلى التوازن مع تحسن وضعية الأعوان الاقتصادية.

- دراسة J.TOBIN (1965): قام بتحليل للعلاقة ما بين الدين العام والنمو المتوازن من منظور أدمج فيه الأبعاد الحقيقية والنقدية بمقارنة اقتصاد نيوكلاسيكي واقتصاد كينزي، إذ أنه من الصعب بلوغ اتساع توازن رأس المال من أجل معدل ادخار معلوم في نموذج نيوكلاسيكي، وهذا في نطاق لا يحصل فيه المدخر ولا المستثمر على مردود مقنع، أما في نموذج كينزي جديد، أين نجد أخطار عدم استقرار النمو، يكون الادخار والاستثمار متباعين نتيجة عدم تساوي الكفاية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة. وبالتالي فإن إدخال الدين العام في التحليل بإمكانه معالجة المساوي السابقة من خلال سلوك خيارات المحفظة المالية للأفراد، في نطاق يمنح فيه الدين العام خيارات جذابة للتوظيف بالنسبة للمدخر. وبالتالي فإن أي اختلال متعلق بارتفاع الادخار عن الاستثمار يمكن امتصاصه عن طريق إصدار ملائم للدين العام و العكس في الحالة العكسية.

- دراسة T.WILSON (1979): حسبه يقترن أثر الإزاحة الحقيقية المطلقة من المنظور الأول بوضعية التشغيل الكامل، فعند بلوغ هذه الوضعية، كل النفقات العامة الممولة عن طريق الدين العام سوف تتعادل مع عرض السلع والخدمات الذي لا يمكنه أن يتسع على الأقل في المدى القصير، وهذا ما سيؤدي إلى إقصاء النفقات الخاصة، أي ظهور أثر معاكس لما نبحث عنه من تغيير لسلوك الأفراد الخواص. وبما أن عرض السلع والخدمات لا يمكنه أن يرتفع فإن هذا سيولد حركة في الأسعار من شأنها أن تعيد التوازن عن طريق التطور التدريجي.

- دراسة J.L.SCADDING و P.A.DAVID (1974): فقد أعطى تفسير آخر لأثر للإزاحة الحقيقية المطلقة، حيث ربطه بسلوك العقلانية الفائقة (Ultra-rationalié) الذي تنتهجه العائلات، ففي هذه الحالة تعتبر العائلات أن النفقات العامة الممولة بالدين العام والنفقات الخاصة قابلة للإحلال التام فيما بينها، لأنها تعتبرهما كشقين متناوبين يسمحان لها بالرفع من رفايتها. وبالتالي فإن الرفع من النفقات العامة سيؤدي إلى تخفيض آلي للنفقات الخاصة، وبنفس حجم ارتفاع الإنفاق العام.

3-3 أسباب تفاقم أزمة المديونية الخارجية

تنشأ أزمة المديونية الخارجية نتيجة انقطاع حركة التدفقات اتجاه البلدان الدائنة بسبب عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية. تتمثل أهم أسباب تفاقم أزمة المديونية الخارجية في العناصر التالية:

- **ضخامة الجهود الاستثمارية الموجهة للصناعة على حساب قطاعات أخرى:** بحيث يتطلب ذلك إمكانيات رأسمالية وتكنولوجية كبيرة خاصة إذا كانت سياستها التنموية تعتمد بشكل على القطاع الصناعي مما يدفعها إلى الاستدانة لتمويل هذه الاستثمارات. فقد أدى اهتمام بعض الدول وخاصة الدول النامية بقطاع الصناعة إلى إهمال بعض القطاعات الأخرى الهامة مثل الزراعة الذي يمكن أن يشكل دعامة لاقتصاديات تلك الدول وتجعلها عن غنى من استيراد بعض الحاجيات.
- **مشاكل متعلقة بميزان المدفوعات:** تتمثل أهم المشاكل في انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية (كالبترول والمواد الخام الأخرى)، الذي يؤدي إلى تدهور شروط التبادل التجارية للبلدان المصدرة لهذه المواد، وبالتالي تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك مشكل تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات الذي يؤدي إلى حدوث عجوزات في ميزان المدفوعات.¹
- **غياب سياسة سليمة للإقراض:** إذا كانت تتصف الديون الخارجية بتركيبة مختلطة من العملات الأجنبية يمكن أن تتأثر هذه التركيبة بنمط التجارة الخارجية، فمثلاً إذا كانت صادرات تتم أغلبها بالدولار سيؤدي إلى خفض قيمة الدولار مقارنة بالعملات الأخرى مما يسمح بارتفاع قيمة الدين الخارجي بالعملات الأخرى، أما من جهة أخرى إذا كانت هذه التركيبة تتكون من نسب كبيرة لديون قصيرة الأجل مقارنة بالديون طويلة الأجل فهذا يؤدي إلى زيادة خدمة الدين العام، لكون أن الديون طويلة الأجل تفرض عليها شروط قاسية عكس الديون قصيرة الأجل.
- **سوء توظيف القروض:** إذا قمنا بمقارنة بين الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية وبين توظيفها في الدول الريفية، سنلاحظ أن الأولى ركزت على استيراد المواد الخام

¹ مازن أحمد أبو حصرية، الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين،

الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية، وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة، لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية التي تعتبر أرض خصبة لاستثماراتها. أما الدول الريعية فقد ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية الرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة أخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة.¹

- **ارتفاع أسعار الفائدة:** تلعب أسعار الفائدة دورا هاما في تفاقم أزمة المديونية، خاصة إذا كانت الديون طويلة الأجل تشكل جزءا كبيرا في هيكل المديونية الخارجية، لأنه في غالب الأحيان تفرض شروط قاهرة على الديون طويلة الأجل. فالارتفاع في أسعار الفائدة في الأسواق العالمية يؤدي إلى زيادة خدمة الدين العام، حيث تؤدي هذه الزيادة إلى وصول معدلات خدمة الدين العام إلى نسب أعلى من أصل الدين العام.

- **تقلبات قطاع المحروقات:** خاصة في الدول التي تعتمد على قطاع المحروقات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمثلا ممكن أن تلجأ دولة ما إلى المديونية في فترات تكون فيها أسعار البترول مرتفعة ومعتمدة على توقعات مستقبلية إيجابية لأسعار البترول، وذلك من أجل إطلاق برامج تنموية وزيادة استثماراتها لتلبية الحاجيات الاجتماعية، إلا أنها قد تتعرض لصدمات مستقبلية يخطط لها الأوراق وبالتالي تصبح غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية.

المبحث الثالث: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية

رغم الجدل القائم بين مؤيدي السياسة المالية ومؤيدي السياسة النقدية، إلا أنه في الجانب العملي نجد تداخل وترابط كبير بين السياستين، حيث وضع هيكس نموذج IS-LM الذي يمثل أحد أهم الأدوات المستخدمة في تحليل الاقتصاد الكلي، ويتضح التداخل بين السياستين المالية والنقدية في الحقيقة المتمثلة في دور كل من السياستين في تحديد الناتج ومعدلات الفائدة في الأجل القصير، ويعبر هذا النموذج عن تداخل بين السياسة المالية والنقدية وليس عن التنسيق بين السياستين.²

¹ منة خالد، دراسة تحليلية نقدية للسياسة المالية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص: 35.

² ضيف أحمد (2015)، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية و أدواتها

1-1 تعريف السياسة النقدية

تعددت تعاريف السياسة النقدية واختلفت وجهات النظر، إلا أن الأغلبية اتفق على أن السياسة النقدية هي من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية. وهذا يظهر ذلك جليا من خلال التعاريف التالية:

- "السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية"¹.

- يقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصانا وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته النقدية التقليدية (أدوات السياسة النقدية) للتأثير على الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع².

- "يقصد بالسياسة النقدية مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة والهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد"³.

2-1 أهداف السياسة النقدية

يمكن تلخيص أهداف السياسة النقدية في النقاط التالية:⁴

- تحقيق استقرار الأسعار : وهو من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تلافى التضخم، واحتواء تحركات الأسعار إلى أدنى مستوى لها، ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص:112.

² راضي عبد المنعم، النقود و البنوك، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1998، ص: 290-291.

³ عقيل جاسم عبد الله، النقود و البنوك، منهج نقدي و مصرفي، دار و مكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999، ص:207.

⁴ راتول محمد و كروش صلاح الدين، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المثلث السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة(2000-2010)،

بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014، ص: 89.

- المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة: ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بتكليف، سعر إعادة الخصم، وبالتالي تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، الأمر الذي يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، وبالتالي يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقليل الإقبال على شراء السلع الأجنبية، ودخول رؤوس أموال أجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما يساهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات.
- المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل: تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي في حالة البطالة والكساد لتزيد الطلب الفعال، فيزيد بذلك الاستثمار والتشغيل.
- المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع: تكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير في التأثير في معدلات الائتمان من خلال التوسع الائتماني والمعروض النقدي، وذلك حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد الصحيح في مسار نحو النمو السريع.

3-1 أدوات السياسة النقدية

تتدخل الدول في النشاط الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال سياستها النقدية، وذلك باستعمال مجموعة من أدواتها والتي تتمثل في:

1-3-1 الأدوات الغير المباشرة

- معدل إعادة الخصم: تؤثر معدلات إعادة الخصم على المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو بالنقصان، فبرفع البنك المركزي لمعدل إعادة الخصم مثلاً، فإن البنوك التجارية تلجأ بدورها إلى رفع معدلات خصمها للأوراق المالية وتقوم برفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة، مما ينتج عنه انخفاض الطلب على القروض من عملائه بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض، وبالتالي ينكمش حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية ومن ثم انكماش المعروض النقدي. إن ارتفاع معدلات الخصم يؤدي أيضاً إلى تشجيع أصحاب الادخارات على زيادة ودائعهم المختلفة بالبنوك التجارية، للحصول على معدل فائدة مرتفع، مما يؤدي إلى تراجع الميل للاستثمار لانخفاض الطلب على النقود للاستثمار. ولا يقتصر دور معدل إعادة الخصم على التحكم في الائتمان في الداخل فحسب بل يمتد أثره ليشمل قطاع التجارة الخارجية، إذ أنه عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم، يمكن للبنك

المركزي جذب رؤوس أموال أجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات يعاني من عجز، كما يمكنه أن يخفض من تدفقها إذا كان ميزان المدفوعات يحقق فائضا¹.

- **سياسة السوق المفتوحة:** تعرف سياسة السوق المفتوحة على أنها قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية، وخاصة السندات الحكومية، في السوق النقدية بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في المجتمع وحجم الائتمان، حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وتبعا للهدف المراد تحقيقه في إطار سياسته النقدية. فعندما يستهدف البنك المركزي زيادة سيولة السوق النقدية بصفة عامة وسيولة البنوك التجارية على وجه الخصوص عن طريق السياسة النقدية التوسعية، يدخل السوق مشتريا لأوراق المالية والتجارية، في حين يكون بائعا لها عند استهدافه العكس في إطار السياسة النقدية التقليدية².

تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة، فإذا قام البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية نقدا من البنوك التجارية، سيرفع من الاحتياطات النقدية لديها، وبالتالي تقوم البنوك التجارية بعمليات الإقراض، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، إن انخفاض سعر الفائدة يرفع من حجم الاستثمار، الدخل والعمالة، كل هذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود، والعكس صحيح في حالة التضخم³.

- **سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإلزامي:** يعرف الاحتياطي القانوني بذلك الجزء من الودائع الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وذلك لدعم مركزها المالي وبناء سمعة طيبة للبنك⁴.

عند اتباع البنك المركزي لسياسة انكماشية لمحاربة التضخم، فإنه يقوم برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي لتصبح المصارف التجارية بحاجة أكثر للنقد المركزي، وذلك لأنه يتوجب عليها زيادة احتياطاتها المحفوظة في الحساب لدى البنك المركزي. من أجل ذلك

¹ برعي محمد خليل و سوفي عبد الهادي، النقود والبنوك، نهضة الشرق، جامعة القاهرة، مصر، 1984، ص:118.

² عبد المنعم مبارك و محمد يونس، اقتصاديات النقود و الصيرفة و التجارة الدولية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 1996، ص:170.

³ طويل بهاء الدين، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1990-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر قالمة، الجزائر، 2016، ص:60.

⁴ العصار رشاد و رياض الحلبي، النقود و البنوك ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2000 ، ص: 156-157.

تكثف البنوك التجارية من لجوئها إلى البنك المركزي عبر السوق النقدي، فإذا كان البنك المركزي قد حدد عبر تدخلاته في السوق النقدي معدلات فائدة مرتفعة، فإنه يتوجب عند ذلك توقع كلفة إعادة تمويل أيضا مرتفعة، كذلك موازاة مع أن الاحتياطات الإلزامية لا تنتج أية فائدة، وبالتالي سوف يترتب عليها خسارة (غير فعلية) للمداخيل أو الأرباح التي كان يفترض أن تتحقق في ظل عدم وجود احتياطات إلزامية، وهذا الأثر الأخير مضافا إلى ارتفاع كلفة إعادة التمويل بحيث على المصارف تقييد مساهمتها في خلق النقود.

1-3-2 الأدوات المباشرة

- **سياسة تأطير القروض:** تتمثل هذه السياسة في تدخل السلطة النقدية للتأثير على خلق الكتلة النقدية عن طريق فرض رقابتها على نشاط البنوك التجارية وتوزيع القروض وفق إجراءات إدارية وقانونية يتم بمقتضاها تحديد معايير لتقديم القروض لمدة معينة قد تكون سنة أو أكثر.

حتى تلعب هذه السياسة أثرها لا بد من اقتناع جميع الأعوان الاقتصادية للمغزى من العملية خصوصا وأنها يمكن أن تؤدي إلى آثار غير مرغوبة بسبب صعوبة التأكد من فعالية المشاريع التي تستفيد من القروض عن غيرها. كما أن هذه السياسة قد تؤدي إلى ضعف فعالية البنوك حتى بعد رفع السقوف المحددة وهو ما يحد من المنافسة بين المؤسسات البنكية. أضف إلى ذلك أن هذا الأسلوب قد يظلم المؤسسات الصغيرة والجديدة ويعرقل تطورها. لهذه الأسباب وغيرها تخلت العديد من الدول عن استعمال هذه السياسة في إطار سياستها النقدية¹.

ويشمل تأطير القروض أسلوبين، فقد يكون التأطير شاملا لكل القطاعات ويتضمن ترك المبادرة للمصارف في اختيار التمويلات التي تراها مناسبة، إلا أن هذه الشمولية في مراقبة منح الائتمان، قد ينتج عنها توقف في زيادة الائتمان لكل القطاعات الاقتصادية. لذا ينتهج البنك المركزي أسلوب التأطير الانتقائي الذي يشمل فقط بعض القطاعات الحيوية والأكثر مردودية للاقتصاد الوطني والتي يتم منح كل التسهيلات لتوجيه القروض إليها. علما أن هذا الأسلوب الأخير لا يتيح للبنوك إلا حيزا ضيقا من المبادرة².

¹ بقيق ليلي أسهمان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص: 35.

² نفس المرجع، ص: 36.

- **سعر الفائدة:** يسعى الجهاز المصرفي من خلال منح الائتمان والتوسع فيه إلى تحقيق عوائد مرتفعة تتجاوز التكاليف التي يتحملها في إدارة هذه القروض وذلك بالأخذ في الاعتبار معدلات الفوائد المدينة (الفوائد التي يدفعها الزبائن على القروض) ومعدلات الفوائد الدائنة (الفوائد التي يدفعها البنك على الودائع لأجل)، بالإضافة إلى معدلات الفوائد التي يفرضها البنك المركزي في إطار إعادة تمويله للبنوك. فحتى يكون الاستثمار مربحا بالنسبة للبنك لا بد أن تتجاوز الفوائد المقبوضة الفوائد ومجموع التكاليف المدفوعة من طرف البنك¹.

يقوم البنك المركزي برفع أو خفض سعر الفائدة على القروض لدى البنوك العاملة حسب مقتضى الحال فإذا كان الاقتصاد يعاني من تضخم يقوم البنك المركزي برفع الأسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى الإحجام عن الإقراض وبالتالي تقليل عرض النقد يؤدي إلى انخفاض الأسعار في النهاية إلى الحد المرغوب، أما إذا انخفضت الأسعار إلى حدود غير مرغوب فيها فيؤدي هذا في النهاية إلى الكساد فيقوم البنك المركزي بتخفيض الفائدة على القروض مما يزيد عرض النقد فيزيد الطلب فترتفع الأسعار².

المطلب الثاني : الآثار النقدية للسياسة المالية

تظهر الآثار النقدية للسياسة المالية من خلال الكيفية التي يتم معالجة بها عجز وفائض الميزانية، ففي حالة تمويل العجز بالإقراض أو في حالة فائض، تنجم الآثار التالية³:

1-2 في حالة عجز

- الاقتراض من البنك المركزي

فإذا اقترضت الحكومة من البنك المركزي وزادت نفقاتها فإن ذلك سيزيد من دخول الأفراد، وبالتالي حجم الودائع لدى البنوك التجارية مما يزيد من قدرتها على الإقراض وبذلك يزيد عرض النقود، وبهذا لا يوجد فرق بين قيام الحكومة بالاقتراض من البنك المركزي لتمويل عجز ميزانيتها أو قيامها بتمويل هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد الذي يتولاه البنك المركزي باعتبار أن النتائج الاقتصادية والنقدية المترتبة عن كلا

¹ يقيق ليلي أسهان، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

² سمحان حسين محمد، اقتصاديات النقود و المصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 264.

³ ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر وتوزيع، الأردن، 2006، ص: 467-466.

الأسلوبين هي واحدة تظهر في النهاية بصورة زيادة حجم الطلب الكلي بجانبه الاستهلاكي والاستثماري.

- الاقتراض من المصارف التجارية

في حالة لجوء الحكومة إلى الاقتراض من المصارف التجارية لغرض تمويل عجز ميزانيتها السنوية وكانت هذه البنوك تتوفر على احتياطات فائضة فإن قروضها للقطاع الخاص لن تتأثر بسبب الإقراض الحكومي، وسيزداد عرض النقود بسبب التوسع في منح الائتمان وارتفاع دخول الأفراد، أما إذا لم تكن لدى البنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة، فعندئذ تقلص من قروضها العامة إلى الأفراد والمشاريع ولكن، لن يتأثر العرض النقدي بل سيبقى على حاله لأن البنوك ستستبدل القروض العامة بالقروض الخاصة، غير أن حجم الائتمان الخاص سيقبل وكلفته ستزداد نتيجة لذلك.

- الإقراض من الأفراد

تقترض الحكومة من الأفراد لتمويل عجزها، بحيث تقوم الحكومة ببيع سندات مضمونة للأفراد مما يؤدي لانخفاض حجم الودائع لدى المصارف التجارية في البداية الإقراض الحكومي، لكن سرعان ما يرجع الوضع إلى ما كان عليه قبل فترة شراء الأفراد للسندات الحكومية، لأن الأفراد سيستلمون مدفوعات جديدة مصدرها الإنفاق الحكومي، مما تضيف هذه المدفوعات إلى عرض النقد وإجمالي السيولة المحلية، ما سحب من أرصدة نقدا نتيجة بيع السندات.

2-2 في حالة فائض

أما في حالة تحقيق الدولة لفائض في ميزانيتها، تنجم الآثار التالية:

- عندما يوضع الفائض لدى البنك المركزي كاحتياط أو ودائع، ينتج عن ذلك انخفاض في المعروض من النقود المتاح أمام الأفراد بسبب تقليص حجم الاحتياطات النقدية القابلة للاقتراض لدى المصارف التجارية، مما يؤدي إلى تقليص حجم الائتمان وارتفاع كلفته ويمكن تجنب ذلك من قبل البنك المركزي وذلك باستخدامه لأدواته الائتمانية بصورة تدريجية لتشجيع المصارف على التوسع في منح الائتمان المصرفي؛
- ما يمكن استخدام فائض الميزانية لزيادة الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة قدرتها على التوسع في منح الائتمان أما إذا رافق الإيداع الحكومي زيادة في

- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الواجب على البنوك الاحتفاظ به لدى البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض نسبي في حجم الائتمان المصرفي؛
- أما إذا استخدمت الحكومة فائض الميزانية في إطفاء ديونها وخاصة بالبنوك التجارية بواسطة شراء السندات الحكومية من هذه البنوك فإن احتياطات البنوك التجارية سترفع إلى وضعها السابق مما يؤدي إلى زيادة قدرتها على منح الائتمان؛
- أما إذا استعملت الحكومة الفائض لإطفاء ديونها لدى الأفراد أي شراء السندات الحكومية من الأفراد، فإن ذلك لن يؤثر على الاحتياطات النقدية للبنوك وذلك لأن ودائع الأفراد لدى البنوك ستزداد كلما أطفأت الحكومة جزء من سنداتهم وهكذا لن يكون هناك تأثير أيضا على عرض النقد لدى الأفراد لن الفائض سيعود كمدفوعات لإطفاء الدين الحكومي العام الذي يحتفظ به الأفراد.

المطلب الثالث: التنسيق بين السياسة المالية و النقدية

1-3 ماهية التنسيق بين السياسة المالية و النقدية

يمكن تعريف التنسيق بين السياسة المالية و النقدية بما يتضمنه التنسيق من "تدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثاراً غير مباشرة وغير مرجوة على السياسة الأخرى"، ويؤكد أن أفضل صور التنسيق على الإطلاق هي تلك التي تنطوي على اشتراك صانعي القرار بكل من السياستين في تحديد أهدافهم، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المحققة من السياستين معا¹.

كما يمكن تعريف التنسيق بين السياسة المالية و النقدية على أنها "آلية تحكم العلاقة بين سلطتين مستقلتين تماما (الحكومة والبنك المركزي)، ضمنا لعدم وقوع آثار غير مباشرة لإحدى السلطتين، وكذا خلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين، في سبيل تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما"².

إن اختلاف الأدوات المستخدمة من طرف السياسة المالية و النقدية، قد يؤدي إلى تعارض وتناقض بين تحقيق أهداف كل سياسة على حدا. فعلى سبيل المثال، يمكن للسياسة المالية

¹ Iain Begg, Government and Money: Running Economic and Monetary: The Challenges of Policy Co-ordination, The Federal Trust for Education and Research, 2002, p:21-22.

² طويل بهاء الدين (2016)، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

التوسعية أن تساعد على تحقيق نسب عالية من النمو الاقتصادي والتوظيف، لكن يوجد احتمال كبير بأن تكون مسؤولة على رفع معدلات التضخم أو سعر الفائدة، خاصة إذا لما يتم تمويل عجز الميزانية بإصدار نقدي أو اقتراض عام. وعلى النقيض أيضا قد يكون لسياسة نقدية متشددة تهدف إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار المسؤولية في دفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع مما يؤدي إلى انخفاض كبير في النمو الاقتصادي. نظرا لما سبق، يجب أن يقوم التنسيق بين هاتين السياستين على التفاهم بين مستشاري السياسة المالية ومسؤولي البنك المركزي، وذلك من أجل مساعدة تحقيق الأهداف الاقتصادية لكل سياسة دون تعطيل تحقيق أهداف السياسة الأخرى. بحيث ينبغي على السلطات تبادل المعلومات المتعلقة باحتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية.¹

2-3 أهمية التنسيق بين السياسة المالية و النقدية

تكمن أهمية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في مدى قدرة إحدى السياستين السياسة في دعم وفي إكمال السياسة الأخرى:²

- يفضل استخدام السياسة المالية عند الحاجة إلى إحداث تغييرات مباشرة وسريعة في مستوى النشاط الاقتصادي، هذا لأن السياسة المالية تحدث أثارا مباشرة على الدخل ومن ثم على حجم الطلب الكلي، ثم من خلال تغير الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والضرائب والإعانات الحكومية. وذلك عكس السياسة النقدية فهي لها أثارا غير مباشر، فالإجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية تؤثر أولا في حجم الائتمان وكلفته فينعكس ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي ومن ثم على حجم الطلب الكلي. أما إذا كانت حالة النشاط الاقتصادي لا تستدعي ذلك فيمكن استخدام أدوات السياسة النقدية. إلا أنه يفضل استخدام السياسة النقدية في حالة ما إذا كان النشاط الاقتصادي في وضع حرج ويحتاج إلى اتخاذ قرارات مستعجلة، هذا لأن السياسة النقدية تعد أكثر مرونة من السياسة المالية، حيث لا تحتاج التدابير والإجراءات الخاصة بالسياسة النقدية إلى وقت طويل لإنفاذها، بعكس السياسة المالية التي تستغرق وقتا أطول لتصبح سارية المفعول بسبب التعقيدات الدستورية والتشريعية.

¹ بلعدي محمد، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، الجزائر، 2012، ص: 266.

² بن دعاس جمال، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص: 149-152.

- يتطلب تحقيق هدف التشغيل الكامل زيادة حجم الإنفاق الحكومي مما يوفر مناصب عمل جديدة للقضاء على مشكلة البطالة وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي ، إلا أن بعض عناصر الإنتاج قد يتم تشغيلها بصفة كاملة قبل غيرها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه العناصر مما يتعارض مع هدف استقرار الأسعار، ولا يتوقف الأمر هنا لأن ارتفاع أسعار هذه العناصر يؤثر على حجم أرباح المستثمرين مما يضطرهم إلى رفع أسعار السلع التي ينتجونها، مما يؤثر على القدرة الشرائية وبالتالي المطالبة برفع الأجور، ومن ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج من جديد، ويستمر الأمر على هذا الحال، مما يتطلب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بحيث يمكن قبول مستوى معين من البطالة ومستوى معين من التضخم، ورغم ذلك يبقى تقدير المستويات المقبولة من البطالة والتضخم من صلاحيات صانعي القرار من السياسيين في الدولة.

- يحتاج تحقيق هدف النمو الاقتصادي زيادة حجم الإنفاق الحكومي، إلا أن ذلك يؤدي أيضا إلى ارتفاع مستويات الأسعار وحدوث التضخم. وبالتالي يتوجب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية للتخفيف من حدة هذا التعارض، وذلك من خلال، تسهيل الحصول على الائتمان بخفض أسعار الفائدة مما يشجع على زيادة الاستثمارات، وفي الوقت نفسه يتم زيادة الضرائب وتقليل الإنفاق الحكومي لتوفير المدخرات المطلوبة لتمويل الاستثمارات السابقة مع قبول مستوى معين من التضخم. كما يحتاج تحقيق هدف النمو الاقتصادي إلى موارد مالية كبيرة من العملة الصعبة مما يؤدي إلى إضعاف ميزان المدفوعات للدولة، حيث يتطلب ذلك زيادة حجم استثمارات الدولة في الداخل والخارج، لذلك يجب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وعدم اتخاذ إجراءات متعارضة، فتقوم السياسة النقدية بتشديد شروط الحصول على الائتمان مما يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة فيؤدي ذلك إلى تخفيض مستوى الدخل والتوظيف في الاقتصاد المحلي، وتعوض هذه الآثار السلبية باتباع سياسة مالية مرنة تتضمن تخفيض معدلات الضرائب أو زيادة حجم الإنفاق الحكومي، كما يمكن الاعتماد على سياسات أخرى كسياسة جلب مزيد من السياح الأجانب وزيادة الصادرات المحلية إلى الخارج.

- يعاني صانع القرار السياسي عموما من مشكلة عدم التأكد من الحالة الحقيقية للنشاط الاقتصادي والإجراءات المناسبة التي يجب اتخاذها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية

المطلوبة، مما يجعل عامل الزمن متغيرا أساسيا في اتخاذ القرار سواء بالنسبة للسياسة النقدية أو المالية.

بالإضافة لما سبق، عادة ما يتم استهداف علاج الانكماش والركود بتنشيط قوى الطلب الاستثماري، وذلك من خلال استهداف خفض معدلات الفائدة سواء عبر سياسات نقدية توسعية من خلال زيادة العرض النقدي، أو عبر التأثير المباشر على معدلات فائدة الإقراض والاقتراض، إلا أن هذه السياسات المنتهجة زمن الأزمات و خاصة الأزمات المالية منها (النتيجة عن انفجار فقاعة) قد تؤدي إلى ظهور الفقاعات المالية (نتيجة العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة وأسعار السندات والمشتقات المالية) التي يستمر ارتفاعها نتيجة خفض المتتالي لمعدلات الفائدة و بدعم من أثر قانون العرض والطلب. فإن السياسة النقدية المطبقة و المستهدفة لتنشيط الطلب الاستثماري تستلزم تطبيق سياسة مالية داعمة تؤثر في رفع الطلب الكلي وتعديل في مستويات أسعار الفائدة ارتفاعا بما يثبت الفقاعة عند مرحلة الحماسة الفياضة أو الإفراط في التداول. وعدم ارتقائها إلى مرحلة الجنون أو الفقاعة أو المراحل المتقدمة الأخرى.¹

3-3 شروط التنسيق بين السياسة المالية والنقدية

من أجل التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية يجب توفر الشروط التالية:²

- وضوح السياستين المالية والنقدية

من الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية واضحة وموضوعة بدقة، حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية أن ينساقا بين سياستيهما ويأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يتقل على كاهل الأخرى، كما أن التنسيق الكفاء بين السياسات النقدية والمالية يشترط فعالية السياستين وهو شرط ضروري ليكونا معا برنامجا قويا يتمتع بالوصول إلى مصداقية لكلتا السياستين.

- المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات

حيث يتطلب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية مشاركة كاملة بين السلطة النقدية والسلطة المالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها، والاتفاق على رد الفعل

¹ عقبة عبد اللاوي و آخرون، تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والاقتصادية: دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية و الاقتصادية للفترة 1929-2008، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، الجزائر، 2016، ص: 173.

² دراوسي مسعود (2005)، مرجع سبق ذكره، ص: 261-262.

المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها.

إن تضارب السياسة النقدية والسياسة المالية هو سبب أساسي لنقص المصادقية لدى الوحدات الاقتصادية تجاه تلك السياسات ولذلك فإن البنوك المركزية يجب ألا يتخذ سياسات نقدية تتعارض مع السياسات الأخرى كما يجب التركيز على إعادة تشكيل السياسات المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة والانضباط المالي.

ويفيد التعاون هنا بين السلطات النقدية والمالية في تحقيق الأهداف المشتركة للسلطتين دون التأثير على مصداقية السياسة الاقتصادية ككل.

الخلاصة

خصص هذا الفصل لدراسة الإطار النظري للسياسة المالية. في المقام الأول قمنا بدراسة المفهوم النظري للسياسة المالية ومختلف أهدافها التي تتمثل أساسا في الإستقرار الاقتصادي، توزيع الدخل، تخصيص الموارد والتنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، درسنا مختلف المقاربات النظرية التي فسرت السياسة المالية.

ثم قمنا بدراسة مختلف أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للقيام بواجباتها في مختلف الميادين سواء اجتماعية أو اقتصادية وحتى السياسية منها. تتمثل الأدوات الرئيسية للسياسة المالية في السياسة الإنفاقية، السياسة الضريبية والسياسة الائتمانية.

في الأخير، تطرقنا إلى ماهية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية. ومدى أهمية التنسيق بين السياستين في معالجة الركود والإنكماش، مساعدة متخذي القرارات في أحداث الآثار المرغوبة واتخاذ القرار في الوقت المناسب، فرغم امكانية قدرة السياسة المالية لوحدها في مواجهة الأزمات الاقتصادية إلا أنها تكون أكثر فعالية بالتنسيق مع السياسة النقدية. بالإضافة، تطرقنا إلى الشروط اللازم توفرها للتنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية لكل سياسة دون تعطيل تحقيق أهداف السياسة الأخرى.

الفصل

الثاني

تمهيد

يعد مصطلح استدامة السياسة المالية من أكثر وأهم المصطلحات المستخدمة في المالية العامة، خاصة في الآونة الأخيرة. إن تحقيق استدامة السياسة المالية يعكس مدى قدرة الحكومة في إدارتها للالتزامات المالية وحفاظها على ملاءتها. كما أنها تعبر عن التحديات المستقبلية التي يمكن تواجهها الحكومة لمواجهة العجز المالي والدين العام، بالإضافة إلى مدى قدرتها في الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات الحالية على المدى الطويل.

إن تحقيق الاستدامة المالية متعلق بالدرجة الأولى بالقدرة على سداد الدين العام وبنماذج الإيرادات والنفقات العامة في الحاضر والمستقبل. وبالتالي فإن الاستدامة المالية مرتبطة باحترام قيد الموازنة مابين الأزمنة والذي يتحقق إذا كانت القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المتوقعة تساوي مجموع القيم الحالية للنفقات المستقبلية المتوقعة بالإضافة إلى مخزون الدين العام.

تعتبر الدول الغنية بالنفط من أكثر الدول التي تعاني من مشاكل استدامة السياسة المالية، وذلك بسبب اعتمادها الكبير على المداخيل البترولية وتبعيتها لها، مما يجعل سياستها المالية أكثر عرضة للصدمات الداخلية والخارجية. لذلك، من الضروري على هذه الدول تبني مجموعة من الإجراءات والوسائل التي من شأنها المساعدة في الحد من هذه الصدمات والضغوطات الموازنة، وبالتالي تحقيق هدف استدامة السياسة المالية.

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق لأهم النقاط المذكورة أعلاه من خلال تقسيم هذا الفصل إلى: المبحث الأول والذي من خلاله سنتطرق لمفهوم الاستدامة السياسية المالية، شروطها، كيفية اختبارها ومؤشراتها. أما المبحث الثاني سنخصصه لدراسة دور القواعد المالية في الحفاظ على استدامة السياسة المالية. وفي الأخير سيتناول المبحث الثالث دور الصناديق السيادية كأداة للحفاظ على استدامة السياسة المالية.

المبحث الأول: المفهوم النظري للاستدامة السياسية المالية

تجتهد جميع دول العالم إلى بلوغ وضعية الاستدامة المالية. وذلك من أجل، مواجهة العجزات المالية الحالية والمستقبلية والحفاظ على ملاءتها المالية لزيادة فرصها وإمكانياتها في الحصول على التمويل اللازم لمواجهة تيار إنفاقها العام، وبالتالي الحفاظ على استقرارها الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم استدامة السياسة المالية

1-1 تعريف الاستدامة المالية

لا يوجد تعريف محدد للاستدامة السياسية المالية، فبعد الاستقراء لبعض الأدبيات الاقتصادية السابقة نستخلص عدة تعاريف. التي يمكن الذكر منها مايلي:

- D.Wilcox (1989)¹: " نقول عن السياسة المالية أنها مستدامة إذا حققت عجوزا وديونا عامة متتابعة بشكل يسمح بتحقيق قيد أو شرط الموازنة ما بين الأزمنة".
- عرف R.Hagemam، J.C.Chouraqi، و N.sartor و Blanchard.O (1990)² السياسة المالية المستدامة على أنها: "السياسة التي تسمح لنسب الدين إلى الناتج الوطني الخام بالرجوع إلى مستواه الأصلي b_0 ". أي أن الارتفاع في معدلات الدين العام يجب أن يكون مصحوب بالارتفاع في معدلات الناتج الوطني الإجمالي، بحيث يجب على الدولة استثمار المبالغ المقترضة في القطاعات الأكثر إنتاجية التي تؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الخام.
- M.Rush و C.S.Hakkio (1991) يرون أنه يمكن تحمل استدامة السياسة المالية إذا اتبعت كل من الإيرادات والنفقات العامة السيرورة الاحتمالية السابقة دون أن تخرق قيد الموازنة ما بين الأزمنة³.
- E.Jondeau (1992)⁴ اعتبر أن السياسة المالية أنها مستدامة إذا ضمنت ملاءة الدولة على المدى الطويل، وهذا يعني أنها تضمن عدم تزايد نسب الدين بنسب مفرطة.

¹ Wilcox. D, THE SUSTAINABILITY OF GOVERNMENT DEFICITS IMPLICATION OF THE PRESENT VALUE BROWING CONSTRAINT ", Journal of Money, vol 21, N°:3, 1989, p: 300.

² Blanchard. O, Chouraqi. J.C, Hagemam.R et Sartor. R, the sustainability of fiscal policy: new answers to an old question, OECD Economic Studies, N° 15, 1990, P : 11.

³ شيببي عبد الرحيم (2013)، مرجع سبق ذكره، ص: 143.

⁴ Jondeau. E, La Soutenabilité de la Politique Budgétaire, Economie et Prévision, vol 3, N 104, 1992, p :1.

فحسب E.J يمكن وجود حالة عدم التوازن لكن شريطة أن يكون منهجي ويقابله فوائض في المستقبل التي تسمح بسداد الديون.

- بالنسبة لصندوق النقد الدولي FMI: تكون هناك استدامة مالية إذا لم يكن هناك أي تغيرات في السياسة المالية الحالية والمخطط لها مستقبلاً، وذلك دون خرق قيد الموازنة عبر الأزمنة. أي أن القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المتوقعة تساوي مجموع القيم الحالية للنفقات المستقبلية المتوقعة بالإضافة إلى مخزون الدين العام.¹

- Pierre-Yves Hénin (1997)² اعتبر استدامة العجز الموازني الحالة التي يتحقق فيها قيد الموازنة ما بين الأزمنة، والذي يُعبر عنه من خلال المساواتين المتكاملتين التاليتين:

- الديون الجارية = القيم الحالية للفوائض الأولية المالية المتوقعة مستقبلاً؛
- النهاية عند الأفق لا نهائي للقيمة الحالية للدين العام المتوقع = 0.

- الاستدامة المالية هي "الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات الحالية على المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية". من خلال هذا التعريف يتضح أن الاستدامة المالية تعتمد على توقعات الإنفاق والإيرادات المستقبلية طويلة الأجل، فمن خلال هذه التوقعات يمكن تعديل السياسات الحالية سواء بزيادة أو خفض النفقات أو الإيرادات. بحيث ينبغي للدولة توافر القدرة السياسية والقانونية والاقتصادية للحد من نمو تكاليف برامج الإنفاق الحالية، أو السماح لها بالنمو ضمن معدلات معينة، أو إيجاد مصادر جديدة للإيرادات أو رفع معدلات الإيرادات الحالية. ويؤدي فقدان الدول للاستدامة المالية أو تراجع الثقة بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها إلى العجز عن توفير التمويل اللازم بسبب توقف الدائنين عن إقراضها، أو رفع معدلات الفائدة على قروضها إلى مستويات عالية، ووضع ضوابط وشروط قاسية لاقتراضها. وبالتالي، تراجع عدد ومستويات الخدمات، والرعاية الاجتماعية، والدعم

¹ Charles Wyplosz, Debt Sustainability Assessment: The IMF Approach and Alternatives, HEI Working Paper No: 03, 2007, p: 3- 4.

² Hénin Pierre-Yves, SOUTENABILITE DES DEFICITS ET AJUSTEMENTS BUDGETAIRES, Revue économique, vol 48, n°3, 1997, P: 373.

الفصل الثاني: استدامة السياسة المالية وآليات ضمانها

المقدم لمواطنيها. وإذا تفاقم التراجع في الخدمات والمنافع الحكومية فقد يؤدي في النهاية إلى تشنجات واضطرابات سياسية واجتماعية تهدد استقرار الدول وحتى وجودها.¹ كما يجدر الإشارة إلى الفرق بين مفهوم الاستدامة المالية والاستدامة الاقتصادية، والجدول التالي يوضح الفرق بين المفهومين:

الجدول رقم 2-1: مقارنة بين الاستدامة المالية والاستدامة الاقتصادية

| الاستدامة الاقتصادية | الاستدامة المالية |
|--|--|
| 1. ينظر إلى الدين العام من منظور العلاقة بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى؛ | 1. ينظر إلى الدين العام من الناحية المالية و المقدر على الوفاء بالالتزامات المالية فقط؛ |
| 2. يتحقق شرط الاستدامة إذا كانت معدلات النمو الاقتصادي تنمو بنسب أكبر من معدلات العائد على الدين العام، مما يضمن السيطرة على حجم الدين العام في المستقبل؛ | 2. يعتبر الدين العام محققاً للاستدامة المالية في حالة تحقق شرط القدرة على سداده، مما يضمن عودة نسب الدين إلى مستواها الأصلي؛ |
| 3. يرتبط مفهوم الاستدامة الاقتصادية بمعدلات الدين العام للنتائج المحلي الخام، بحيث لا يجب أن تتخطى هذه النسب الحدود الآمنة للحفاظ على الحالة المستقرة الكفاء للاقتصاد؛ | 3. يرتبط مفهوم الاستدامة المالية للدولة بالقدرة على سداد الدين العام و بنماذج الإيرادات والنفقات العامة في الحاضر والمستقبل؛ |

المصدر: عمرو هشام محمد صفوت و عماد حسن الحسين، ترشيد الانفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 25، العراق، 2017، ص:12.

2-1 الاستدامة المالية في الفكر الكلاسيكي، النيوكلاسيك والكينزي

1-2-1 الفكر الكلاسيكي

يرى الكلاسيك أنه من الضروري عند قيام الدولة بإصدار دين في فترة معينة لا بد أن يقابله من الإيرادات في الفترات المستقبلية ما يضمن سداد هذا الدين، فقد عارض الكلاسيك تمويل النفقات المتزايدة بالدين العام، وهذا ما يبين أن أفكار الكلاسيك تتماشى مع مفهوم

¹ سعود بن هاشم جليدان، الاستدامة المالية للاقتصادات العالمية، متاح على الموقع الإلكتروني لجريدة العرب الاقتصادية:

<http://www.aleqt.com>، تاريخ الإطلاع: 2016/07/15

استدامة السياسة المالية. فقد نادى الكلاسيكيون إلى الاستدامة المالية من خلال عدة محددات أساسية:

- فرضية التكافؤ الريكاردى: تعتمد هذه النظرية على فكرة أن المستهلك يدرك أن استدامة الحكومة من أجل تغطية عجز ميزانيتها في الحاضر يعني زيادة الضرائب في المستقبل وهذا ما يسمى بالمنطق الاستشرافي للمستهلكين، مما يدفع المستهلكين إلى ادخار الزيادة في الدخل المتاح ليتمكن من تسديد الارتفاع المتوقع في الضرائب مستقبلاً مما يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص الذي يعوض النقص في الادخار العام الناتج العجز في الميزانية، بحيث هذا الأمر لا يزيد من دخل المستهلك الدائم ولا من استهلاكه، وبما أن المستهلكين مستشرفين لآفاق مستقبلهم فإن ضرائب المستقبل تعادل ضرائب الحاضر وبالتالي فإن إحلال العجز في الميزانية بالدين العام ما هو إلا تغيير توقيت فرض الضرائب¹.

- منطق عدم التمويل البونزى²: يسمى بالتمويل البونزى نسبتاً لشخص يسمى بونزى ظل يفترض لسداد ديونه السابقة، مما جعله يدور في حلقة مفرغة من الديون. حيث يتحقق شرط عدم التمويل البونزى إذا كان:

$$\lim_{n \rightarrow \infty} bt / (1 + r)^{t+1} = 0$$

و

$$bt = B_t / Y_t = B_0(1+B)^t / Y_t(1+Y)^t$$

حيث B هي معدل النمو الاسمي للدين العام، Y هي معدل النمو الاسمي لإجمالي الناتج المحلي، وبالتالي يتحقق الشرط إذا كان $(1+B)/(1+Y) < (1+r)$.

- قيد الزمني للميزانية العامة (سنقوم بشرحه لاحقاً)

¹ Robert J. Barro, The Ricardian Approach to Budget Deficits, The Journal of Economics Perspectives, vol 3, n^o2, 1989, p :37-54.

² وحيد عبد الرحمن بانافع و عبد العزيز عبد المجيد علي، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، 2016، ص: 185-186.

1-2-2 النيوكلاسيك

اتفقوا مع سلفهم من الكلاسيك على أن الضريبة هي وسيلة أساسية لتمويل الدين، غير أنهم انتقدوا تعريف الاستدامة الذي بني على قيد الموازنة الحكومية والذي يرجع في أساسه إلى مطابقة ريكاردو. وقد استخدموا في التوصل إلى مفهوم الاستدامة نموذج التداخل ما بين الأجيال أو الجيل اللاحق ونموذج التوازن العام. بحيث نجد في نموذج diamond (1965) قد استعمل نموذج التداخل ما بين الأجيال لاختبار تأثير الدين الحكومي على التوازن التنافسي في الأجل الطويل. وتوصل النموذج إلى أن الاستدامة المالية تعني في الأجل القصير أن يتحقق التوازن المؤقت في سلوك الأفراد والمنشآت وفي سلوك الحكومة، هذا عندما تكون الإنتاجية الحدية للمجتمع قادرة على سداد أعباء الدين بشكل تتساوى فيه مع معدلات الضرائب وأيضاً مع معدلات الأجور. أما الاستدامة في المدى الطويل، فهي مرادفة للتوازن الدائم الذي يتحقق من وجود توازنات مؤقتة متتالية عند كل فترة، أين يتساوى في كل الفترات الادخار مع الاستثمار مع الدين ومع الإنتاجية الحدية لرأس المال، فالادخار يضيف للاستثمار أصولاً إنتاجية تعطي إنتاجية حدية متساوية، خاصة في ظل قيام المنشآت بإعطاء أجور مساوية للإنتاجية الحدية، كما تحقق الحكومة التوازن إذا استطاعت هذه الأجور أن تغطي الضرائب، وتحدد قيمة الضرائب بقدرتها على تغطية الدين العام.¹

1-2-3 الفكر الكينزي

استخدم ALBERTO BAGNAI (2004)² النموذج الكينزي الديناميكي الذي اقترحه Tobin و Buiter (1976) الذي اعتمد بدوره على أعمال BLINDER و SOLOW (1973)، ووضع شروطاً لحدود الدين الذي يحقق الاستدامة المالية. حيث استخدم النموذج الكينزي الديناميكي بتوسع، وأضافاً إليه شرط توازن الميزانية الحكومية والاستثمار، وبناء دالة ديناميكية غير خطية من الدرجة الثانية تصف تطور أرصدة الدين العام ورأس المال. والشرط الضروري للتوازن الديناميكي عندما يكون العجز في الميزانية صفراً كالتالي:

¹ ثيبي عبد الرحيم و شكوري سيدي محمد (2013)، مرجع سبق ذكره، 9-10.

² Alberto Bagnai, "Keynesian and neoclassical fiscal sustainability indicators, with applications to EMU member countries," Working Papers 75, University of Rome La Sapienza, 2004, p:1-27.

$$[t - r(1-t)w + \alpha(1-t)] + (L/ L_1 Y)[B + y(\alpha/r)] > 0$$

حيث أن:

α هي نسبة الدخل الرأسمالي لإجمالي الدخل الكلي؛

L نسبة النقود في ثروة المستهلك؛

L_1 المشتقة الأولى للطلب على النقود؛

w نسبة الثروة إلى الناتج؛

t معدل الضريبة؛

r معدل العائد الحقيقي.

و شرط التوازن يعتمد على رصيد الدين العام الحقيقي B ، و الذي نعبر عنه كمايلي:

$$\frac{B}{y} < b^* \equiv - \frac{\left[\frac{t}{t-1} - rw + \alpha \right] \psi + \alpha}{r}$$

حيث: $\psi = (1-t)L_1 r / L < 0$ التي تعبر عن مرونة الطلب على النقود.

من خلال هذا النموذج يتضح لنا أنه عندما يتم تمويل السياسة المالية بالعجز، فهذا سيؤدي إلى زيادة معدل الفائدة لتحفيز الأفراد الذي يحتفظون بالنقود إلى الاستثمار في الدين العام، وكلما كانت استجابة الطلب على النقود للفائدة كبير (تقاس بالقيمة المطلقة ψ) قلّت الزيادة في معدل الفائدة (r) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة وانخفضت أعباء الدين.¹

المطلب الثاني : شروط و اختبار شروط استدامة السياسة المالية

1-2 شروط استدامة السياسة المالية

1-1-2 قيد الميزانية ما بين الأزمنة للدولة

يرتبط تحقيق استدامة السياسة المالية للدولة بالقدرة على سداد الدين العام وبنماذج الإيرادات و النفقات العامة في الحاضر والمستقبل، مما يعني أن تحقيق قيد الميزانية ما بين الأزمنة يعد شرطاً أساسياً في تحقيق استدامة السياسة المالية². بحيث يمكن تعريف قيد الميزانية ما بين الأزمنة بالمساواة بين القيمة الحالية للفوائض الميزانية المتوقعة في المستقبل والقيمة الحالية

¹ وحيد عبد الرحمن بانافع و عبد العزيز عبد المجيد علي (2016)، مرجع سبق ذكره، ص: 88-189.

² حسام خالد حسين الربيعي، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (1996-2013)، مذكرة ماجستير، الجامعة

الإسلامية بغزة، فلسطين، 2014، ص: 48 .

لمخزون الدين العام¹. بحيث يعتبر (1992) JONDEAU.E أن الإطار التحليلي الطبيعي للعلاقة بين عجز الميزانية والدين هو قيد الميزانية للدولة². في كل العام تقوم الدولة بتجميع إيراداتها (R_t) واستخدامها على شكل نفقات تجهيز، تسيير وتحويلات (G_t) بالإضافة إلى دفع خدمات الدين العام (B_{t-1})، لذلك يمكن كتابة الصيغة الرياضية لقيد الميزانية بالقيمة الاسمية³:

$$(1) \dots\dots\dots G_t - R_t + i_r B_{t-1} = \Delta B_t + \Delta M_t = -S_t$$

بحيث: B_t الدين العام، M_t القاعدة النقدية، i معدل الفائدة على قيمة الدين العام، S_t فائض الميزانية الكلي.

إن التنفيذ الصحيح لقيد الموازنة يتطلب استعمال القيمة السوقية للدين العمومي، وعليه إذا قمنا بقسمة أطراف المعادلة (1) على الناتج الداخلي الخام الاسمي فإنه يمكننا الحصول على قيد الموازنة نسبة إلى PIB:

$$g_t - \tau_t + (i_t - \pi_t - \eta_t) b_{t-1} = \Delta b_t + \Delta m_t + (\pi_t + \eta_t) m_{t-1} = -s_t \dots\dots\dots(2)$$

بحيث أن الرموز الصغرى: gt , bt , mt , st و tt تمثل نسبة الرموز الكبرى السابقة إلى الناتج الداخلي الخام الاسمي.

مع العلم أن: $\eta_t = (Y_t - Y_{t-1})/Y_{t-1}$ $\pi_t = (p_t - p_{t-1})/p_{t-1}$, حيث تمثل كل من Y و p مستوى الأسعار و PIB الحقيقي على التوالي.

من خلال المعادلة (2) يتبين أنه يمكن للحكومة أن تمول عجزها عن طريق إصدار سندات جديدة، إصدار نقدي أو رسم صك النقود وعليه يمكن كتابة المعادلة (2) بصيغة جديدة وفق المعادلة (3):

$$d_t + \rho_t b_{t-1} = \Delta b_t \dots\dots\dots(3)$$

بحيث أن: $d_t = gt - \tau_t - (\Delta m_t + (\pi_t + \eta_t) m_{t-1})$ تمثل العجز الميزانية الأساسي بالنسبة إلى PIB الاسمي .

$\rho_t = (i_t - \pi_t - \eta_t)$ تمثل معدل الفائدة الحقيقي المعدل مع نمو الناتج الحقيقي.

¹Jondeau, E.,(1992), op-cit, p :1.

² Idem, p :2.

³ Uctum. M, and Wickens. M.R., Debt and Deficit Ceilings, and Sustainability of Fiscal Policies: an Inter-Temporal Analysis, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 62, N.2, 2000, p: 197- 221.

فالمعادلة (3) هي معادلة تباين ثابت يمكن حلها باتجاه عكسي إذا كان $\rho_t < 0$ ، مما يعني أن b_t تبقى منتهية بالنسبة إلى d_t . وعلية فإذا كان ρ و d ثابتة تكون قيمة الدين غير مستقرة، أما إذا كانت $\rho_t < 0$ عبر كل الزمن t فإن نسبة الدين على PIB ستفجر في النهاية في حالة $d_t > 0$ ، و لذلك يجب وجود فوائض مالية في المستقبل¹.

للإعراب عن القيمة الحالية لنسب الدين على الناتج المحلي الخام من حيث القيم الحالية المتوقعة للفوائض المخصومة في الفترات القادمة n :

$$bt = Et [(1 + \delta t, n) - \sum_{i=1}^n \delta t, i d_{t+i}] \dots\dots\dots(4)$$

يمثل $\delta_{t,n} = \int_{s=1}^n (1 + \rho_{t+s})^{-1}$ معامل الخصم الحقيقي للتغير الزمني عبر n من الفترات المقبلة، و المعدل مع نمو الناتج.

و يمكن كتابة: $\delta_{t,n} = \alpha_{t,n} / \alpha_t$ بحيث تكون $\int_{i=t}^t (1 + \rho_i)^{-1} = \alpha$ فإذا كان $1 = \alpha_t$ و عرفنا المتغيرات: $Z_t = \alpha_t d_t$ و $X_t = \alpha_t b_t$ على أنهما قيمة العجز الأساسي على PIB المخصومة و قيمة الدين العام على PIB المخصومة على التوالي، ومنه يمكن كتابة المعادلة (4) على الشكل التالي:

$$X_t = E_t X_{t+n} - E \sum_{i=1}^n Z_{t+i}$$

وعليه يتحقق شرط الاستدامة المالية عندما تؤول القيمة المتوقعة المخصومة قيمة الدين العام على PIB عندما تؤول n إلى الملا نهاية إلى الصفر وهذا ما يعرف بشرط العرضية (Condition de transversalité) :

$$\lim_{n \rightarrow \infty} E_t X_{t+n} = \lim_{n \rightarrow \infty} E \sum_{i=1}^n Z_{t+i} = 0$$

وبالتالي هذا الشرط يقتضي على الحكومة تحقيق فوائض مالية في المستقبل لتسديد الدين العام، وهذا ما يسمح للحكومة عدم استخدام التمويل البونزي أي عدم الحصول على ديون جديدة لخدمة ديونها.

¹ شيببي عبد الرحيم (2013)، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

2-1-2 دالة رد الفعل الموازنة (fiscal reaction function)

أما الطريقة الثانية اقترحها (1998) BONH¹، حيث استعمل BONH دالة ردة الفعل الموازنة من أجل تقييم مدى استدامة الدين العام في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة الممتدة ما بين 1916 و 1995. النموذج الذي اقترحه (1998) BONH يأخذ شكله الأساسي من قيد الموازنة ما بين الأزمنة:

$$s_t = \rho \cdot d_t + \alpha \cdot Z_t + \varepsilon_t = \rho \cdot d_t + \mu_t$$

أين:

$$\alpha \cdot Z_t + \varepsilon_t = \mu_t \quad -$$

- s_t : الرصيد الأولي للميزانية؛

- d_t : نسبة الدين العام للنتائج المحلي الخام؛

- Z_t : يمثل شعاع للمحددات الأخرى للرصيد الأولي.

الشرط اللازم و الكافي لاستدامة الدين العام هو أن يكون $s_t < 0$ ، بحيث تقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة مثل تخفيض مستوى النفقات (باستثناء الفوائد على الديون) و/أو زيادة الإيرادات الضريبية لمواجهة التغيرات في مستوى الديون.

ترتكز الإستراتيجية البديلة لتقييم استدامة السياسة المالية التي قدمها (1998) BONH على مدى استجابة الرصيد الأولي للميزانية للتغيرات الحاصلة للدين العام الناتجة عن الصدمات الاقتصادية، مما يسمح بمعرفة طريقة ردة فعل الحكومة من الزيادة في الدين العام، أوضح (1998) BONH أن السياسة المالية تكون مستدامة إذا استجابت الحكومة وبشكل منتظم لتغيرات الدين العام وذلك من خلال التصحيحات اللازمة لرصيد الميزانية الأولي. ففشل ردة فعل الحكومة للتغيرات في الدين سيقودها إلى الألعاب البونزي.²

¹ Bohn .H (1998). The behavior of U.S. public debt and deficits. Journal of Economics, n° 113, 1998, pp: 949-963.

²Stephen Mutemi Ikiiki, Fiscal Policy Reaction Function for Kenya, Developing Country Studies, vol 07, n°06, 2017, p: 12.

2-2 اختبار شروط استدامة السياسة المالية

اعتمدت كل الأدبيات على الأسلوب القياسي لاختبار قيد الموازنة ما بين الأزمنة وتقدير دالة رد الفعل الموازنة، بحيث اعتمدت كل الأدبيات في اختبار شروط استدامة السياسة المالية على الطرق المقترحة من طرف الدراسات التالية:

- دراسة 1 H.Flavin & J.D.Hamilton (1986) بعنوان " **On the limitation of government**

browning: framework for empirical testing " : تعتبر هذه الدراسة من أول الدراسات التي تطرقت

لمفهوم الاستدامة المالية، بحيث اعتمدوا في دراستهم على اختبار شرط العرضية ومدى احترام قيد موازنة الدولة ما بين الأزمنة، وذلك من خلال اختبارات استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بالدين العمومي والفائض الموازني للحكومة الأمريكية للفترة 1960-1984، مع استخدامه لمعدل الفائدة الحقيقي كمعامل لتحيين، وخلص هؤلاء إلى استقرار السلاسل الزمنية أي السياسة المالية الأمريكية مستدامة خلال فترة الدراسة. حيث استعمل **Wilcox. D (1989)**² نفس السلاسل الزمنية لنفس الفترة الزمنية لهذه الدراسة، و لكن استعمل معدل الفائدة الحقيقي المخصوم لتحيين الدين العام، إلا أنه خلص إلى عدم استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بالدين العمومي وبالتالي عدم استدامة السياسة المالية الأمريكية.

- دراسة **C.E.Walsh و B.Trehan (1988)**³ بعنوان: " **common trends, the**

government's budget, and revenue smoothing "، بين الباحثان أن تكامل السلسلة الزمنية لرصيد

الميزانية أو تكامل أحد مكونات رصيد الميزانية (استقرارية النفقات العامة والإيرادات العامة في المستوى يعنى استقرار الرصيد في المستوى) من الدرجة الصفر $I(0)$ كشرط كافي للاستدامة المالية، فقد استعملا اختبارات وجود جذور وحيدة على السلاسل الزمنية الخاصة بإيرادات الدولة العامة ونفقات العامة للفترة الممتدة ما بين 1890-1986 لاختبار هذا الشرط. فإذا كانت لسلاسل الزمنية لرصيد

¹ Hamilton. J, and Flavin. D, On the Limitation of government browning: framework for empirical testing, journal of economic review, vol 76, N°4, 1986, pp:808 – 819.

² Wilcox. D, (1989), op-cit, p:291-306.

³ Trehan. B and Walsh C.E., common trends, the government's budget, and revenue smoothing, Journal of Economic Dynamics and Control, Vol 12, N°3, 1988, pp: 425-444.

الميزانية مستقرة في المستوى، فهذا يعني أيضا أن عجز الميزانية يؤول إلى الصفر، وبالتالي استدامة في السياسة المالية والقدرة على الحفاظ على ملاءة الدولة.

- دراسة **Rush. S.M و Hakkio. C (1991)**¹ بعنوان: " **is the budget deficit too large?** " ، يعتبر أن وجود علاقة تكامل متزامن ما بين الإيرادات والنفقات العامة مع معامل تكامل مشترك من الشكل **(1, -b)** مع **0 < b <= 1** هو شرط أساسي لتحقيق شروط القدرة على استدامة التحمل الموازي، أما إذا كانت **b=1** فنحصل على نفس شرط **Walsh و Trehan** السابق.

- دراسة **Quintos. C.E (1995)**² بعنوان: " **Sustainability of the deficit process with structural shifts** " حسب الدراسة التي قام بها الباحث هناك أربع سيناريوهات لاختبار طبيعة استدامة السياسة المالية: الأول يكون العجز الموازي في وضع استدامة قوية (**Strongly Sustainable**) إذا كان **Rt و Gt** متكاملين و **b** يساوي الواحد، الثاني يكون العجز الموازي في وضع استدامة ضعيفة (**Weakly Sustainable**) إذا كان **Rt و Gt** متكاملين و **0 < b < 1**، والثالث يكون العجز الموازي غير مستدام إذا كان **b** أقل أو يساوي الصفر، إذا كان **b** أكبر تماما من الصفر فهذا يعني أن **Rt** تنمو بمعدلات أكبر من **Gt**.

- دراسات مستوحاة من أعمال **Bohn. H (1998)** و **Wickens و Uctum (1993)** استعملت نماذج قياسية لاختبار خصوصية متوسط إرجاع أو سداد الديون ، إمكانية العودة إلى اتجاهها المحدد بعد حدوث صدمة ومدى استجابة الرصيد الأولي للميزانية للتغيرات الحاصلة للدين العام الناتجة عن الصدمات الاقتصادية.

المطلب الثالث: مؤشرات استدامة السياسة المالية

إن استعمال مفهوم الاستدامة بدأ من منتصف الثمانينات من القرن المنصرم في كثير من البحوث التجريبية التي انبرت لقياس وتحديد مؤشرات الاستدامة في السياسة المالية لكثير من

¹ Hakkio. C and Rush. S.M, is the budget deficit too large?, economic inquiry, Vol 29, 1991, pp: 429 – 445.

² Quintos. C.E, sustainability of the deficit process with structural shifts, journal of business and economy statistics, vol 13, N°04, 1995, pp: 409-417.

الدولة المتقدمة، أصبحت استدامة السياسة المالية، أو استدامة المالية العامة أو استدامة الدين العام من أكثر المواضيع جدلاً، لأنها تعبر عن التحديات المستقبلية التي يمكن تواجها المالية العامة نتيجة لتصاعد مستويات العجز والدين العام نتيجة الإفراط في الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تفاقم العبء المالي الذي يمكن أن تتحمله الأجيال المستقبلية وبالتالي تحمل أعباء قرارات لم يشاركوا في اتخاذها¹.

1-3 المؤشرات ما بعد الحدوث

تسمى هذه المؤشرات بالمؤشرات ما بعد الحدوث لأنها تعتمد على معطيات الأحداث التي تم وقوعها فعلاً والتغير الحاصل في متغيرات المالية، وتعد مؤشرات الدين العام كأهم مؤشر للاستدامة المالية، حيث تسمح بتقييم الاستدامة المالية ومعرفة مدى تأثير استدامة الدين العام بتغيرات متغيرات المالية العامة والمتغيرات الكلية.

تعد مؤشرات الدين العام كأهم مؤشر للاستدامة المالية، حيث تعتبر الأكثر استعمالاً في الكثير من الدول والمنظمات العالمية. وبالتالي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- مؤشر نسبة الدين العام للنتاج المحلي الخام (Debt/GDP)

يعد من مؤشرات التدفق والذي يعبر عن مدى خطورة الدين العام من خلال ربطه بالمتغير المتدفق الأهم في الاقتصاد (GDP) وهو معبر دقيق عن قدرة الموارد التي يحققها الاقتصاد على الإيفاء بديونه، وإن الارتفاع قيمة هذا المؤشر تدل على أن معدلات نمو الدين أكبر من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- مؤشر نسبة خدمة الدين العام للنتاج المحلي الخام (Debt service/GDP)

يعتبر من مؤشرات التدفق التي تستخدم في تقييم الملاءة المالية للدولة، ويعبر عن مدى قدرة الاقتصاد على الإيفاء بالتزاماته في الحدود الدنيا، في الواقع إن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يعني البلد في حاجة إلى استنفاد الكثير من موارده لمواجهة أو لخدمة دينه.

¹ هناء عبد الحسين الطائي و مهند عزيز محمد الشلال، قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصر و الأردن) للمدة 1990-2011، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية، العدد رقم 17، 2015، ص: 03.

- مؤشر نسبة رصيد الدين العام لايرادات الميزانية ($Debt\ balance/domestic$)
(budgetary revenues)

يعبر هذا المؤشر على مدى قدرة الحكومة على السداد عن طريق الربط بين ايرادات الميزانية ومستوى الدين العام، ويمكن الوصول من خلاله إلى عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الإجمالي للدين.

- مؤشر نسبة خدمة الدين العام لايرادات الميزانية المحلية ($Debt\ service/$)
(domestic budgetary revenues)

يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على خدمة الدين من خلال مواردها الذاتية، وذلك بدون الاعتماد على المصادر الغير ذاتية مثل القروض الخارجية.

- مؤشر نسبة الفوائد للناتج المحلي الخام ($interests/GDP$)

يسمح هذا المؤشر بمعرفة العبء الذي يحمله الدين العام للناتج الوطني الخام في البلد، كما يعبر عن سعة إمكانيات الدولة في مواجهة النفقات الغير منتجة (فوائد الدين العام).

- مؤشر نسبة الفوائد لايرادات الميزانية المحلية ($interests/ domestic$)
(budgetary revenues)

يقيس هذا المؤشر العلاقة بين عبء الفوائد ومدى قدرة الحكومة على تحصيل الدخل لتغطيتها.

- مؤشر نسبة المديونية الخارجية للصادرات ($foreign\ debt/ exports$)

يستخدم هذا المؤشر في معرفة قدرة الاقتصاد على مواجهة مخاطر الملاءة المالية، ويظهر عبء الدين الخارجي على موارد التصدير (العملات الأجنبية)، وعادة يستخدم هذا المؤشر برفقة خدمة الدين من أجل مقارنة النفقات الغير المنتجة مع تحصيلات العملات.

- مؤشر نسبة صافي الاحتياطات الدولية للدين الخارجي ($net\ international$)
(reserves/ foreign debt)

يبين هذا المؤشر العلاقة بين الرصيد من العملات الأجنبية والمطلوبات الخارجية ومعرفة مقدار النسبة المئوية لحجم الاحتياطات المتراكمة والتي هي الأساس في تحديد عدد السنوات اللازمة لتسديد الدين الخارجي.

- مؤشر نسبة استهلاك الدين لمدفوعات الدين الخارجي ($\text{debt/ amortization}$)
(external debt payments)

يدل هذا المؤشر على امكانية تمويل الدين بواسطة إصدار دين جديد من عدمها، فإذا زادت نسبة المؤشر عن 100% لا يمكن إصدار دين جديد لتمويل ديون سابقة.

- مؤشر نسبة رصيد الميزانية للناتج المحلي الخام

يسمح هذا المؤشر بمعرفة المقدار اللازم للزيادة في الإيرادات أو النقصان في النفقات والوقت اللازم لضمان نسب دين العام للناتج المحلي الخام مستدامة.¹ الجدول التالي يوضح مجالات بعض المؤشرات السابقة وفقا لوجهة نظر صندوق النقد الدولي والرابطة الدولية لتخفيف الدين:

الجدول رقم 2-2: مجالات بعض مؤشرات الاستدامة المالية وفق صندوق النقد الدولي والرابطة الدولية لتخفيف الدين

| المؤشر | الرابطة الدولية لتخفيف الدين | صندوق النقد الدولي |
|----------------------------|------------------------------|--------------------|
| الدين/ الناتج المحلي الخام | [%25 - %20] | [%30 - %25] |
| الدين/ الإيرادات | [%167 - %92] | [%150 - %90] |
| خدمة الدين / الإيرادات | [%63 - %28] | [%35 - %25] |
| الفوائد/ الإيرادات | [%6.8 - %4.6] | [%10 - %7] |

المصدر: حسام خالد حسين الريفي (2014)، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

2-3 مؤشرات ما قبل الحدوث

من أهم مؤشرات استدامة السياسة المالية ما قبل الحدوث:²

- مؤشر الفجوة الضريبية

يسمح هذا المؤشر بمعرفة المستوى المطلوب للعبء الضريبي للمحافظة على النسبة المطلوبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعلى ذلك فإن نسبة الضريبة المستهدفة إلى الناتج المحلي الإجمالي هي:

$$T^* - t = Gt + D^*(r-q) - t$$

حيث أن:

¹ Kenan Aslanli, Fiscal sustainability and the State Oil Fund in Azerbaijan, Journal of Eurasian Studies, n°06, 2015, p: 115.

² عمرو هشام محمد صفوت و عماد حسن الحسين (2017)، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

t*: نسبة الضريبة المستهدفة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

Gt: النفقات العامة خارج خدمة الدين العام؛

d*: النسبة المطلوبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

r: سعر الفائدة؛

q: معدل الناتج المحلي الإجمالي.

إذا كانت هذه النسبة سالبة فهذا يدل على أن العبء الضريبي على الاقتصاد منخفض

للمغاية ولا يستطيع تثبيت نسبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- مؤشر العجز الأولي ل **Buitter**

يعرف هذا المؤشر السياسة المالية المستدامة على أنها السياسة التي تحافظ على صافي الثروة في المجتمع:

$$p = (r - g)w$$

حيث أن:

P: نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

w: نسبة صافي الثروة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

و تتم مقارنة نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي المقدره بالنسبة المحققة فعلا، فإذا

كانت النسبة الفعلية أكبر فإن هذا يعني أن السياسة المالية غير مستدامة.

المبحث الثاني: القواعد المالية كآلية لضمان استدامة السياسة المالية

تمثل قواعد المالية العامة أحد أهم العوامل التي من شأنها تخفيف الضغوطات السياسية على

القرارات المتخذة في مجال المالية العامة، بحيث تسمح بترسيخ مبدأ التقدير والتنبؤ على المدى

الطويل وتسهيل عملية تصحيح الميزانية. وبالتالي فهي من أهم المتطلبات لتسهيل عملية

تسيير تقلب الإيرادات وضمان استدامة السياسة المالية خاصة عند الدول الغنية بالنفط.

المطلب الأول: تعريف وخصائص قواعد المالية

1-1 تعريف قواعد المالية

يمكن تعريف القواعد المتعلقة بالسياسة المالية بشكل عام على أنها:

- القواعد المالية هي: " قيود متعلقة بالسياسة المالية، بحيث تقوم بتقييد بعض المتغيرات الموازنية مثل عجز الميزانية أو الدين العام، وذلك بشكل مباشر أو قد يكون بناء على متغيرات اقتصادية أخرى (غير مباشر)".¹
- تعرف القواعد المالية على أنها: "قاعدة قانونية (دائمة أو ظرفية) من شأنها التحكم في السياسة المالية، وذلك لمنع وقوع اختلالات بين الإيرادات والنفقات في المستقبل، وبذلك تمنع ارتفاع معدلات الدين العام الغير المستدام وتفاذي دورية السياسة المالية". هذه القواعد التي عادة ما تأخذ طابعا رقميا، ممكن أن تمس مختلف متغيرات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، رصيد الميزانية والدين العام. تجدر الإشارة إلى أن هذه القواعد تختلف من بلد لآخر لكن هدفها يبقى واحد وتسهيل عملية تحقي الأهداف التي ترمي إليها السياسة المالية وحتى الأهداف الاقتصادية الكلية. وعادة ما تكون هذه القواعد مرفقة بقوانين تحدد كل الإجراءات التي من شأنها ضمان الشفافية التامة في عملية إعداد الميزانية، كما قد تصل إلى تحديد أهداف كمية لهذه القواعد.²
- يعرف Kopits et Symansky (1998) القواعد المالية على أنها: "تلك القواعد التي تفرض قيودا دائما على السياسة المالية، التي تأتي في شكل مؤشر يلخص جملة من نتائج الميزانية (رصيد الميزانية، قروض، ديون، الإيرادات أو النفقات)". هذه القواعد عادة ما تحدد أهداف كمية لمختلف عناصر الميزانية، بحيث نميز نوعين من القواعد الكمية: الأولى متعلق بمراحل إعداد الميزانية (شروط الإعداد، المصادقة، تنفيذ و مراقبة الميزانية) والثاني متعلق بأهداف الميزانية.³

2-1 خصائص قواعد المالية

من بين أهم خصائص القواعد المتعلقة بالسياسة المالية نجد:

- الدقة في تعريف القاعدة

ينبغي على كل الأطراف المشاركة في صياغة القواعد أن تسهر على صياغة قواعد دقيقة لتجنب أي غموض، إذ ينبغي أن تختص كل قاعدة بمؤشر معين من مؤشرات الميزانية، كما

¹ Catherine Mathieu et Henri Sterdyniak, FAUT-IL DES RÈGLES DE POLITIQUE BUDGÉTAIRE ?, revue de l'OFCE/ débat et politique, 2012, p : 312.

² Pierre-Richard Agénor, Règles budgétaires et soutenabilité des finances publiques, Policy Paper, 2015, p :5-6.

³ Florence HUART, Typologie et impact des règles de politique budgétaire, gestion et finance publique, N°11, 2011, p :822.

أنه يفضل صياغة قواعد تمس فصلا كاملا من الميزانية على أن يتم صياغة قواعد. كما يجب احترام هذه القواعد حسب الأهداف المسطرة، إلا أن المشرع سمح في حالات استثنائية فقط بتجاوز هذه القواعد، مثل الانكماش الاقتصادي (تراجع الناتج المحلي الخام بأقل من 2%).

- الشفافية

ينبغي أن تتميز القواعد المالية بالشفافية التامة وذلك حتى تكتسب تأييد البرلمان والجمهور هذا من جهة، ومن جهة أخرى جعل السياسة المالية قابلة للتنبؤ. إلا أن هذه الشفافية سرعان ما تتراجع خصوصا عندما يكون مؤشر الميزانية المختار معقد أو عندما لا يتم احترام وتجنب هذه القواعد من طرف الإدارات العمومية. على هذا الأساس، ينبغي على الشفافية أن تمس كذلك الإجراءات الخاصة بإعداد وتنفيذ الميزانية بالأخص تلك المتعلقة بالتقدير والمحاسبة. على سبيل المثال، نجد بأن بعض الدول مثل إيطاليا، ألمانيا وفرنسا تستند في تقدير ميزانيتها على معطيات إيجابية فقط، كما أنها لا تتوانى في الإدعاء بأن أي خروج عن السيطرة يرجع إلى الظروف الاقتصادية الخارجة عن السيطرة، أما في تلك الدول التي يتم فيها إعداد الميزانية من طرف هيئة مستقلة (النمسا، بلجيكا و هولندا) فإن تقدير الميزانية عادة ما يكون أكثر حرصا. هذا الأمر من شأنه إبراز الإنجازات التي تم تحقيقها من سنة لأخرى، بحيث أن الفائض الحاصل في إيرادات سنة معينة لا يستخدم بشكل مباشر لتغطية عجز تلك السنة.

- التناسب

ينبغي أن تتناسب القاعدة مع الأهداف المسطرة، فهذا يعني أن تتوافق الأهداف المالية طويلة الأجل والأهداف التي تسعى إليها الإجراءات والممارسات المالية للحكومة. من بين أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها القواعد المالية هي استدامة السياسة المالية على المدى الطويل. وهذه الاستدامة لن تتحقق إلا بوجود قاعدة متعلقة بتحديد الحد الأقصى لنسب الدين العام من الناتج المحلي الخام إذ يعد الدين العام الصافي كأفضل طريقة للحكم على مستوى ملاءة الدولة، وبوجود قاعدة متعلقة بتحديد الحد الأدنى لرصيد الميزانية. في هذا الإطار جاءت معاهدة Maastricht لتحديد سقف معين لنسب الدين العام.

- التناسق

يجب أن تتناسق القاعدة مع الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية. فمن الضروري دراسة أثر الإصلاحات الهيكلية على الميزانية، ففي بعض الأحيان قد يكون لإصلاح معين أثر إيجابي على الميزانية على المدى البعيد ولكن على المدى القصير قد يؤدي إلى اختلالات كبيرة.

- البساطة

يجب أن تتصف القاعدة بالبساطة، وذلك حتى يسهل احترامها وتطبيقها من طرف الجهات المعنية بذلك وحتى يسهل أيضا تقبلها والتحقق منها من طرف البرلمان والجمهور (مثل ما حدث سنة 1997 في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قام البرلمان بفرض اقتراح متعلق بوضع قواعد موازنة على المستوى الوطني بدل أن تكون على المستوى الفدرالي). بالإضافة إلى ما سبق، فإن بساطة القاعدة تسمح بمراجعة دورية من شأنها تصحيح أي انحرافات.

- المرونة

تسمح مرونة القاعدة بتطبيقها تحت مختلف الظروف الاقتصادية. وفي حالة غياب هذه المرونة فإنه يسود الاعتقاد بأن هذه القاعدة جيدة خصوصا تحت الظروف الاقتصادية العادية، ولكن وبمجرد حدوث أي تغيرات سلبية قد تصل هذه القاعدة بسرعة إلى حدودها ما سيؤدي إلى تراكم الإختلالات وإلى انحراف عن الأهداف المسطرة، ومن أهمها الحفاظ على استدامة السياسة المالية خاصة عند حدوث صدمات خارجية أو داخلية.

قامت العديد من الدول كنيوزلندا على سبيل المثال، بتبني مجموعة من القواعد في شكل التزامات ببعض المعايير العامة (مثل مستويات مقبولة للدين) عوض فرضها على شكل نسب محددة، وذلك لجعلها أكثر مرونة لتحقيق الانضباط المالي. فهنا عند وضع أهداف مالية طويلة الأجل تكون ملائمة.

- القابلية للتطبيق

القواعد المبنية على مجرد كلام والتي لا تتضمن ميكانيزمات متابعة وإقصاء تعتبر قواعد ضعيفة، فمن بين خصائص القاعدة القوية وصارمة أن تتضمن ميكانيزمات متابعة دورية وليس سنوية فقط من طرف هيئة مستقلة، وأن تكون قائمة على أساس قانوني، وأن تكون مبنية على أهداف متعددة السنوات (programmation pluriannuelle). بالإضافة لذلك، فإن القاعدة الصارمة تبين بشكل دقيق مجموع العناصر التي يجب مراجعتها بالإضافة إلى كيفية مراجعتها، كما أنها تحدد بشكل دقيق مجموع العقوبات المتخذة في حال عدم احترام القاعدة.

إن خاصية القابلية للتطبيق تطرح خصوصا عندما يتعلق الأمر بكل من العجز والدين العام، فالأولى يمكن تغطيتها عن طريق الرفع في الضرائب والثانية يمكن تغطيتها عن طريق

تقليص النفقات. وكما هو معلوم فإن كل من هاتين الطريقتين لن تتم دون التأثير سلبا على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: أنواع قواعد المالية

يمكن أن نميز بين أربع أنواع من القواعد المتعلقة بالسياسة المالية:

- القواعد المتعلقة بالنفقات العامة

عادة ما تفرض هذه القواعد لضبط على إجمالي النفقات العامة، النفقات الجارية أو النفقات الأولية (خارج خدمة الدين العام)، وذلك سواء من حيث معدل النمو، القيمة المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. إذ نجد في العادة بأن إختلالات الميزانية تكون بسبب الارتفاع المفرط للنفقات وليس بسبب انخفاض الإيرادات. لذلك فإن ميزات هذا النوع من القواعد تظهر خصوصا في حالات الانتعاش الاقتصادي، إلا أنها سرعان ما تصل إلى حدودها وذلك في الانكماش الاقتصادي، حيث تصبح هذه القواعد عائق أمام للسياسات الإصلاحية التي تقوم بها الحكومة. على هذا الأساس ينبغي استثناء تلك النفقات المرتبطة بالدورة الاقتصادية.¹

تقدم قواعد ضبط النفقات ميزات عديدة. فهي تسمح بالمراقبة والتحكم بشكل أفضل في النفقات، كما أنها تمنع إنفاق أي إيرادات جبائية غير متوقعة. بالإضافة إلى ذلك، فهي تسمح بتقليص حجم المديونية. أخيرا، يمكن القول بأن هذه القواعد تسمح بضمان استقرار جانب النفقات وبالتالي ضمان استقرار جزء كبير من الميزانية العامة، الشيء الذي سيسمح باستغلال أي إيرادات إضافية قد تصب في الخزينة العامة، وهذا ما يسهم في تحقيق أهداف لاستدامة الدين العام وعجز الميزانية.²

- القواعد المتعلقة بالإيرادات العامة

تقوم هذه القواعد إما بوضع حد أدنى أو حد أقصى للإيرادات العامة، وهي تهدف في الأساس إلى زيادة الموارد الجبائية دون ممارسة ضغط جبائي على الخاضعين للضريبة. بالإضافة إلى ذلك، فإن القواعد المتعلقة بالإيرادات تسمح بتوجيه بعض الإيرادات نحو أوجه إنفاق أو نحو قطاعات محددة، كما تساهم في حماية بعض النفقات ذات الأولوية.

¹ Pierre-Richard Agénor, op-cit, 2015, p :7.

² Florence HUART, op-cit, 2011, p : 827.

تأتي هذه القواعد عادة في شكل مطلق وهي بالتالي صعبة التطبيق كون الإيرادات تتغير بحسب الظروف الاقتصادية. أما عندما يتعلق الأمر بالاقتصاديات الناشئة والتي هي في تطور مستمر، فإن هذه القواعد تلعب دورا غاية في الأهمية، فهي تسمح بتسيير الإيرادات الإضافية المحققة من مختلف المصادر خصوصا تلك المتعلقة بالموارد الاقتصادية، التي ينبغي توجيهها نحو صندوق الاستقرار أو صندوق تثبيت الإيرادات.¹

في العموم نجد بأن القواعد المتعلقة بالإيرادات ترتبط أكثر بالموارد المالية الإضافية الغير متوقعة. إذ توجه هذه الأخيرة نحو تقليص العجز وليس نحو تغطية نفقات إضافية. مثلا في هولندا، تم استخدام هذه الإيرادات الإضافية في تخفيف الضغط الضريبي وفي تقليص الدين العام. أما في بلجيكا وفي سنوات التسعينات من القرن الماضي، تم توجيه كل الإيرادات الإضافية لتسديد الدين العام. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن بعض الولايات استخدمت هذه الموارد الإضافية لإنشاء صندوق احتياطي استعدادا لأي انخفاض في الإيرادات مستقبلا، الشيء الذي يسمح بتفادي أي تصحيحات عنيفة في السياسة الضريبية أو السياسة الإنفاقية.

- القواعد المتعلقة برصيد الميزانية

يهتم هذا النوع من القواعد بضمان توازن مختلف أرصدة الميزانية (رصيد الميزانية الإجمالي، الرصيد الأولي والرصيد الهيكلي)، وذلك بشكل يضمن بأن نسبة الدين العام للنتائج المحلي الخام يؤول إلى قيمة مستقرة. تتضمن هذه القواعد أيضا ما يسمى بالقاعدة الذهبية والتي تهتم برصيد الإجمالي الصافي للنفقات الاستثمارية، إلا أنها غير مرتبطة بشكل مباشر بمسألة استدامة الدين العام، وذلك لأنها مرتبطة أكثر بدعم نمو الإيرادات العامة من خلال توسيع القاعدة الضريبية. فعندما يكون بلد معين في حالة استئانة مفرطة فإنه ينبغي عليه الحصول على فائض في رصيد الأولي للميزانية حتى يتمكن من تغطية الفوائد المترتبة عن الدين العام. على هذا الأساس فإن القاعدة الذهبية في المالية العامة تشترط أن يكون الدين العام ممكنا في سبيل تمويل الاستثمار العام فقط.

من أمثلة ذلك التغيير الذي قامت به الولايات المتحدة منذ عام 1997 والذي يلزم الحكومة في حالة وجود عجز في الموازنة العامة نتيجة الحاجة إلى زيادة الإنفاق العام بمقدار كبير

¹Pierre-Richard Agénor, op-cit, 2015, p :8.

بتحقيق فوائض خلال سنوات الانتعاش يعادل العجز المحقق في سنوات الركود، وبذلك يتحقق توازن الميزانية خلال الدورة الاقتصادية بما يتضمنها من ركود ورواج.

- القواعد المتعلقة بالدين العام

هذه القواعد تأتي عادة بشكل صريح في صيغة نسبة الدين العام من الناتج المحلي الخام، هذه القاعدة هي أكثر نجاعة من أجل الحد من الدين العام، مما يضمن الاستقلالية المالية للبلد بشكل مستدام. هذه القاعدة تضمن كذلك قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها خصوصا عندما يكون معدل الفائدة على الدين العام أعلى من معدل النمو الاقتصادي، إلا أن هذه القاعدة لا تضع قيودا كافية على السياسة المالية عندما يكون الدين العام تحت السقف المقبول. بالإضافة إلى ما سبق، فإن تطور نسب الدين العام للناتج المحلي الخام لا يتأثر فقط بالقرارات المتعلقة بالنفقات والإيرادات العامة، وإنما تتأثر بعدة عوامل خارجية لا تخضع لسيطرة الحكومة مثل معدل الفائدة وسعر الصرف.

إن لهذه القواعد آثار مختلفة على مدى قدرة السياسة المالية على الاستجابة للصدمات الاقتصادية. تنبغي الإشارة إلى أن وضع قواعد صارمة للغاية في هذا الشأن من شأنه التأثير على سير باقي القواعد، خصوصا تلك المتعلقة بالإيرادات والنفقات. كما أن القواعد الصارمة تحرم الحكومة من أي مرونة في حالة الصدمات خصوصا تلك القواعد المتعلقة بالعجز الهيكلي. إذ أنه في حالة الصدمات المتعلقة بأسعار الصرف مثلا، فإنه سيحدث ارتفاع في تكلفة الدين العام الخارجي، وعلى هذا الأساس فإن قاعدة توازن الميزانية المتعلقة بالرصيد الأولي لا تحتاج إلى أي تعديل على عكس تلك المتعلقة بالرصيد الإجمالي. هذا ما يفسر سبب استخدام الكثير من الدول لمجموعة من القواعد في نفس الوقت، إذ ستعمل كل واحدة منها على تغطية أي خلل قد يصيب الميزانية.

إن الدمج بين القاعدة المتعلقة بالدين العام والقاعدة المتعلقة بالنفقات العامة أو مع تلك المتعلقة برصيد الميزانية مثلا لا تسمح فقط بالحفاظ على استدامة الدين العام فقط، بل تسمح أيضا بمعرفة كيفية اختيار النفقات المناسبة في ظروف اقتصادية معينة لتفادي مشكل دورية السياسة المالية.

إن أهم ما ينبغي التركيز عليه هنا إيجاد التوازن الملائم بين الأهداف التي ترمي إليها الميزانية وبين أهداف استدامة الدين العام وبين مرونة السياسة المالية من الاستجابة للصدمات الداخلية والخارجية.¹

يلخص الجدول رقم القواعد الأربعة السابقة مع توضيحات تطبيقية مستخرجة من ممارسات تلك الدول التي تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية.

حسب (2009) FMI ، فإن 80 دولة حول العالم تعتمد على هذه القواعد وذلك حتى سنة 2009. أما في الإتحاد الأوروبي فإن كل الدول قد تبنت هذه القواعد باستثناء اليونان، قبرص ومالطا، بالإضافة إلى ذلك فإن اللجنة الأوروبية أحصت سنة 2008 حوالي ستين قاعدة مقابل عشرة قواعد سنة 1990.

¹ Pierre-Richard Agénor, op-cit, 2015, p :8-9.

الفصل الثاني: استدامة السياسة المالية وآليات ضمانها

الجدول رقم 2-3: أمثلة عن القواعد المالية المطبقة في بعض الدول

| القاعدة | البلد | محتوى القاعدة |
|------------------------------------|---|---|
| القواعد المتعلقة بالنفقات العامة | - البيرو (بناء على ما نصت عليه التشريعات سنة 2003، تم تعديلها سنة 2009)؛ - بوتسوانا (بناء على ما نصت عليه التشريعات سنة 2003). | - تسقيف معدل نمو النفقات الجارية عند مستوى 4%. يمكن تجاوز هذه القاعدة بناء على ترخيصات في حالات استثنائية؛ - تحديد النسبة القصوى للنفقات العامة من الناتج المحلي الخام ب 40%. |
| القواعد المتعلقة بالإيرادات العامة | - غانا (بناء على ما نصت عليه التشريعات سنة 2011)؛ - بوتسوانا (بناء على الالتزام السياسي منذ سنة 1994). | - على مدار سبع سنوات يتم تسجيل ما أقصاه 70 % من الإيرادات البترولية في الميزانية، أما ما أقصاه 21% يتم تخصيصه لصندوق ضمان الاستقرار، و ما أدناه 9% يخصص لصندوق خاص بالأجيال المستقبلية؛ - تستخدم الإيرادات الناتجة عن الموارد المنجمية الطبيعية في تمويل الاستثمار أو ادخارها في صندوق Pula. |
| القواعد المتعلقة برصيد الميزانية | - منغوليا (بناء على ما نصت عليه التشريعات سنة 2010، إلا أنها لم تطبق إلى غاية سنة 2013)؛ - النرويج (بناء على الالتزام السياسي منذ سنة 2001). | - لا يمكن للعجز الهيكلي أن يتجاوز 2% من الناتج المحلي الخام؛ - لا يمكن للعجز الهيكلي خارج المحروقات أن يتجاوز 4%. |
| القواعد المتعلقة بالدين العام | - اندونيسيا (الاتفاق التحالفي منذ سنة 2004) | - لا يمكن لمستوى استدانة الحكومة أن تتجاوز 60% من الناتج المحلي الخام. |

المصدر: من إعداد الطالبة.

المبحث الثالث: صناديق الثروة السيادية كأداة لضمان استدامة السياسة المالية

يعتبر مشكل استدامة السياسة المالية أحد أهم المشاكل التي ترافق الدول الغنية بالنفط، وذلك بسبب تبعية هذه الدول لهذا النوع من المداخل الذي يتسم بعدم الاستقرار. فعدم استقرار هذه المداخل سيؤدي إلى حدوث تقلب في حجم الإنفاق، والتعرض إلى صدمات عنيفة خاصة إذا لم تكن هناك قواعد مالية تضبط الحجم الأمثل للنفقات. تتميز السياسة المالية في الدول الغنية بالنفط بطابع توسعي خاصة خلال ارتفاع أسعار النفط، مما يضع الحكومة تحت ضغوط سياسية الداعمة للرفع من الإنفاق في حالة الانكماش. على هذا الأساس فإن إنشاء صناديق سيادية سيحد من هذه الضغوط كما أنه سيزيد من الاستدامة المالية للدولة بشكل تلقائي.

المطلب الأول: ماهية صناديق الثروة السيادية

يوجد العديد من التعاريف لصناديق الثروة السيادية التي تناولها باحثين ومنظمات دولية، حيث نجد اختلافات في مضمون هذه التعاريف وذلك بسبب اختلاف نشاطاتها وهدف إنشائها من بلد لآخر. لذلك نذكر منها:

- تعريف صندوق النقد الدولي: صناديق الثروة السيادية عبارة عن صناديق استثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، وتتسم صناديق الثروة السيادية بتنوع هياكلها المنظمة للجوانب القانونية والمؤسسية وممارسات الحوكمة، وهي مجموعة متغايرة الخصائص، فمنها صناديق استقرار المالية العامة وصناديق المدخرات ومؤسسات استثمار الاحتياطيات، وصناديق التنمية، وصناديق الاحتياطيات الغير مقترنة بالالتزامات التقاعدية الصريحة.¹
- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): صناديق الثروة السيادية عبارة عن مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية والممولة إما باحتياطيات الصرف

¹ صندوق النقد الدولي، صناديق الثروة السيادية، المبادئ والممارسات المتعارف عليها، مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية، صندوق النقد الدولي، 2008، ص: 03.

الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أية مداخيل أخرى.¹

- صندوق الثروة السيادية هو صندوق الاستثمار المملوك للدولة أو كيان يتم تأسيسه عادة من فوائض ميزان المدفوعات، عمليات النقد الأجنبي الرسمية، عائدات الخصخصة والمدفوعات التحويلية الحكومية، الفوائض المالية العامة، والإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية. يستبعد تعريف صندوق الثروة السيادية، من بين أمور أخرى من الأصول الاحتياطية بالعملة الأجنبية التي تحتفظ بها السلطات النقدية لميزان المدفوعات التقليدي أو لأغراض السياسة النقدية، الشركات أو المشاريع المملوكة للدولة، وصناديق التقاعد لموظفي الحكومة أو الأصول المدارة لصالح الأفراد.²

- **تعريف Johnson SIMON** : إن عبارة الصناديق السيادية مصطلح حديث يطلق على ظاهرة اقتصادية قديمة تتمثل في احتياطات الصرف الأجنبية المملوكة من طرف الدولة إذ أن جميع دول العالم تمتلك احتياطات صرف مقومة إما بالدولار الأمريكي أو الأورو، أو الين الياباني، وعند تحقيق أي بلد لفائض جاري فإن ذلك يؤدي إلى تراكم احتياطات صرف أجنبية تفوق احتياجاته الحالية، وبالتالي يمكن لهذا البلد إنشاء صندوق سيادي لتسيير هذا الفائض في الموارد.³

- **تعريف أمال عبيد**: الصندوق السيادي هو ثروة سيادية والسيادي يعني مملوك من قبل الدولة ، ويتكون دعمه من الأصول (كالأراضي، والأسهم والسندات) أو من أجهزة استثمارية متعددة وتحتوي هذه الصناديق على كمية من الأموال قد تصل الى مليارات الدولارات، وتتفاوت الأرقام التي تحدد موجودات تلك الصناديق، لأن عدد كبير من الدول لا تعلن عن حجم أموالها داخل هذه الصناديق.⁴

- **يعرف صندوق النقد الدولي الصناديق السيادية كمايلي:** >> صناديق الثروة السيادية هي التي تستجيب للمعايير التالية:

¹ Blundell Wignall A, Yu-Wei Hu Juan Yermo, Sovereign Wealth and Pension Fund Issues. OECD Working Papers on Insurance and Private Pensions, OECD Publishing France, n°14, 2008, P:04.

² نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، السلسلة السادسة- العدد 5، 2013.

³ Simon Johnson, La Montée en Puissance des Fonds Souverains Revue Finances et Développement FMI Septembre 2007, Washington, 2007, p : 56-57.

⁴ أمال عبيد، الصناديق السيادية وفعاليتها بالأزمة الدالية متاح على الموقع الإلكتروني، <http://www.ktuf>، تاريخ الاطلاع 2015/11/30

- تعود ملكية هذه الصناديق للدولة التي تقوم بإدارتها ومراقبتها، وليس للقطاع الخاص؛
- تقوم بإدارة أصولها على المدى الطويل؛
- ترسم سياستها الاستثمارية لأجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة مثل تنويع الناتج المحلي الإجمالي¹.

من خلال التعريف السابقة يمكن استخلاص عدة خصائص لصناديق الثروة السيادية:

- تعود ملكية هذه الصناديق للدولة التي تقوم بإدارتها ومراقبتها، وليس للقطاع الخاص.
- تختلف إيرادات هذه الصناديق التي تكون من خلال فوائض ميزان المدفوعات، عمليات الخصخصة، المالية العامة أو إيرادات الصادرات السلعية.
- تستثمر هذه الموارد على المدى الطويل في شكل أصول مالية (أسهم أو سندات) أو عقارية مثل الأراضي أو يتم ادخارها.
- يوجد أنواع مختلفة من صناديق الثروة السيادية تختلف من حيث خصائصها، بحيث تؤسسها كل دولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

المطلب الثاني: أهداف صناديق الثروة السيادية وخصائصها

1-2 أهداف صناديق الثروة السيادية

يختلف الهدف من إنشاء صناديق السيادية من بلد لآخر وذلك بسبب اختلاف أنواع هذه الصناديق واختلاف أسباب إنشائها، ويمكن ذكر أهم هذه الأهداف في مايلي:

- صناديق استقرار لمقاومة تقلبات أسعار المواد الأولية

تم إنشاء هذه الصناديق لحماية مداخل الدولة بما فيها إيرادات الميزانية من التقلبات الدورية لأسعار المواد الأولية المصدرة، وبالتالي لضمان استقرار إيراداتها من صادرات هذه السلع. حيث أن سوق المواد الأولية وخاصة النفط يتسم بتقلبات حادة في أسعاره، إذ يجب على الدول التي تعتمد اقتصادياتها على صادرات هذه المنتجات تدخر فوائض الإيرادات في فترات التي تكون فيها أسعار المواد الأولية مرتفعة، لتتحمل وطأة هذه

¹rapport sur Les fonds souverains », établi par Demarolle A, 2008, p : 04.

التغيرات، بالتالي سيكون لهذا الصندوق دور في حماية الاقتصاد وتمويله ضد هذه التقلبات، وتتيح عائدات مستقرة لتفادي التقلبات في أسعار الموارد الطبيعية¹.

- مدخرات للأجيال

تهدف صناديق الادخار للحفاظ على العائدات من الموارد الطبيعية غير المتجددة وبالتالي تكوين مدخرات لأجيال المستقبل، فالمواد الخام والموارد ذات الصلة بها، تتميز بالنضوب. حيث تقوم بعض الدول، التي تعتمد على هذه الموارد في اقتصادياتها، إلى توجيهها في سبيل تحقيق العدالة بين الأجيال لتلبية احتياجات المستقبل، عندما تستنفذ هذه الموارد الغير المتجددة. كما أن صناديق المدخرات والمعروفة أيضا بصناديق الأجيال تستخدم لتخصيص إيرادات الموارد مناصفة عبر الأجيال، بتحويل أصول غير قابلة للتجديد إلى أصول مالية دائمة².

بالإضافة يتعلق إنشاء صناديق الادخار أو صناديق الأجيال في البلدان النفطية، بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وإمكانات تنويع قاعدته. وهذه تعتمد على حجم الاحتياطي والإنتاج وبالتالي العائدات للفرد، وكذلك حجم الاقتصاد مقارنة بتلك العائدات، وعوامل أخرى مرتبطة بالإمكانات الحالية والممكنة لذلك الاقتصاد. وهذا يعني أن الاقتصاديات صغيرة الحجم قليلة السكان وذات إمكانات التنويع المحدودة، لديها حافز أكبر لإنشاء صناديق ادخار العائدات النفطية. ولكن حتى تلك الاعتبارات قد تتغير عبر الزمن، نتيجة السياسات الاقتصادية. فالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني تتزايد وتتغير محدداتها، وإمكانات التنويع لها ديناميكية وتعتمد أيضا على السياسات الاقتصادية³.

- تمويل المعاشات التقاعدية

تهدف بعض الصناديق السيادية لتمويل التزامات المعاشات التقاعدية، وأنشئت هذه الصناديق من أجل مواجهة العجز في المستقبل لدفع المعاشات التقاعدية لشيخوخة الأشخاص بحلول عام 2030. نتيجة لتزايد النمو الديمغرافي والقدرة على تغطية متطلبات التمويل في المستقبل المتعلقة بها. فعند تراكم الاحتياطات المالية وكذا البيئة

¹ Hélène Raymond, les fonds souverains : l'économie mondiale 2010, publications du CEPII, la découverte, Paris, 2009, pp 81.

² Caroline Bertin Delacour, Les Fonds Souverains Ces nouveaux acteurs de l'économie mondiale, Group Eyrolles, Les Echos Editions ,paris ,2009 ,p : 35.

³ ماجد المنيف،صناديق الثروة النفطية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، ملتقى الطاقة العربي، لبنان، 2009 ،ص: 10-11.

الديمغرافية تكون مواتية يمكن استغلال هذه الظروف واستثمار هذه الفوائض للاستفادة منها عندما تكون هناك احتياجات متزايدة نتيجة لتأثير الشيخوخة. كما يمكن أن يستخدم لضمان التوازن المالي لأنظمة تقاعد المعاشات من مدة الاشتراك، ومعدلات الاشتراكات ومعدلات الإحلال، وتوزيع أفضل للموارد بين الأجيال لضمان الاستدامة المالية. ومن بين هذه الصناديق نذكر منها على سبيل المثال صندوق الثروة الوطنية الروسي¹.

- تعظيم العائد

تهدف بعض الصناديق السيادية لتعظيم عائد الاحتياطيات الأجنبية. كما هو الحال في الشركات الاستثمارية للاحتياطيات. ووفقا لتعريف صندوق النقد الدولي يتم إنشاؤها لتحسين الأداء من الاحتياطيات الأجنبية. جزء من احتياطيات النقد الأجنبي يعتبر ضروري للسياسة النقدية وإدارة أسعار الصرف. حيث يتحكم البنك المركزي بالاحتياطيات الرسمية وتتم إدارتها بعناية فائقة على المدى القصير لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في السلامة والسيولة. وينبغي أن تغطي عادة ما لا يقل عن ثلاثة أشهر من واردات أو مقدار الديون الخارجية القصيرة الأجل للبلاد. أما الجزء المتبقي من احتياطيات النقد الأجنبي، يمكن أن تدار بأكثر رشادة من الإطار الكلاسيكي المتمثل في الاحتياطيات الرسمية. وتحقيقا لهذه الغاية يتم وضعها في صناديق الثروة السيادية لاستثمارها في أصول ذات مخاطر عالية ومتنوعة².

1-2 خصائص الصناديق السيادية

إن هذه الخصائص تجعل صناديق الثروة السيادية تتميز عن الهيئات المالية الأخرى (البنوك المركزية، صناديق المعاشات...) في مايلي:

- بالنسبة للبنوك المركزية³: بالرغم من أن بعض الدول كالصين والنرويج توكل مهمة إدارة صناديقها السيادية إلى أقسام في البنوك المركزية لحساب وزارة المالية، إلا أن صناديق الثروة السيادية تختلف عن البنوك المركزية في نقطتين أساسيتين: الأولى: من

¹ سليمان عبد الكريم، دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة حالة أبو ظبي، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص: 22.

² Caroline Bertin Delacour, op-cit, page : 37.

³ العقريب كمال، تقييم واقع ودور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 10، 2014، ص: 118.

الفصل الثاني: استدامة السياسة المالية وآليات ضمانها

حيث أهدافها فهي تسعى إلا الاستثمار وليس إلى إدارة السياسة النقدية وسياسة الصرف: الثانية: نوعية الأصول المستثمر فيها : يغلب على محفظة أصول صناديق الثروة السيادية الاستثمار في الأسهم في حين أن البنوك المركزية، ولكونها ملزمة بالاحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف، تستثمر أساسا في السندات.

- تتميز عن صناديق المعاشات العمومية: لكون موارد هذه الأخيرة تأتي أساسا من الاشتراكات هذا من جهة وهي تهدف إلى تمويل معاشات الأجيال القادمة من جهة ثانية.¹

- المؤسسات العمومية: حيث تأخذ المؤسسات العمومية شكل شركات تجارية وتخضع بموجب ذلك للقانون التجاري. والأمر ليس كذلك بالنسبة للصناديق السيادية التي هي عبارة عن صناديق استثمار. ووظيفة الشركات الأساسية هي إنتاج السلع والخدمات في حين أن الوظيفة الأساسية للصناديق السيادية هي استثمار الأصول المالية.²

الجدول رقم 2-4: التباين بين الصناديق السيادية والشركات العمومية وصناديق التقاعد

| المؤشرات | صناديق الثروة السيادية | الشركات العمومية | صناديق التقاعد |
|------------------|-------------------------------|------------------|---------------------------------|
| الملكية | للحكومة | مبدئيا للحكومة | للمتقاعدين المشتركين في الصندوق |
| الهدف الرئيسي | متنوع | تحقيق الأرباح | متنوع |
| الموارد | صادرات السلع و المواد الأولية | الأرباح/ حكومية | مساهمات المتقاعدين |
| الرقابة الحكومية | قوية | مهمة | ضعيفة |
| درجة الإفصاح | متفاوتة | متفاوتة | مرتفعة |
| تنوع الاستثمارات | مرتفعة | مستقرة | مستقرة |

Source : Sovereign Wealth Fund Institute “<http://www.swfinstitute.org>”, date de consultation 01/09/2016.

¹ قدي عبد المجيد، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد السادس، 2010 ، ص : 02.

² المرجع السابق، ص: 2.

المطلب الثالث: أنواع ومميزات صناديق الثروة السيادية

1-3 أنواع صناديق الثروة السيادية

يمكن تقسيم أنواع الصناديق السيادية حسب الموارد التي تمول بها هذه الصناديق أو حسب الأهداف التي أنشأت من أجلها:

1-1-3 حسب طبيعة الموارد:¹

- الصناديق الممولة عن طريق الموارد الأولية

هي صناديق تكونها الدول المصدرة للموارد الأولية وأساسا النفطية، ذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكانها كحق للأجيال اللاحقة، ولقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول.

- الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية

ذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من احتياطات العملات الأجنبية للبنوك المركزية ما فتئ في التعاضم بحيث تجاوز 07 تريليون دولار في سنة 2008 ولقد تزايد حجمها في سنة 2007 لوحدها ب 01 تريليون دولار وتملك الدول النامية 5/4 من هذا المبلغ ولقد استطاعت الكثير من الدول الغير نفطية تحقيق فوائض مالية هامة، خاصة في أمريكا اللاتينية، ودول شرق وجنوب آسيا، بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية بما يفيض عن احتياجات الاستثمار المحلي، مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية بعد أن وازنت بين الاحتفاظ بها كاحتياطات نقدية أو استثمارها بما يحقق لها عوائد.

- الصناديق الممولة بعوائد الخوصصة

دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة لخصوصة القطاع العمومي أدت إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة، وتتباين استعمالات الدول لهذه العوائد، فمنها من يوجهها مباشرة لتمويل الميزانية العمومية وفي بعض الأحيان لتمويل برامج إعادة هيكلة الاقتصاد وسداد

¹ قدي عبد المجيد (2010)، مرجع سبق ذكره، ص : 03.

الديون، ونظراً لضخامة هذه العوائد وتخوفاً من أن تقود إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، والذي يمكن أن يؤدي إلى حالة من التضخم غير المقدر التحكم فيها وانطلاقاً من كون المؤسسات المخصصة هي ملك عام لجميع الأجيال يتم تحويل كل أو جزء من عوائد الخوصصة إلى صناديق سيادية.

- الصناديق الممولة بفائض الميزانية

تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما تحقق فائضاً في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لاستثماره في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة ولتوجيه المعطيات الاقتصادية من جهة ثانية، ولما يلاحظ توالي تحقيق هذه الفوائض وارتفاع مستواها يتم اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية قصد استثمارها وتنميتها بشكل أفضل.

2-1-3 من حيث الأهداف

- صناديق الاستقرار

هدفها الأساسي الحفاظ على توازن الميزانية العامة للدولة ومن ثم ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا نتيجة التذبذبات التي تعرفها أسعار المواد والسلع المصدرة خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط.

وهي صناديق تقوم بإنشائها عادة الدول الغنية بالموارد الطبيعية بغية عزل الموازنة العامة والاقتصاد الكلي من تقلبات أسعار تلك المواد (النفط في الغالب). إذ تراكم تلك الصناديق موجودات مالية خلال السنوات التي تنسم بالعوائد التصديرية العالية بغية استخدامها في سنوات لاحقة غير مواتية تختل فيها شروط التبادل التجاري الدولي. ويلاحظ أن صناديق الاستقرار كانت قد أنشأت ابتداءً لتسهيل الإيرادات المالية وضمن انسيابيتها خلال السنة المالية أو لغرض تعقيم التدفقات الداخلة من العملة الأجنبية. ولكن عندما تستمر الموجودات في صناديق الثروة بالنمو خارج المستويات المرغوبة لتحقيق هدف الاستقرار، فإن السلطة الحكومية المسؤولة عن إدارة الصندوق تقوم من جانبها بتعديل أهدافه وإعادة تصميم هيكله بما يساعد على توسيع أغراضه. وكثيراً ما تقسم الموجودات في تلك الصناديق إلى شرائح مختلفة وعلى وفق أهداف متنوعة وربما أحياناً يتم خلق صناديق منفصلة (جديدة) وبأهداف مختلفة أو متنوعة. كما أن الترتيبات المؤسسية اللازمة لإدارة الأنماط المختلفة من الصناديق كثيراً ما تكون بعهدة البنك المركزي بشكل رئيس ويكون قسم منها بعهدة وكالات أخرى مستقلة. إذ يتولى البنك المركزي

مسؤولية تمويل الموارد المالية إلى الصناديق الأخرى وأحيانا تقوم الصناديق الأخرى المذكورة بتحويل مواردها إلى البنك المركزي ليتولى إدارة بعض عملياتها بالإئابة¹.

- صناديق الادخار للأجيال القادمة

هي صناديق تكونها الدول المصدرة للموارد الأولية وأساسا النفطية، ذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكانها كحق للأجيال اللاحقة، ولقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول.

وهي صناديق يطلق عليها بصناديق الأجيال ، تعبر عن رغبة الحكومات بأهمية ان تكون عوائد موارد البلاد الطبيعية السيادية مشتركة عبر الأجيال . حيث تتولى صناديق الادخار في تلك البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تحويل عوائد الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد إلى حقوق استثمارية متنوعة من الموجودات المالية الدولية . ويلاحظ ان الزيادات الراهنة في أسعار النفط قد أضافت اهتمامات أخرى على الأهداف الادخارية ، مما أخذت تشجع العمل الحكومي في إدارة الموجودات على نحو أكثر من ذي قبل وبتجاه تنويع وظائف صناديق الادخار المتأثرة بنمو الثروات السيادية² .

- شركات استثمار الاحتياطيات

تنشأ هذه الصناديق خصيصا لاستثمار أو توظيف أصولها الاحتياطية الكبيرة، وزيادة العائد عليها.

- صناديق التنمية و التطوير

يهدف إنشاء هذه الصناديق إلى تمويل النشاط في القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية ،مثل تمويل البنية التحتية، أو بتمويل مشاريع صناعية أساسية، وهذا لزيادة قدرة الإنتاج الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد.

¹ البنك المركزي العراقي، صناديق الثروة السيادية: تقييم أولي لتجربة صندوق تنمية العراق، على الموقع: <http://iraqieconomists.net>، تاريخ الاطلاع: 2016/11/11.

² نفس المرجع.

المطلب الرابع: بعض الإجراءات للتعامل مع الصناديق السيادية لضمان الاستدامة المالية

على صناع القرار وضع قيود وإجراءات تحمي وظيفة هذه الصناديق السيادية ودعم دورها كأداة لضمان استدامة السياسة المالية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى بهدف الفصل بين التقلبات الحاصلة في مداخل البترول وبين السياسة المالية. فعادة ما تكون هذه القيود والإجراءات شكل نصوص تنظيمية. التي يمكن أن تتمثل في:¹

- حسب مقاربة "Bird in hand" التي تعتمدها العديد من الدول مثل النرويج، فإنه يجب استهلاك مداخل الموارد التي تمت تصفيتها فقط، فعلى سبيل المثال فإن حجم النفقات الممولة من خلال المداخل الريعية لا ينبغي أن يتجاوز المداخل الاستثمارية التي حققتها الصناديق السيادية التابعة لهذا البلد. هذه المقاربة تسمح بمتابعة حركة المداخل الريعية بهدف الحفاظ على حق الأجيال القادمة. إن هذا القيد لا يرتبط بشكل مباشر بالتغيرات في أسعار النفط وذلك لأن المداخل المحققة من خلال استثمارات الصناديق السيادية هي التي يتم إنفاقها فقط، فعلى هذا الأساس فإن الإنفاق العام سيتغير بناء على حجم الأصول المالية المدرجة في الصناديق السيادية وليس بناء على حجم المداخل الناتجة من النفط؛
- مقارنة أخرى تتبعها دول غنية بالنفط مثل روسيا وكازاخستان، تقتضي بإنفاق مداخل الصناديق التي تساوي أو تتعدى قيمتها سعر النفط على المدى البعيد الذي تم تحديده مسبقاً. إلا أن هذه المقاربة غير مستدامة، بحيث أنه وبمجرد انتهاء مداخل النفط سيتعرض الاقتصاد إلى صدمة سلبية الشيء الذي سيدفع بالدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض من أجل تغطية هذا العجز؛
- من أجل ضمان استدامة السياسة المالية، يجب أن تتم التحويلات من الصندوق السيادي إلى ميزانية الدولة بناء على مجموعة من القواعد لضبط عمليات الإيداع والسحب من الصندوق، مع أخذ هذه القواعد بعين الاعتبار لحاجيات البلد؛
- يجب ضبط أهداف الصناديق السيادية بما يتماشى مع الأهداف التنموية الطويلة المدى للدولة. كما ينبغي وضع إستراتيجية استثمار لموارد الصندوق، مما يسمح بالحصول

¹ Kenan Aslanli (2015), op-cit, p : 114-121.

على مداخل يمكن استغلالها في تمويل استثمارات محلية وتفادي الوقوع في فخ المديونية؛

- من ناحية الأصول المكونة لصناديق الاستثمار السيادية، ينبغي على هذه الصناديق باختيار أصول عالية السيولة ومنخفضة المخاطر. ذلك لأن هذا يسمح للحكومة بإجراء سحبات على الصندوق كلما رأت ذلك ضروريا دون أن يتسبب ذلك في تحمل أي أعباء مالية مرتبطة بالأصول منخفضة السيولة؛

الخلاصة

من خلال هذا الفصل يمكن الوقوف على النقاط التالية:

- بصفة عامة يمكن تعريف استدامة السياسة المالية على أنها الحفاظ على السياسة المالية الحالية والمستقبلية، وذلك دون خرق قيد الموازنة ما بين الأزمنة. مما يعني، أنه ينبغي على الحكومة تحقيق فوائض مالية مستقبلية تسمح لها بسداد ديونها وكبح تزايد نسب هذه الديون بشكل مفرط، وبالتالي الحفاظ على ملاءتها، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، مواجهة العجزات المالية المستقبلية المحتملة؛
- تعتبر دراسة (H.Flavin & J.D.Hamilton (1986) من أول الدراسات التي قامت باختبار شرط العرضية ومدى احترام قيد موازنة الدولة ما بين الأزمنة، وذلك من أجل دراسة الاستدامة السياسية المالية في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- تعتبر مؤشرات الدين العام من أهم المؤشرات المستخدمة في دراسة استدامة السياسة المالية، بحيث تسمح هذه المؤشرات بتقييم الاستدامة المالية ومعرفة مدى تأثر استدامة الدين العام بتغيرات متغيرات المالية العامة والمتغيرات الكلية؛
- يمكن التمييز بين أربعة أنواع من القواعد المالية التي تمثل أحد أهم الإجراءات المستخدمة مجال المالية العامة، والتي من شأنها من شأنها التحكم في السياسة المالية، وذلك بمنع وقوع اختلالات بين الإيرادات والنفقات في المستقبل، وبالتالي منع ارتفاع معدلات الدين العام الغير المستدام. بحيث تتمثل هذه القواعد في: القواعد المتعلقة بالنفقات العامة، القواعد المتعلقة بالإيرادات العامة، القواعد المتعلقة بالدين العام والقواعد المتعلقة برصيد الميزانية؛
- تعتبر صناديق الثروة السيادية ظاهرة حديثة الانتشار، حيث عرف هذا الانتشار نموا متزايدا في نهاية القرن العشرين بسبب الارتفاع الحاصل لأسعار النفط في الأسواق العالمية. تم استخدام صناديق الثروة السيادية خاصة عند الدول الريعية، كأداة هامة لاستثمار مواردها، صقل نفقات الدولة المتزايدة ومواجهة التغيرات الحاصلة للسياسة المالية الحالية والمستقبلية، وبالتالي ضمان استدامة سياستها المالية.

الفصل

الثالث

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

تمهيد

ألقت الصدمات المالية الناتجة عن انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية بظلالها السلبية على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وعلى أوضاع المالية العامة بصفة خاصة. بحيث مارست هذه الصدمات انعكاسات سلبية وآثارا اقتصادية غير مرغوبة على التوازنات الداخلية والخارجية، ووضعت الجزائر في مواجهة مجموعة من التحديات الاقتصادية هي في غنى عنها. حيث شهدت الجزائر انخفاض في الإيرادات العامة، مما أضعف وضع المالية العامة خاصة وأن الجزائر تتبع سياسة مالية ذات طابع كينزي، مما أدى إلى حدوث عجوزات داخلية وخارجية.

من أجل ما سبق، ومنذ سنة 2000، قامت الجزائر بتبني جملة من التدابير والشروع في مجموعة من الإصلاحات اللازمة. وذلك من أجل التخلص من التبعية النفطية وتنويع اقتصادها، تفادي واحتواء التقلبات المفاجئة في أسعار النفط، معالجة الإختلالات ودعم النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ضمان استدامة مواردها وضمان قدرتها على تحمل عجز الميزانية والدين العام، وبالتالي تحقيق استدامة السياسة المالية.

من خلال هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على أهم الإجراءات التي تبعتها الجزائر من أجل مواجهة تداعيات أزمة انخفاض أسعار المحروقات على الصعيد العالمي لضمان استدامة سياستها المالية. وذلك من خلال التطرق للنقاط التالية:

- صندوق ضبط الموارد؛

- مشروع عصرنة نظام الميزانية العامة (MSB)؛

- نموذج النمو الاقتصادي الجديد.

المبحث الأول: صندوق ضبط الموارد (FRR)

نظرا للفوائض المالية التي شهدتها الجزائر في بداية القرن الواحد والعشرون بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، كان على الجزائر التفكير في استغلالها بطريقة تضمن لها مواجهة مخاطر تقلبات أسعار النفط في المستقبل وتفادي أخطاء الماضي، فقامت بإنشاء صندوق لامتناس هذه الفوائض المالية مستندتا في ذلك على عدة تجارب في العالم.

المطلب الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد

1-1 نشأة صندوق ضبط الموارد

تم تأسيس FRR بموجب المادة 10 من القانون رقم: 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27 جوان 2000، والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 والذي ينص على مايلي¹:

" يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الإيرادات" ويقيد هذا الحساب:

في جانب الإيرادات:

- فائض القيمة الناتج عن إيرادات جبائية تفوق تقديرات قانون المالية؛
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

في جانب النفقات:

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية الدولة المحددة عن طريق قانون المالية السنوي؛
- تخفيض المديونية الخارجية؛
- إن الوزير المكلف بالمالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب؛
- تحدد كميّات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم".

تمت عدة تعديلات على وظائف الصندوق ، وذلك بصور عدة تعليمات ومراسيم. والتي تتمثل في:

¹المادة 10 من القانون رقم: 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27 جوان 2000، و المتعلق بقانون المالية التكميلي

لسنة 2000 .

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

- المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 02-67 المؤرخ في 23 ذي القعدة 1422 الموافق ل 06 فيفري 2002 الذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص رقم 302-103 تحت إسم " صندوق ضبط الموارد"؛
- المادة 02 و 03 من القرار رقم 122 الصادر في 06 جوان 2002 من وزير المالية المتعلق بتصنيف الإيرادات والنفقات المنسوبة لحساب التخصيص رقم 302-103، وكيفية سير الصندوق والذي يتعلق بتسديد الديون الداخلية والخارجية مسبقا والتي حان آجال استحقاقها؛
- المادة 66 من القانون 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق ل 28 ديسمبر 2003 والمتضمن لقانون المالية 2004، والذي ينص على تعديل المادة 10 من القانون : 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27 جوان 2000 و المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، وذلك بإضافة تسبيقات بنك الجزائر من أجل تسيير الدين الخارجي؛
- المادة 25 من القانون 06-04 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي 2006، المرسوم التنفيذي رقم 06-397 المؤرخ في 20 شوال 1427 الموافق ل 12 نوفمبر 2006 و المعدل والمكمل للمادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 02-67 المؤرخ في 23 ذي القعدة 1422 الموافق ل 06 فيفري 2002 ، وذلك بإضافة إلى جانب النفقات من هذا الحساب الخاص تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية بشرط أن يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دينار.

توسع تمويل عجز الموازنة ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية، كما أن سبب العجز لم يحدد باعتبار أن السبب السابق يتمثل في انخفاض الجباية البترولية إلى مستوى أقل من تقديرات قانون المالية وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة مهما كان سبب هذا العجز. إن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740 مليار دينار مما يعني تحديد تدفق نفقات الصندوق الذي لا

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

يمكن تجاوزه وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستديمة لتعديل وضبط الموازنة العامة للدولة على المدى البعيد.¹

من خلال التطرق إلى النصوص القانونية المتعلقة بكيفية سير الصندوق ووظائفه يمكن استخلاص وظائف الصندوق التالية:

- امتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الإيرادات الجبائية التي تفوق توقعات قانون المالية والتصدي للصدمات الخارجية؛
- إعادة توازن الميزانية عند انخفاض إيرادات الجباية البترولية؛
- الحد وتخفيض من المديونية عن طريق التسديد المسبق أو التسديد عند وصول آجال الاستحقاق؛
- تغطية العجز في الخزينة العمومية.

2-1 إدارة ومراقبة الصندوق

لتبقى احتياطات الصندوق متاحة لأي ظرف طارئ داخل الاقتصاد الوطني تودع هذه المبالغ المالية للصندوق لدى بنك الجزائر بالعملة الوطنية في حساب خاص، بحيث يسمى هذا الحساب "fond en dépôt auprès de la banque d'algerie"، ومن أجل تسجيل كل عمليات المحاسبية لتحركات الصندوق تم فتح حساب لدى حسابات الخزينة العمومية يسمى "la fond provenant du surplus de la fiscalité pétrolière en dépôt auprès de la banque d'algerie".

وزارة المالية هي الجهة المكلفة بإدارة الصندوق والوزير المكلف بالمالية هو الرئيسي بصرف هذا الحساب²، ولا يحق لبنك الجزائر التدخل في إدارة وسير الصندوق.

من أجل متابعة حساب الصندوق، يقوم (trésorier principal) بتقديم تقرير مفصل عن هذا الحساب بما في ذلك الإيرادات المسجلة وضبط النفقات وأرصدة الحساب لكل من المديرية العامة للمحاسبة، المديرية العامة للميزانية والمديرية العامة للخزينة. حسب وزارة المالية فإن

¹ زغاد فوزي، اشكالية ادارة الاحتياطات المالية الدولية دراسة حالة بنك الجزائر (2000-2012)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2014، ص:83.

² المادة 10 من القانون رقم: 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27 جوان 2000، و المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

الرقابة على الصندوق يكون من طرف المفتشية العامة للمالية (IGF)¹ و (la cour des (compt²).

3-1 الكتابة المحاسبية لعمليات FRR

- جانب الإيرادات

عندما يتم تغطية كل إيرادات الجباية البترولية المقدره في الميزانية، يقوم (trésorier) لولاية العاصمة بإدخال الفوائض المسجلة في الحساب رقم 001-311 " الإيرادات التي ستحول (au trésorier principale) تحت قيد الحسابات الخاصة للخرينة" ، الذي بدوره هذا الأخير يقوم بدفعها في الحساب رقم 103-302. في هذه الحالة يتم القيام بالعمليات المحاسبية التالية: على مستوى (trésorier) لولاية العاصمة: (débit) الحساب رقم 003-110 " نفقات سيتم تحويلها إلي l'ACCTp/c بنك الجزائر". و (crédit) الحساب رقم 001-311 " إيرادات ستحول (au trésorier principale) تحت قيد الحسابات الخاصة للخرينة". على مستوى trésorier principale (débit) الحساب رقم 001-311 " إيرادات ستحول (au trésorier principale) تحت قيد الحسابات الخاصة للخرينة". و (crédit) الحساب رقم 103-302 "صندوق ضبط الإيرادات".

- جانب النفقات

في حالة وجود نقص لتغطية الجباية البترولية (إعادة توازن الميزانية) يرسل المدير العام للخرينة أمر بالدفع للخرينة، فيقوم trésorier principale ب (débit) الحساب رقم 302-103 و (crédit) الحساب رقم 014-201 " إيرادات من صندوق ضبط الإيرادات" و الذي يتم فتحه في الفئة 2 "عمليات موازنة" لدى حسابات الميزانية. في حالة وجود عجز في الميزانية يمكن لحساب 103-302 تغطية هذا العجز بصفة جزئية أو كلية. فعندما يتسلم trésorier principale الأمر بالدفع من طرف المدير العام للخرينة يقوم ب (débit) الحساب رقم 103-302 و (crédit) الحساب رقم 104-201 " إيرادات من صندوق ضبط الإيرادات".

¹ Inspection Générale des Finances

² Akli Zakia, nature du fond d régulation des recettes et son role dans les financement de l'économie Algérienne, Mémoire de magistère, , université MOULOUD MAMMERI, tizi-ouzou, algérie, 2015, p : 104-106.

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

في حالة تسديد الديون داخلية أو خارجية عند استحقاقها أو تسديدها مسبقا يقوم trésorier principale ب(débit) الحساب رقم 103-302 (crédit) الحساب رقم 005-500 السطر 1. و يقوم ACCT (débit) الحساب رقم 005-500 السطر 2 " إيرادات diverses ستحول للمحاسبين الرئيسيين" و (crédit) حساب الدين المعني بذلك.

المطلب الثاني: صندوق ضبط الإيرادات و مبادئ سننباغو

إن وضع مبادئ لصناديق الثروة السيادية يسمح بضمان استمرارية المنافع المالية والاقتصادية من هذه الصناديق بكونها كيانات ذات توجه اقتصادي مالي وتحقيق الأهداف المرجوة من خلقها. لذا قام صندوق النقد الدولي بتشكيل ما يسمى مجموعة العمل الدولية حول الصناديق السيادية في الاجتماع الذي عقد بواشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية يومي 30 أبريل و 01 ماي 2008 ، وهي مجموعة تضم في عضويتها 26 بلدا عضوا في صندوق النقد الدولي ولديه صناديق للثروة السيادية حيث كلفت بتحديد مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تحسين حوكمة الصناديق السيادية وتعزيز الشفافية والمساءلة ، علما أن رئاسة اللجنة يشترك فيها ممثل عن دول الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى ممثل عن صندوق النقد الدولي، وبالفعل فقد عقدت المجموعة ثلاثة اجتماعات في كل من واشنطن وفي سنغافورة، وبتاريخ 02 سبتمبر 2008 وفي اجتماع ساننتياغو بالشيلي توصلت المجموعة إلى اتفاق حول مجموعة من المبادئ (24 مبادئ) والممارسات المتعارف عليها (GAPP) والتي تدعى بمبادئ سننباغو. تهدف هذه المبادئ للحفاظ على استقرارية النظام المالي، هيكلية الحوكمة التي تعتمد على الشفافية والمساءلة بالإضافة إلى ضمان تدفق رؤوس الأموال والاستثمار في ضوء المخاطر الاقتصادية والمالية واعتبارات العائدات.

تغطي هذه المبادئ ثلاث مجالات هامة تتمثل في:¹

- الإطار القانوني لصناديق الثروة السيادية وأهدافها وروابطها بالاقتصاد الكلي: يضم الإطار القانوني والأهداف والتوافق مع السياسات الاقتصادية الكلية، إن هذا الإطار يمثل ركيزة أساسية لإطار مؤسسي قوي وهيكل حوكمة مستقر يقوم عليهما صندوق الثروة السيادي، كما يسير عملية صياغة استراتيجيات الاستثمار الملائمة التي تنسق مع أهداف سياسية المعلنة؛

¹ بوفليخ نيبيل (2010)، مرجع سبق ذكره، ص:90.

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

- الإطار المؤسسي وهيكل الحوكمة: وهو المحور الذي يفصل بين وظائف الجهة المالكة والجهاز الحاكم وفريق الإدارة مما يؤدي إلى تسيير الاستقلالية التشغيلية في إدارة صندوق الثروة السيادي وبما يكفل اتخاذ قرارات الاستثمار وتنفيذ العمليات الاستثمارية دون تدخل سياسي، وتعمل سياسة الاستثمار الواضحة على إظهار التزام الصندوق بخطة استثمار وممارسات استثمارية منضبطة؛
- إطار الاستثمار وإدارة المخاطر وهو محور يضم مبادئ تهدف إلى تشجيع سلامة العمليات الاستثمارية للصاديق ومدى خضوع هذه العمليات للمساءلة. لذلك سنتطرق إلى أهم المبادئ التي تتعارض مع صندوق ضبط الإيرادات من حيث الحوكمة، المراقبة، المسائلة، الشفافية والإفصاح:

1- الحوكمة

وزارة المالية هي الجهة المكلفة بإدارة الصندوق والوزير المكلف بالمالية هو الرئيسي بصرف هذا الحساب، ولا يحق لبنك الجزائر التدخل في إدارة وسير الصندوق.¹ مما يعني إن صندوق ضبط الإيرادات غير مستقل عن الميزانية العامة للدولة وليس هيئة قانونية مستقلة لها إطارها قانوني الخاص، بحيث مثلاً ينص المبدأ 1 من مبادئ سنتياغو على أن يكون الإطار القانوني الذي يستند إليه صندوق الثروة السيادية سليماً وداعماً لفعالية تشغيله وتحقيق أهدافه المعلنة، والمبدأ 9 على تولى فريق الإدارة التشغيلية لصندوق الثروة السيادية تنفيذ استراتيجياته بصورة مستقلة وفي إطار مسؤوليات واضحة التحديد. كما هو عبارة عن حساب من حسابات لخزينة العمومية وغير مستقل عن الميزانية العامة مما يؤدي إلى حدوث تداخل بين وظائف الصندوق والموازنة. الأمر الذي يقلل من فعالية الصندوق في ضبط الموازنة وهذا ما يتعارض مع المبدأ 6 من مبادئ سانتياغو الذي ينص على وجود إطار قانوني سليم يكون أساس لهيكل مؤسسي وإداري متين يبين بوضوح توزيع المسؤوليات والفصل بينهما، كما أن أفراد وزارة المالية بحق إدارة وتسيير الصندوق يعني سيطرة الحكومة على الصندوق، مما يؤدي إلى تدني كفاءة الاستغلال بالنظر لهيمنة الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية في تسيير الصندوق، في حين أن المبدأ 16 ينص

¹ الجزائر، المادة 10 من القانون رقم: 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27 جوان 2000، و المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 .

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

على ضرورة الإفصاح علنا في إطار الحوكمة على كيفية إدارة الصندوق الثروة السيادية على أساس من الاستقلالية التشغيلية عن الجهة المالكة.

2- المراقبة والمسائلة

في ما يخص المراقبة والمسائلة فإن صندوق ضبط الموارد لا يخضع لرقابة البرلمان أو للتدقيق لعملياته. وذلك بصفته حساب خاص من حسابات الخزينة العمومية، لأن العمليات الخاصة بحسابات الخزينة تتم خارج الميزانية العامة للدولة، أي أن الحكومة لا تخضع للمساءلة، وهذا ما يتنافى مع:

- المبدأ 10 من وثيقة سانتياغو التي تنص على تحديد بوضوح إطار المسائلة عن عمليات صندوق الثروة السيادية بالنص عليه في التشريع أو الميثاق المعني أو غير ذلك من الوثائق التأسيسية أو اتفاقية الإدارة؛

- المبدأ 11 من وثيقة سانتياغو التي تنص على وجوب إعداد تقرير سنوي مصحوب بكشوف مالية عن عمليات صندوق الثروة السيادية وكيفية أدائه، ذلك في الوقت المقرر وطبقا للمعايير المحاسبية الدولية أو القومية المعمول بها ومع مراعاة متطلبات الاتساق؛

- المبدأ 12 الذي ينص على وجوب خضوع عمليات الصندوق للتدقيق حسب المعايير المحاسبية الدولية.

3- الشفافية و الإفصاح

لا تقوم وزارة المالية بصفقتها المسيرة للصندوق بنشر تقارير ومعلومات دورية تفصيلية عن الصندوق وهذا ما يقلل من شفافية التسيير ويحرم الرأي العام من الاطلاع على تطور وضعية الصندوق. وهذا ما يتعارض مع:

- المبدأ 1-2 الذي ينص على ضرورة الإفصاح على هيكل الصندوق؛

- المبدأ 3-1 و 3-2 الذي ينص على إلزامية الإفصاح على مصادر تمويل الصندوق ومنهج السحب من الصندوق؛

- المبدأ 16 الذي ينص على ضرورة الإفصاح علنا عن إطار الحوكمة وأهدافها وكذلك عن كيفية إدارة صندوق الثروة السيادية على أساس من الاستقلالية التشغيلية عن الجهة المالكة؛

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

- كما يتعارض مع المبدأ 17 الذي ينص على وجوب الإفصاح علنا عن المعلومات ذات الصلة بصندوق الثروة السيادية لتوضيح توجهه الاقتصادي والمالي، حتى يتسنى له الإسهام في استقرار الأسواق المالية وتعزيز الثقة في البلدان الملتقية لاستثماراته؛
- المبدأ 18-3 الذي ينص على وجوب الإفصاح عن السياسة الاستثمارية للصندوق.

المطلب الثالث: دراسة تقييمية لدور صندوق ضبط الموارد في تطور السياسة المالية في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة وتحليل دور صندوق ضبط الإيرادات في تطور السياسة المالية، وذلك من خلال أهم متغيرين للسياسة المالية: الدين العام و عجز الميزانية.

1-3 تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات

الجدول التالي يوضح تطور أرصدة الصندوق قبل الاقتطاعات التي تستعملها الدولة لتسديد الديون، أو إعادة توازن الميزانية أو تغطية العجز الخزينة والمنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالصندوق. كما يبين أرصدة الصندوق بعد الاقتطاعات ويبين نسب أرصدة الصندوق من الناتج المحلي الخام.

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات المالية لضمان استدامة سياستها المالية

الجدول رقم 1-3: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات من 2000 إلى 2015.

الوحدة مليار دينار

| السنة | رصيد نهائية السنة ن | فائض الجباية البترولية | متاحات FRR قبل الاقتطاع | اقتطاعات FRR | رصيد FRR بعد الاقتطاع | نسبة رصيد FRR من PIB % |
|-------|---------------------|------------------------|-------------------------|--------------|-----------------------|------------------------|
| 2000 | 0 | 453.2 | 453.2 | 221.1 | 232.1 | 5.6 |
| 2001 | 232.1 | 123.9 | 356.0 | 184.5 | 171.5 | 4.1 |
| 2002 | 171.5 | 26.5 | 198.0 | 170.0 | 28.0 | 0.6 |
| 2003 | 28.0 | 448.9 | 476.9 | 156.0 | 320.9 | 6.1 |
| 2004 | 320.9 | 623.5 | 944.4 | 222.7 | 721.7 | 11.7 |
| 2005 | 721.7 | 1368.8 | 2090.5 | 247.8 | 1842.7 | 24.4 |
| 2006 | 1842.7 | 1798.0 | 3640.7 | 709.7 | 2931.0 | 34.5 |
| 2007 | 2931.0 | 1738.8 | 4669.9 | 1454.4 | 3215.5 | 34.4 |
| 2008 | 3215.5 | 2288.2 | 5503.7 | 1223.6 | 4280.1 | 38.8 |
| 2009 | 4280.1 | 400.7 | 4680.7 | 364.2 | 4316.5 | 43.3 |
| 2010 | 4316.5 | 1318.3 | 5634.8 | 792.0 | 4842,8 | 40.4 |
| 2011 | 4842.8 | 2300.3 | 7143.2 | 1761.5 | 5381.7 | 37.1 |
| 2012 | 5381.7 | 2535.3 | 7917.0 | 2283.2 | 5633.8 | 35.0 |
| 2013 | 5633.8 | 2062.2 | 7696.0 | 2132.5 | 5563.5 | 33.6 |
| 2014 | 5563.5 | 1810.6 | 7374.1 | 2965.6 | 4408.5 | 25.6 |
| 2015 | 4408,5 | 569,63 | 4978,5 | 2886,5 | 2092,0 | 24.2 |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية.

تمثل نسبة رصيد FRR نسبة مهمة من PIB بحيث تراوحت هذه النسبة من 24% إلى 43.3% كأقصى نسبة منذ إنشاء الصندوق، أما من سنة 2000 إلى 2003 كانت النسب منخفضة بحيث كانت نسبة رصيد 0.6% سنة 2002 كأدنى نسبة.

نلاحظ أن متاحات الصندوق شهدت انخفاضا في سنة 2001 و 2002 مقارنة بسنة 2000، ثم بدأت بالارتفاع من سنة 2003 (476.9 MD) حتى سنة 2012 (7917.0 MD) ثم عادت

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

للانخفاض سنة 2013 حتى سنة 2015. يعود سبب الانخفاض والارتفاع في متاحات الصندوق لارتباطها الشديد بالجباية البترولية التي تعرضت بدورها للانخفاض وذلك بسبب الصدمة التي تعرضت لها الإيرادات العامة الذي تسبب فيها أسعار النفط، بحيث أنها شهدت ارتفاعا في المراحل التي شهدت فيها فائض الجباية البترولية ارتفاع وشهدت انخفاض في المراحل التي شهدت فيها فائض الجباية البترولية انخفاض.

يوضح الجدول التالي كل من الجباية البترولية حسب قانون المالية والتي تحسب على أساس سعر البترول المرجعي (\$19 حتى سنة سنة 2007 ثم \$37) والجباية البترولية الحقيقية التي تحسب بسعر البترول الفعلي في السوق العالمي. كما يبين فائض الجباية البترولية والتي تمثل الفرق بين الجباية البترولية حسب قانون المالية و الجباية البترولية الفعلية.

الجدول رقم 2-3: تطور الجباية البترولية، السعر الفعلي و المرجعي لبرميل النفط 2000-2015

| الوحدة مليار دينار | الجباية البترولية حسب LF (السعر المرجعي) | الجباية البترولية الفعلية (السعر الفعلي) | فائض الجباية البترولية |
|--------------------|--|--|------------------------|
| 2000 | 702.2 | 1173.2 | 453.2 |
| 2001 | 840.6 | 964.5 | 123.9 |
| 2002 | 916.4 | 942.9 | 26.5 |
| 2003 | 836.1 | 1285.0 | 448.9 |
| 2004 | 862.2 | 1485.7 | 623.5 |
| 2005 | 899.0 | 2267.8 | 1368.8 |
| 2006 | 916.0 | 2714.0 | 1798.0 |
| 2007 | 973.0 | 2711.8 | 1738.8 |
| 2008 | 1715.4 | 4003.6 | 2288.2 |
| 2009 | 1927.0 | 2327.7 | 400.7 |
| 2010 | 1501.7 | 2820.0 | 1318.3 |
| 2011 | 1529.4 | 3829.7 | 2300.3 |
| 2012 | 1519.0 | 4054.3 | 2535.3 |
| 2013 | 1615.9 | 3678.1 | 2062.2 |
| 2014 | 1577.7 | 3388.3 | 1810.6 |
| 2015 | 1722.9 | | |

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات من وزارة المالية

نلاحظ من خلال الجدول أن الجباية البترولية سجلت مبالغ أكبر من الجباية المقدرة في قانون المالية من سنة 2000 إلى سنة 2015. بحيث شهدت الجباية البترولية انخفاضا من سنة 2001 إلى سنة 2002 ذلك بسبب انخفاض سعر البترول الفعلي مقارنة بسنة 2000، ثم عاودت الجباية البترولية إلى الارتفاع إلى غاية سنة 2012 ماعدا سنة 2009 وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول من \$99.97 سنة 2008 إلى \$62.1 سنة 2009. ثم سجلت الجباية البترولية انخفاض من سنة 2013 حتى سنة 2015 بسبب الانهيار الذي شهدته أسعار البترول.

2-3 دور صندوق ضبط الموارد في التخلص من أزمة المديونية

يعتبر تخفيض المديونية بشقيها الداخلي والخارجي الهدف الاسمي من خلق صندوق ضبط الإيرادات، فمنذ نشأة الصندوق سنة 2000 خصصت مبالغ هامة التي تم اقتطاعها من الصندوق في تسديد الدين العام، هذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات
المالية لضمان استدامة سياستها المالية

الجدول رقم 3-3: استخدامات صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية 2000-2015

(مليار دج)

| السنة | مجموع استخدامات الصندوق | تخفيض المديونية | تخفيض المديونية /مجموع الاستخدامات |
|-------|-------------------------|-----------------|------------------------------------|
| 2000 | 221,1 | 221,1 | 100% |
| 2001 | 184,5 | 184,5 | 100% |
| 2002 | 170 | 170,06 | 100% |
| 2003 | 156 | 156 | 100% |
| 2004 | 222,7 | 222,7 | 100% |
| 2005 | 247,8 | 247,83 | 100% |
| 2006 | 709,7 | 618,11 | 87% |
| 2007 | 1454,4 | 314,46 | 22% |
| 2008 | 1223,6 | 465,44 | 38% |
| 2009 | 364,2 | 0 | - |
| 2010 | 792 | 0 | - |
| 2011 | 1761,5 | 0 | - |
| 2012 | 2283,2 | 0 | - |
| 2013 | 2132,5 | 0 | - |
| 2014 | 2965,6 | 0 | - |
| 2015 | 2 886,50 | 0 | - |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الدراسة.

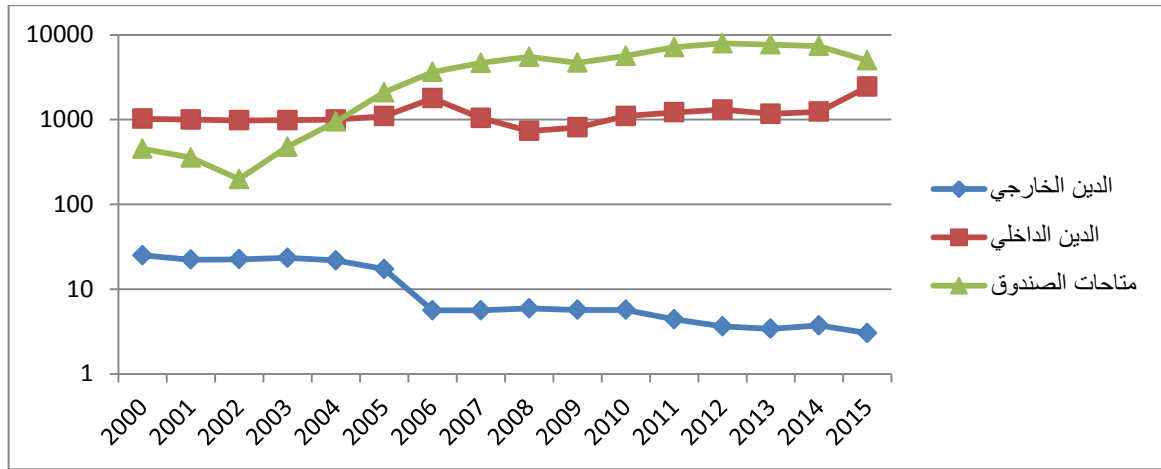
من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح استخدامات الصندوق لتخفيض المديونية يتبين لن أن إجمالي اقتطاعات الصندوق للفترة [2005-2000] كانت توجه لسداد الدين العام (100%)، حيث يمكن تفسير ذلك بعدم لجوء الدولة لاستخدام متاحات الصندوق في تمويل عجز الميزانية خلال نفس الفترة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول الذي تجاوز طول الفترة السعر المرجعي، لأنه يشترط عند استخدام متاحات الصندوق لتمويل العجز الموازني أن يكون هذا الأخير سببه انخفاض في إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من توقعات قانون المالية.

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

أما خلال الفترة [2006-2008] فقد انخفضت نسبة الاستخدامات الموجهة لتخفيض المديونية، و ذلك بسبب التعديلات الحاصلة على أهداف الصندوق في سنة 2006، أين توسعت أهداف الصندوق لتشمل تمويل الخزينة، بحيث أصبحت الحكومة تمويل عجز الميزانية على حساب الدين العام.

الشكل رقم 3-1: تطور متاحات صندوق ضبط الموارد مقارنة بالدين العام الداخلي و الخارجي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة.

في ما يخص دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية الخارجية نلاحظ أن الصندوق قد ساهم في تخفيض المديونية خلال طول الفترة، أين كان انخفاض كبير خلال الفترة الممتدة ما بين 2006-2000 فقد انخفضت نسبة الدين الخارجي للنتاج المحلي الخام من 108.84% سنة 2000 إلى 9.9% سنة 2006 وهذا ما يعكس استخدامات الصندوق سواء بطريقة مباشرة من ممتلكات الصندوق أو بطريقة غير مباشرة بالقيام بتسديد تسبيقات بنك الجزائر الممنوحة للخزينة العمومية سنة 2004. إن التراجع في حجم المديونية الخارجية في الجزائر بالاعتماد على صندوق ضبط الموارد راجع لرغبة الحكومة في الخروج من أزمة المديونية والتخلي عن الإقراض الخارجي.

أما في ما يخص دور الصندوق في تخفيض المديونية الداخلية فقد ساهم بتخفيض الدين العام من 1022.9 مليار دج سنة 2000 إلى 982.2 مليار دج سنة 2003، إلا أن الدين العام الداخلي عاود الارتفاع حتى سنة 2006، حيث ارتفع من 982.2 مليار دج سنة 2003 إلى

1779.7 مليار دج سنة 2006، إذ يمكن تفسير هذا الارتفاع إلى اعتماد الحكومة الجزائرية على الدين العام الداخلي لسد العجز الموازني بدلا من التمويلات الأخرى، بالإضافة لتفضيل الحكومة توجيه تحويلات الصندوق لسداد الدين الخارجي على حساب الدين الداخلي، ثم شهدت المديونية الخارجية انخفاضا حتى سنة 2008، أين وصلت من 1779.7 مليار دج سنة 2006 إلى 734 مليار دج سنة 2008، وهذا يدل على أن الحكومة خففت الاعتماد على الدين الداخلي في تمويل الخزينة وتوجيه تحويلات الصندوق أكثر لتمويل الدين الداخلي العام بعدما نجحت في تخفيض مستويات الدين الخارجي العام.

3-3 دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية

يتطلب تمويل العجوزات الموازنية تصحيحا ماليا وذلك إما بتقليص الإنفاق العام أو من خلال البحث عن طرق بديلة لتمويل العجز في الإنفاق الجاري. كما أن خفض الإنفاق الرأسمالي قد يعني التخلي عن المشروعات الاستثمارية المنتجة والقادرة على توليد مداخيل إضافية، الأمر الذي كان سيساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. من ناحية أخرى قد تقرر الحكومات عبر سياساتها المالية التوسعية عدم خفض الإنفاق وإنما تلجأ إلى تمويل عجز الإيرادات، لكن الكثير من هذه الحكومات لا يتوفر لديها أصول مالية كبيرة لاستغلالها مما يصعب عملية الإقراض¹. فهنا يتجلى دور صندوق ضبط الموارد لحل مشكلة العجز الموازني الناتج عن تقلبات أسعار النفط، و الجدول الآتي يوضح دور صندوق ضبط الموارد في تمويل الميزانية:

¹ داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص:

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات
المالية لضمان استدامة سياستها المالية

الجدول رقم 3-4: استخدامات صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية

| السنة | مجموع استخدامات الصندوق (مليار دج) | رصيد الميزانية (مليار دج) | الاستخدامات المتعلقة بالصندوق | العجز / مجموع استخدامات الاستخدامات الموجهة لتمويل |
|-------|------------------------------------|---------------------------|-------------------------------|--|
| 2000 | 221,1 | 400 | / | / |
| 2001 | 184,5 | 184,5 | / | / |
| 2002 | 170 | 52,6 | / | / |
| 2003 | 156 | 284,2 | / | / |
| 2004 | 222,7 | 337,9 | / | / |
| 2005 | 247,8 | 1095,8 | / | / |
| 2006 | 709,7 | 1186,8 | 91,58 | 12,90% |
| 2007 | 1454,4 | 579,3 | 531,952 | 36,58% |
| 2008 | 1223,6 | 999,5 | 758,18 | 61,96% |
| 2009 | 364,2 | -570,3 | 364, 282 | 100% |
| 2010 | 792 | -133,2 | 791,9 | 100% |
| 2011 | 1761,5 | -63,5 | 1761,4 | 100% |
| 2012 | 2283,2 | -718,8 | 2283,2 | 100% |
| 2013 | 2132,5 | -66,6 | 2132, 4 | 100% |
| 2014 | 2965,6 | -1257,3 | 2965,6 | 100% |
| 2015 | 2 886,50 | -2553,2 | | |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر و مديرية السياسات و التوقعات لوزارة المالية.

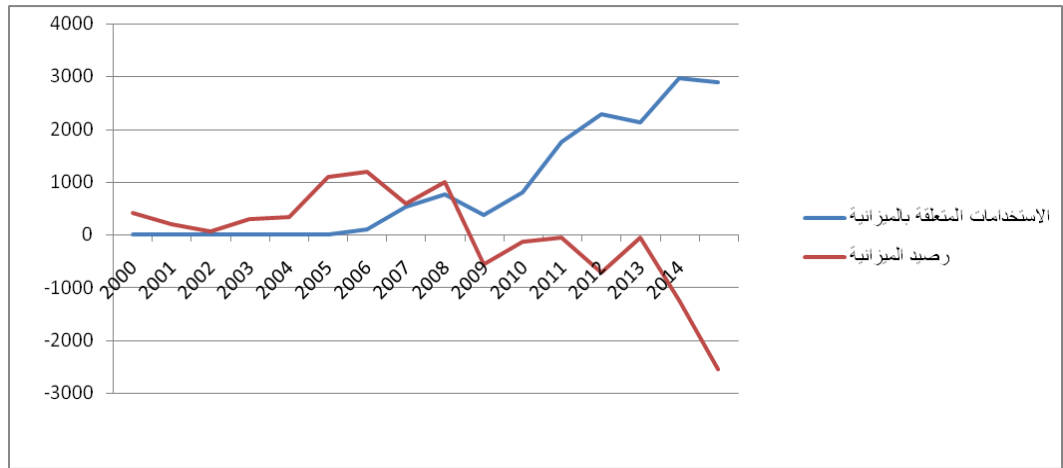
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه منذ سنة 2006 أصبحت الحكومة الجزائرية تعتمد على صندوق ضبط الإيرادات لتمويل الميزانية وفقا للتعديلات التي مست أهداف الصندوق سنة 2006، بعدما كانت توجه استخدامات الصندوق لتسديد المديونية فقط، حيث بلغت نسبة القيم المتعلقة بالميزانية من مجموع استخدامات الصندوق 12.9%، و 36.5% و 61.96% لسنة 2006، 2007 و 2008 على التوالي، ثم ابتداء من سنة 2009 أصبحت مجموع موارد الصندوق توجه لتمويل عجز الخزينة بنسبة 100%، وهذا راجع لعدة أسباب، منها:

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

- التلخص النسبي للمديونية وتراجع الحكومة في اعتمادها على المديونية لتمويل عجز الميزانية؛
- التزايد المستمر لعجز الخزينة بسبب تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي لتحفيز الطلب الداخلي وعدم كفاية السعر المرجعي لتغطية التزايد المستمر للإنفاق العام؛
- تواصل ارتفاع أسعار النفط مما قلل من مخاوف الحكومة بشأن حدوث صدمات نفطية في المدى المتوسط، الأمر الذي شجعها على استعمال موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازني الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي مع المحافظة دائما على معدلات تضخم منخفضة عن طريق تمويل نسبة معينة من العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق¹.

الشكل رقم 2-3: تطور استخدامات الصندوق في تمويل عجز الميزانية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 3-4.

شهدت الفترة الممتدة ما بين 2000-2015 تسجيل عجوز موازنية، وهذا راجع لعدة أسباب من أبرزها الصدمات الخارجية الناتجة عن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. الأزمة الأولى كانت سنة 2009 أين انخفضت أسعار النفط من 98 دولار سنة 2008 إلى 62 دولار للبرميل تسببت بعجز موازني يقدر ب 570.3 مليار دينار، حيث تطلب استخدام موارد من الصندوق لتغطية هذا العجز بقيمة 364.28 مليار دج. الأزمة الثانية كانت ابتداء من سنة

¹ بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2010، ص: 211.

2014، حيث سجلت أسعار النفط انخفاضا إلى أقل من 50 دولار، مما أدى إلى حدوث عجز في الميزانية يقدر ب 1257.3 مليار دج و 2553.2 مليار دج لسنتي 2014 و 2015 دج على التوالي، تطلب تمويل من الصندوق بقيمة 2965,6 مليار دج سنة 2014.

المبحث الثاني: إصلاحات عصنة النظام الموازي

أصبح الاهتمام بدور الميزانية العامة بتزايد مستمر وبشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، وذلك بسبب تعرض السياسة المالية للصدمات المتأتية من تذبذب الأسعار العالمية للنفط. مما أدى بالحكومة الجزائرية وعلى غرار الكثير من الدول إلى التفكير في تصحيح الاختلال بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وذلك من خلال القيام بإصلاحات لعصنة نظام الميزانية العامة وهذا نظرا للعيوب والنقائص التي تشوب نظام الميزانية الحالي.

المطلب الأول: مشروع عصنة نظام الميزانية العامة (MSB)

مشروع عصنة نظام الميزانية هو جزء من مشروع إصلاح واسع الذي تلتزم به السلطات الجزائرية لتحويل بيئتها المؤسساتية وزيادة قدرتها على تأدية مهامها المتعلقة بتسيير الإنفاق العام وكذا تلك المتعلقة بتطبيق السياسات الاقتصادية للدولة.

1-1 تقديم مشروع عصنة نظام الميزانية العامة

يعتمد هذا المشروع على إعادة صياغة نظام تحضير وتنفيذ الميزانية، الشيء الذي من شأنه الرفع من مستوى الأداء، استغلال الموارد بشكل فعال، تطوير أساليب التخطيط، تنفيذ برامج النفقات على مستوى الوزارات بشكل كفاً وفعال وتطوير أساليب الرقابة. بحيث يركز مشروع عصنة نظام الميزانية في الأساس على مبدأ التسيير القائم وفق النتائج بدل التسيير وفق الوسائل في تسيير النفقات العامة.

تم تمويل مشروع عصنة نظام الميزانية العامة في إطار قرض مقدم من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD). تم الموافقة على هذا القرض بناء على المرسوم التنفيذي رقم 10-140 الصادر بتاريخ 06 جوان 2001 ، والذي يعطي الموافقة الصريحة على القرض رقم AL-7047 الممضي بتاريخ 18 أفريل 2001. بلغت قيمة هذا القرض 23.7 مليون دولار أمريكي والذي تمت إعادة هيكلته سنة 2006 لتصبح قيمته 18.4 مليون دولار أمريكي.

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

تعاقدت الجزائر مع مؤسسة SOGEMA CRC التي تعتبر من أكبر المؤسسات الكندية التي تقدم خدمات الاستشارة في مجال التسيير، إدارة وتنفيذ المشاريع الكبيرة في مجال التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. و ذلك ضمن مشروعين:¹

- المشروع الأول: تحت اسم عصرنة نظام الميزانية للفترة الممتدة ما بين 2004-2007، بتمويل من البنك الدولي. أسست الجزائر ضمن المشروع الأول مجموعة من الإصلاحات الرامية لتحويل بيئتها المؤسساتية، بحيث ينقسم المشروع إلى ثلاثة محاور أساسية: إطار الميزانية متعدد السنوات، تحسين عرض ونشر الميزانية، تعزيز وظيفة الاستشارة لوزارة المالية؛
- المشروع الثاني: للفترة الممتدة ما بين 2008-2012، يهدف هذا المشروع إلى تحسين إدارة الإنفاق العام وتحسين تقديم الخدمات للشعب. وذلك من خلال، الدعم المؤسسي وتدريب الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية في مجال الميزانية القائمة على أساس النتائج، والعمل على تطبيق النظام الجديد وتأهيل القدرات لتحضير الميزانية على أساس البرامج.

2-1 أهداف مشروع عصرنة نظام الميزانية العامة (MSB)

يهدف مشروع عصرنة نظام الميزانية إلى:²

- تسهيل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية من خلال الحصول على معلومات وتحاليل ذات جودة أفضل؛
- تحسين القدرة التنبؤية في ما يخص النفقات العامة؛
- تحميل الأطراف والمؤسسات المسؤولة عن تسيير المال العام المسؤولية التامة؛
- التخصيص الأفضل للموارد؛
- تعزيز عملية متابعة تنفيذ الميزانية وكذا الرفع من مستوى فعالية تطبيق السياسات العمومية؛
- الرفع من الشفافية في إعداد الميزانية وإضفاء مبادئ الحوكمة المالية بهدف تسهيل عملية اختيار السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة.

¹ مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص: 98-99.

² Rapport Ministère des Finances, Algérie Projet de Modernisation des Systèmes Budgétaires, Phase II, 2009, P :01.

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

على العموم، يمكن اعتبار الهدف الرئيسي لمشروع عصرنة نظام الميزانية هو جعل الميزانية أكثر من مجرد وثيقة مالية، وإنما تعبيراً عن مجموعة من القرارات المدروسة حول كيفية استخدام الموارد.

من أهم الإضافات التي جاءت بها هذه الإصلاحات:

- إدراج الطابع القانوني والمتمثل في القانون العضوي والذي سنتطرق إليه لاحقاً؛
- إعداد الميزانية مع مراعاة معطيات السنوات القادمة؛
- إعداد الميزانية حسب البرامج والإجراءات الموجهة نحو تحقيق النتيجة؛
- تقديم نظام جديد لتصنيف النفقات؛
- وضع ميزانية واحدة ووحيد تجمع كل نفقات الدولة.

3-1 مضمون مشروع عصرنة نظام الميزانية العامة (MSB)

يتضمن مشروع عصرنة نظام الميزانية جزئين أساسيين:¹

1-3-1 إعداد الميزانية

الجزء الأول متعلق بكيفية إعداد الميزانية، فقد أحدث تغيير في قواعد، تنظيمات وممارسات إعداد الميزانية. بالإضافة إلى تغييرات في كيفية تقديمها ومتابعتها.

هذا الجزء من المشروع مصمم من أجل:

- تسهيل التحكم في مختلف عناصر النفقات العامة؛
- تسهيل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية عن طريق توفير المعلومات؛
- تحسين الشفافية فيما يتعلق بالميزانية؛
- تعزيز عملية متابعة الميزانية؛
- الأخذ بعين الاعتبار ثلاث سنوات التي تلي سنة إعداد الميزانية؛
- تحسين عملية تقديم ونشر الميزانية من أجل إشراك مختلف الأطراف الفاعلة في مناقشة ومتابعة سير الميزانية؛
- صياغة السياسات العمومية بما يكمل أهداف الميزانية خلال سنة معينة.

¹ Rapport du Ministère des finances, « projet de modernisation du système budgétaires », 2006. P :3-6.

- إعادة هيكلة العملية التي يتم من خلالها تنفيذ النفقات، ذلك عن طريق تحديث مختلف القواعد التي تحكم هذه العملية. بالإضافة إلى تحويلها إلى نصوص قانونية بهدف تبنيها لاحقا.

1-3-1 نظام المعلومات والإعلام الآلي

الجزء الثاني فهو يسمح باستغلال التجهيزات، الهياكل والكفاءات المتوفرة. ينبغي في هذا الإطار إعداد نظام مدمج لتسيير الميزانية. هذا الأخير سيسمح لمختلف مديريات وزارة المالية ولأمري الصرف على مستوى الوزارات بتبادل المعلومات وبالولوج بشكل مباشر إلى مختلف المعلومات التي يحتاجون إليها بما في ذلك تلك المتعلقة بالنفقات والإيرادات على كل المستويات.

تتلخص مهمة قسم نظام المعلومات والإعلام الآلي في مايلي:

- تعزيز قدرة وزارة المالية على استغلال النظام الذي سيصبح أداة في غاية الأهمية عندما يتعلق الأمر بتخطيط وتنفيذ الميزانية؛
- تعزيز الهياكل المادية على مستوى وزارة المالية (معدات، برمجيات واتصالات).

المطلب الثاني: محاور عملية إصلاح الميزانية

سنحاول من خلال هذا المطلب ذكر أهم النقاط المتعلقة بمحاور عملية إصلاح الميزانية، وذلك باختصار شديد.

1-2 تسيير الميزانية وفق البرامج القائمة على النتائج (Budgetisation par programme axée sur les résultats)

تتضمن هذه الإصلاحات العبور من ميزانية مبنية على الموارد والوسائل المتاحة دون التركيز على الأهداف المرجوة، إلى ميزانية مبنية على النتائج، وخاصة فيما يتعلق بنفقات التسيير، وهذا بهدف إدراج الأداء والموضوعية في عملية تسيير المال العام، وخصوصا فيما يتعلق بنفقات التجهيز فبالرغم من أنها تسيير على أساس النتائج إلا أنها تفتقر لمقاييس الأداء. إن هذه المقاربة تقتضي تقسيم الموارد المتاحة حسب النشاط (أي حسب البرامج والبرامج

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

الفرعية)، وذلك ضمن غلاف مالي محدد مسبقا من طرف الدولة، بحيث تتمحور ميزانية هذه البرامج حول مجموعة من النشاطات التي تهدف إلى تحقيق هدف معين كإنتاج سلعة أو خدمة عامة معينة. كما تركز هذه المقاربة على نتائج قابلة للقياس، فمن خلال هذه المقاربة يتم تحديد أهداف مسبقا بناء على ما تتطلع كل إدارة إلى تحقيقه. هذه المقاربة تتميز بشفافية أكبر. كما أنها تحمل كل الأطراف المسؤولية فيما يخص الموارد الموفرة لها، بالإضافة إلى مسؤولية تحقيق الأهداف المسطرة، وذلك مع انتهاء دورة الميزانية.¹

يتطلب التسيير وفق البرامج مايلي:²

- الأهداف الإستراتيجية (طويل المدى) والسنوية (متعلقة بنشاط معين خلال السنة) القابلة للقياس كما ونوعا المرتبطة بكل برنامج؛
- النشاطات المعتمدة لتحقيق هذه الأهداف والموارد اللازمة لتحقيقها؛
- تحديد النتائج المرجوة من النشاطات المعتمدة، النتائج المساقاة مع الأهداف؛
- تحديد مؤشرات الأداء التي تمكنه من قياس بصفة مستمرة تحقق النتائج من عدمه.

2-2 إطار الميزانية المتعدد السنوات (La budgétisation pluriannuelle)

يسمح هذا الإطار إعداد ميزانية سنوية تقدم إلى البرلمان للمصادقة عليها سنويا، بالإضافة إلى توقعات للإيرادات والنفقات لمدة سنتين موائيتين، والتي لا تخضع لمصادقة البرلمان وإنما تكون للتوضيح والاسترشاد فقط. كما يسمح هذا الإطار على تحسين عملية تخطيط، إعداد، تنفيذ ومراقبة الميزانية وفقا للأهداف متعدد السنوات، بالإضافة إلى تخصيص الموارد وفق الأولويات.

إن إنشاء إطار الميزانية المتعدد السنوات يتطلب:³

- تحضير وتحليل فرضيات الاقتصاد الكلي على أساس قاعدة تعدد السنوات؛

¹ Rapport Ministère des Finances, 2009, op-cit, P :9-17.

² مفتاح فاطمة (2011)، مرجع سبق ذكره، ص: 115-116.

³ نفس المرجع، ص: 102.

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

- إنشاء أظرفة مالية أو أسقف إجمالية محددة من طرف المصالح المركزية (الإطار الإجمالي للإنفاق متوسط المدى (CDMT))، وذلك حسب الأولويات، التوجهات الكبرى للدولة، الوزارة المعنية وعلى أساس مبدأ تعدد السنوات؛
- وضع مخطط إستراتيجي لخمس سنوات يتضمن تحليل الوضعية المالية وتحديد واضح لقيود المحيط، ويحتوي على مجموعة أهداف السياسات المحددة من طرف كل وزارة والنشاطات والمقاييس اللازمة لتحقيقها؛
- إعداد الميزانية الخاصة بكل وزارة، وذلك حسب الأظرفة المحدد مسبقا والمعلن عنها من طرف وزارة المالية؛
- بناء التوقعات متعددة السنوات على أساس افتراضات وتوجهات وتطور المتغيرات الكلية للاقتصاد الكلي مثل: الناتج المحلي الخام، التضخم، أسعار النفط وغيرها.

3-2 التقديم الجديد للميزانية

- من أجل تحسين طريقة تقديم وعرض الميزانية العامة الحالية وجعلها أكثر شفافية ووضوح، اقترحت الإصلاحات الموازية تقديمًا جديدًا للميزانية، والمستوحى من النظام الحالي والمستند على مبدأ تعدد السنوات. في مايلي عناصر عرض الميزانية في ظل عصرنة الميزانية:
- إعادة وضع تصنيف جديد للنفقات العامة بما يتماشى مع مبدأ التسيير وفق البرامج، بحيث يكون التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة، النشاط ومركز المسؤولية؛
- توحيد التصنيف الحالي لنفقات التجهيز و نفقات التسيير تماشياً مع مبدأ التسيير وفق البرامج؛
- تقديم وثائق جديدة متعلقة بالميزانية، والمتمثلة في ثلاث مجلدات (volume): الأول متمثل في مشروع ميزانية الدولة. الثاني يتمثل في تقارير حول الأولويات والتخطيط (RPP)، بحيث يتم تحضيره من طرف كل وزارة سنويا ويقوم بتقديم معلومات وتفصيل عن المجلد الأول. المجلد الثالث يتمثل في التوزيع الإقليمي للميزانية، بحيث يحتوي على ثلاث أجزاء: التوزيع الإجمالي للميزانية حسب الولايات، توزيع ميزانية الولاية حسب المحافظة وبرنامج وتوزيع ميزانية المحافظات حسب الولايات؛
- اعتماد ملاحق جديد عند عرض مشروع قانون المالية؛

- تعديل دورة الميزانية مع المحافظة على نفس المراحل الحالية. حيث أصبحت المراحل تتمثل في: مرحلة التخطيط المتوسط، مرحلة إعداد وتقديم الميزانية، مرحلة تنفيذ الميزانية، مرحلة تسليم الحسابات والرقابة.

4-2 نظام المعلومات¹

نظام المعلومات هو وسيلة فنية، إدارية وبشرية لنقل المعلومة، بحيث تساهم هذه الوسيلة في تعزيز القدرات الإدارية، تحسين جودة المعلومة، معالجة الملفات وتحسين الشفافية، وذلك لتسهيل عملية إصلاح نظام الميزانية.

من أجل ذلك تم وضع برنامج النظام المتكامل الحكومي لتسيير الميزانية (SIGBUD)، يسمح هذا النظام بتحرير الوثائق المتعلقة بالإيرادات والنفقات لقانون المالية، كما يسمح لمختلف هيئات الوزارات بعرض اقتراحاتها الميزانية والتي يتم فيما بعد تحكيمها ويسمح بربط الوزارات بنظام المحاسبة من أجل توزيع الاعتمادات خلال عملية تنفيذ الميزانية، وبيان المبالغ التي أنفقت فعلا أو جمعت من أجل المقارنة التاريخية. يعود استعمال نظام المعلومات بمجموعة من الفوائد، والتي تتمثل في:

- بيان الأهداف الإستراتيجية والسوية، النتائج المتوقع ومؤشرات الأداء؛
- نشر إطار النفقات متوسط الأجل وإطار الوثائق لتقييم الأداء وتقييم تسليم الحسابات سواء على المستوى المالي أو تحقيق النتائج؛
- تقديم ميزاني متعدد السنوات؛

المطلب الثالث: القانون العضوي المتعلق بقانون المالية (LOLF): إطار قانوني جديد للإصلاحات الموازنية

قدمت السلطات الجزائرية نسخة أولية عن مشروع القانون العضوي المتعلق بقانون المالية. هذا الأخيرة يتضمن أهم العناصر الضرورية لإصلاح نظام الميزانية، فهو يعد الترجمة القانونية لمشروع عصرنه الميزانية.²

¹ Rapport Ministère des Finances, 2009, op-cit, P :33.

² Ministère de finance, Projet de loi organique relative aux lois de finances, Avril 2018.

1-3 مفهوم القانون العضوي المتعلق بقانون المالية (LOLF)

إن تبني القانون العضوي المتعلق بقانون المالية يسمح بتعويض إطار تنظيمي سابقا، فهو مبني على منطق حديث في إعداد الميزانية، الشيء الذي من شأنه إحداث تغيير ثقافي كبير في القطاع العام الجزائري. هذا القانون العضوي يعتبر أداة إصلاح للدولة في حد ذاته لأنه يعيد هيكلية الميزانيات المختلفة، ينظم عملية النتائج ويحدد المسؤوليات بشكل دقيق. كما أن هذا القانون يمثل إصلاحا إداريا متميزا، فهو يسمح بإعداد الميزانيات بناء على المهام، البرامج والإنجازات.¹

يعتبر القانون العضوي المتعلق بقانون المالية " دستور المالية العامة"، ذلك لأنه يعطي الطابع القانوني والمفاهيمي لمختلف محاولات عصرنة نظام الميزانية. هذا القانون ينبغي أن يشكل قاعدة أساسية عندما يتعلق الأمر بشؤون المالية العامة. يفترض أن يقوم هذا القانون بإلغاء القانون 17-84 الصادر بتاريخ 7 جويلية 1984 والمتعلق بقانون المالية.

2-3 الأهداف الأساسية للقانون العضوي المتعلق بقانون المالية

يهدف القانون العضوي المتعلق بقانون المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، والتي يمكن تلخيصها في:²

- تحديد السياسات العمومية من خلال المال العام ومن خلال إستراتيجياتها. بالإضافة إلى تحفيز السلطات العمومية على تبني نموذج تنظيم فعال في ما يخص قيادة الإدارات العمومية؛
- تحميل المسؤوليات لكل المسؤولين العموميين، وذلك على مختلف المستويات. بالإضافة إلى مساعدتهم في اتخاذ القرارات ومنحهم مزيدا من الصلاحيات؛
- تحسين محتوى وشكل قوانين المالية لتصبح أكثر شفافية؛
- المراجعة المستمرة لكيفية إعداد الميزانية بهدف إدراج التعديلات الضرورية؛

¹ Clainche Michel, « Introduction », Revue française d'administration publique, N°117,2006. P : 07.

² A. Lambert, D. Migaud, Rapport du gouvernement « la mise en œuvre de la loi organique relative aux lois de finances », Rapport du gouvernement, 2006.p : 25-26.

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

- تحسين دور وظروف عمل البرلمان، وذلك من خلال حصوله على مزيد من المعلومات اللازمة المتعلقة بسير الميزانية؛
- تحسين نتائج التسيير العمومي من حيث الكفاءة والفعالية، وهذا من خلال استخدام مجموعة من مؤشرات الأداء التي ستسمح بقياس هذه النتائج.

3-3 مقومات القانون العضوي المتعلق بقانون المالية (LOLF)

يمكن تلخيص مقومات القانون العضوي في النقاط التالية:

- الأداء

إن الهدف الأول لهذا القانون يتمثل في إجبار مسيري السياسات العمومية على تقديم الأداء الفعال. هذا القانون يخصص مجموعة من الموارد لمهمة معينة بدقة ويحدد مسبقا وبشكل قابل للقياس النتائج المنتظرة من وراء هذه المهمة.

إذ أن كل وزارة مطالبة بالإفصاح عن أهدافها، كيفية تنفيذها وكذا مؤشرات الأداء المرتبطة بها أمام البرلمان. إن ثقافة تقييم الأداء تهدف إلى الرفع من الفعالية في تسيير المال العام وإلى تحميل القائمين عليها المسؤولية التامة، فهؤلاء المسؤولون يتمتعون بصلاحيات واسعة في تعديل بعض فصول الميزانية بما يخدم الصالح العام. فعلى سبيل المثال، يمكن للمسؤول عن الميزانية تحويل نفقات التسيير إلى نفقات الاستثمار في حال اقتضى الأمر وشكل ذلك فرصة لتحسين أداء المال العام.

- الشفافية

يكمن الهدف الثاني من وراء هذا الإطار القانوني في تحسين جودة المعلومات المقدمة للبرلمان وبالتالي إعطاءه صلاحيات أكبر في مراقبة النفقات العامة. فالقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية يعطي للبرلمان صلاحية التدخل في إعادة تقسيم الأرصدة المالية بين مختلف برامج الوزارات أو داخل الوزارة، كما أن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية يهدف إلى إعلام وبشكل مستمر مختلف المالية حول أي تغييرات.

- التعدد السنوي

أما الهدف الثالث لهذا القانون العضوي هو إعداد ميزانية سنة معينة مع الأخذ بعين الاعتبار للإيرادات والنفقات المقدرة للسنوات القادمة. هذه التوقعات ينبغي أن تمس الإدارات العمومية (الدولة، الجماعات المحلية و الإدارات الاجتماعية). من هذا المنطلق، فإن الحوار الديمقراطي على مستوى البرلمان سيكون أغنى وذو أثر إيجابي على تسيير الكلي للمالية العامة وعلى المراجعة بين السياسات الاقتصادية. في الأخير يمكن القول بأن إعداد الميزانية حسب الأهداف يسمح بالمحاسبة المستمرة حول كيفية استخدام الموارد المتاحة.

إن الإصلاح الذي جاء به القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية يهدف لإرساء ثقافة الأداء والنتائج في تسيير المال العام. فهو قد قام بوضع الإطار القانوني والتنظيمي لهذه العملية. بالإضافة إلى ذلك، فهو يعتبر همزة وصل بين النظام القديم والنظام الحديث الذي يهدف إلى اللحاق بالركب الدولي وإلى توحيد لغة إعداد وتسيير الميزانية.

المبحث الثالث: نموذج النمو الاقتصادي الجديد

يعد الحفاظ على استدامة السياسة المالية بعيدا عن الصدمات الخارجية من أهم الأهداف الرئيسية التي يسعى من أجلها نموذج النمو الاقتصادي الجديد، بحيث من الضروري تهيئة السياق الاقتصادي الذي تجري فيه السياسة المالية. لذا جاء النموذج الاقتصادي الجديد للنمو¹ لتهيئة الظروف وتنويع الاقتصاد ومصادر التمويل، وذلك لضمان نمو اقتصادي متسارع وعدالة اجتماعية دون الاعتماد على الثروة النفطية. وهذا من خلال إحلال الطاقات المتجددة محل الطاقات الغير المتجددة، الإنتاج الوطني محل الواردات وريع الابتكارات محل الريع الحالي.

المطلب الأول: الإصلاحات المقترحة للسياسة المالية في أفق 2030

من أجل الحصول على مسار مستدام للميزانية يتوجب إعادة النظر في كل من الإيرادات والنفقات للدولة. في هذا الإطار جاءت العديد من الاقتراحات، التي لا تقتصر فقط على البعد

¹ Ministère de finance, NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE ECONOMIQUE ET TRAJECTOIRE BUDGETAIRE 2016-2019, 2016, p : 01-74.

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

المحاسبي بل تمتد إلى القيام بتعديلات تتماشى مع المسار المستدام، الاتجاهات الجديدة للسياسات الاقتصادية ومع النموذج الجديد للنمو.

1-1 إصلاح القواعد الجبائية

مزال النظام الجبائي يعاني من بعض النقائص التي يجب تصحيحها، والتي يمكن أن تمس المجالات التالية:

- إعادة النظر في كيفية تحديد سعر برميل البترول: بحيث يجب إعادة النظر في الطريقة المعتمدة حاليا من أجل تحديد سعر البرميل الواحد التي تقوم بحساب الوسط الحسابي لسعر البترول Saharan Blend. بدل هذه الطريقة، يجب احتساب سعر البرميل وفقا لمعايير دولية لكل من Dubai, Brent et WTI والتي تعطي متوسطا أكثر واقعية؛
- إصلاح طريقة عمل صندوق ضبط الموارد: للقيام بتعديلات موازنية يتطلب إعادة النظر في كيفية عمل الصندوق، مما سيؤثر بشكل مباشر وإيجابية على ترشيد الميزانية؛
- وضع قاعدة لتسقيف حجم الدين العام: ينبغي تسقيف حجم الدين العام بالمقارنة مع الناتج المحلي الخام، مما يسمح بالإدارة الجيدة للدين العام وتفاذي خروجه عن السيطرة. إن لهذه القاعدة تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني، ففي حالة الاستدانة المفرطة ستتأثر فرص البلد للولوج إلى الأسواق العالمية وخاصة تلك المالية منها.

2-1 إصلاح الإطار المؤسسي

تتركز هذه الإصلاحات على ثلاث ركائز هي:

- تسريع الإصلاحات المتعلقة بالميزانية بهدف تسهيل عملية تسيير الميزانية ليس بشكل سنوي فحسب بل متعدد السنوات، مما سيكرس المبدأ المؤسسي؛
- وضع ميزانية مبنية على الأداء وذلك في إطار الحوكمة الاقتصادية الجديدة: تقوم الحكومة من خلال الميزانية بدعم عدد من المؤسسات الاقتصادية مثل سونالغاز ومؤسسة النقل عبر السكك الحديدية، لذلك ينبغي إعادة النظر في كيفية تسيير هذه المؤسسات التي تكلف خزينة الدولة مبالغ ضخمة. على هذا الأساس، يمكن إدراج مؤشرات أداء على مستوى هذه المؤسسات بهدف إصلاح أنظمة الحوكمة الخاصة بها. بشكل أدق، يجب أن يرتبط حجم التمويل الذي تحصل عليه هذه المؤسسات

وكذلك حجم الامتيازات التي تحصل عليها بمستوى أدائها. كما يجب أن تخضع ممارسات ونتائج أداء هذه المؤسسات للتقييم الدوري؛

- إعادة توجيه النفقات العامة نحو المشاريع التي تضمن نمو اقتصاديا أعلى: وذلك لأنه من المعروف أن نفقات التسيير تشغل حيزا أكبر على حساب نفقات التجهيز. ينبغي إعادة النظر في هذا التوجه وإعطاء نفقات التجهيز القسط الأوفر من الميزانية مع ضمان كفاءة وتناغم هذه الأخيرة بما يضمن نمو وتطورا اقتصاديا شاملا. بالإضافة لما سبق، فإنه ينبغي وعند إعداد مخططات الاستثمار التي تمتد على عدة سنوات أن يأخذ بعين الاعتبار استخدام التجهيزات التي تحمل أحدث التكنولوجيات، الشيء الذي من شأنه أن يرفع الإنتاجية عبر مختلف القطاعات خصوصا تلك الإستراتيجية.

حتى تكتسب هذه الإصلاحات المصدقية اللازمة، ينبغي تطبيقها ومتابعتها بصرامة كبيرة من طرف هيئة مؤسساتية بناء على قوانين واضحة.

3-1 إصلاح الجباية

- تسريع عملية عصرنة الإدارة العمومية: وذلك عن طريق تكوين الموارد البشرية خاصة في هذه المرحلة التي تتطلب موارد بشرية تتوافق مع متطلبات السياسة الاقتصادية الجديدة. بالإضافة لذلك، ينبغي إعطاء رقم تعريف موحد لمختلف المؤسسات لضمان الحصول على نظام معلومات متكامل. يجب كذلك الانتقال إلى مرحلة التحويل الإلكتروني للأموال حتى عندما يتعلق الأمر بالعمليات المالية بين المواطن والدولة؛

- تحسين عملية تحصيل الضريبة على القيمة المضافة: ينبغي إعادة النظر في آليات تحصيل هذه الضريبة على القيمة المضافة خصوصا وأنها تمتلك أكبر وعاء ضريبي مقارنة من غيرها من الضرائب. على هذا الأساس وعلى الأقل خلال فترة 2016-2019، يجب الرفع من هذه الضرائب وخاصة على السلع الكمالية المستوردة، كما يجب مراجعة الإعفاءات الضريبية؛

- يجب العمل على تطوير الجباية المحلية التي تشهد انخفاض في الأداء (عائدها أقل بكثير من إمكانياتها)، وذلك عن طريق فرض ضرائب على العقار.

4-1 ترشيد النفقات العامة

تقوم الحكومة بتقديم مساعدات، دعم وإعفاء ضريبي لكل من المؤسسات الاقتصادية وللأفراد، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. إلا أن بعض هذه الميزات غير فعال وغير كفأة، و لا تؤثر إلا بشكل ضئيل على مسألة الفروقات الاجتماعية. من أجل ترشيد هذه النفقات يجب:

- تقييم مدى فعالية مختلف السياسات التحفيزية والتدعيمية والتي ستتحول إلى مجرد ريع بالنسبة للمستفيدين منها؛

- عدم تبنى أي قوانين تشريعية قد تحتاج إلى تمويل من طرف الميزانية بدون صياغة وتفعيل ميكانيزمات المتابعة والتقييم؛

بالإضافة إلى ذلك، وضع أجندة تحدد توقيت القيام بكل مرحلة من المراحل المبرمجة في إطار سياسة معينة، بحيث كل هذا يهدف إلى إيصال الدعم المالي إلى تلك الفئات التي هي حقا في حاجة إلى مساعدة.

5-1 المؤسسات القائمة على تسيير الشبكات

يقصد بها تلك المؤسسات المتخصصة في تسيير شبكات الكهرباء، الغاز، الماء، النقل عبر السكك الحديدية والاتصالات. هذه المؤسسات تحمل زبائنها أسعار أقل من التكلفة التشغيلية وذلك منذ عدة سنوات. هذا الأمر راجع إلى اعتبارات اجتماعية إلا أنه يحمل ميزانية الدولة عبئا لا يمكن تحمله لمدة أطول. لذلك وجب القيام بعدة إصلاحات:

- تقليص مخططات الاستثمار على مستوى هذه المؤسسات حتى تتماشى والمتطلبات الفعلية أو على الأقل حتى يتم البحث عن فرص تمويل أخرى خارج الميزانية؛

- زيادة أسعار الخدمات تدريجيا على مدار عدة سنوات من أجل تغطية التكاليف، الشيء الذي سيدفع المستهلك إلى ترشيد استهلاكه وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية أفضل؛

- إعادة النظر في كيفية حوكمة هذه الشركات أو المؤسسات عن طريق توضيح مهام كل الوزارة الوصية، المتعاملين الاقتصاديين، هيئات المراقبة وكذلك مختلف الأطراف التي تلعب دورا هاما في مسألة التمويل مثل البنوك، حيث ينبغي أن يصب كل التركيز على إعادة إعطاء هذه المؤسسات صلاحية التسيير الذاتي، لتقوم هذه الأخير باتخاذ القرارات التي تراها مناسبة، الشيء الذي من شأنه تحسين

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

مستوى فعاليتها الاقتصادية وكذا مكانتها التنافسية. يجب كذلك تحميل مسيري هذه المؤسسات المسؤولية اللازمة؛

- تحديد وتوضيح العلاقة بين الدولة المساهمة والمتعاملين، وذلك من خلال مجلس الإدارة ومن خلال عقد يتم تحديد فيه الأهداف المرجوة وكذلك صياغة الخطط المستقبلية.

المطلب الثاني: آفاق 2030: نحو تحول هيكلي للاقتصاد الوطني

تهدف الجزائر إلى أن تصبح قوة ناشئة، لذلك فإنها تعمل على وضع إستراتيجية على المدى البعيد.

1-2 الأهداف المسطرة

إن تبني هذه النظرة طويلة الأجل يتطلب تحقيق نسب مستدامة للنتائج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات وذلك بنسبة 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030، الشيء الذي سيسمح بتحقيق تنويع اقتصادي مبني على الإنتاجية. أما على صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني وتعزيز الصادرات خارج المحروقات، فإن أهم الأهداف المسطرة هي:

- زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الخام ب 2.3 مرات؛
- زيادة مساهمة الصناعات الإنتاجية في خلق القيمة المضافة (من 5.3% سنة 2015 إلى 10% سنة 2030)؛

- عصرنة القطاع الزراعي بما يضمن الأمن الغذائي، التنويع والقدرة على التصدير؛
- الانتقال الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل نمو استهلاك الطاقة السنوي إلى النصف (من 6% سنويا إلى 3% سنويا بحلول سنة 2030). وذلك بفضل سياسة الفعالية الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة، هذا ما يسمح بعقلنة الاستهلاك. بالإضافة لذلك، فهذا سيسمح بتخفيض استغلال الثروات الطبيعية ليتم الوصول إلى مرحلة لا تستخدم فيها الموارد الطبيعية الباطنية إلا للضرورة القصوى، بشكل يحفظ حقوق الأجيال القادمة؛

- تنويع الصادرات بهدف دعم النمو الاقتصادي في ظل انخفاض عائدات البترول؛
- خلال الفترة 2019-2030، تم تحديد السعر المرجعي لبرميل البترول في حدود 50 دولار، بحيث يهدف هذا التسعير إلى إعطاء فرصة أوفر للنشاط الاقتصادي الحقيقي حتى يساهم في النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

- تحقيق معدلات تضخم في حدود 5% سنويا، أما سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار فسيكون في حدود 110 دج للدولار الواحد، وذلك خلال 2020-2030.

2-2 النمو الاقتصادي المستهدف على مستوى القطاعات

بحلول سنة 2030، ينبغي على المؤسسات الاقتصادية تعويض ما نسبة 10% من القيمة المضافة التي يحققها حاليا قطاع المحروقات وقطاع الأشغال العمومية. هذه النسبة قد تبدو مبالغ فيها إلا أن حوالي 32 بلد ناشئ قد استطاع خلال الخمسين السنة الفارطة تحقيق هذا النوع من الانجازات، من بين هذه الدول هناك دول كانت تعتمد على الإيرادات البترولية. كما ينبغي على القطاعات الأخرى مثل الزراعة أن تحقق معدل نمو متوسط يقدر بـ 6.5% سنويا. أما القطاع التجاري، يجب عليه تحقيق معدل نمو متوسط يقدر بـ 7.4% سنويا. وينبغي على قطاع الأشغال العمومية أن يحقق معدل نمو متوسط سنوي بـ 1.7%. إن تنفيذ هذا المخطط يتطلب سرعة في التنفيذ الذي يعد أهم العوائق التي تواجه الاقتصاد، وتحرير المبادرات على مختلف الأصعدة.

3-2 التطور المطلوب في ما يخص نظام الاستثمار

إن نجاح العملية الانتقالية يتطلب الرفع من القدرة الإنتاجية لمختلف القطاعات باستخدام رؤوس الأموال التي تم تحصيلها من قطاع المحروقات. إن محاولات تحسين الإنتاجية يجب أن تمس كل من القطاع الخاص والعام بما في ذلك الإدارات العمومية. إن ترشيد استثمارات الإدارات العمومية يسمح ليس فقط بالرفع من الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وإنما بالتحكم في حجم الاستدانة. بحلول سنة 2025، ينبغي إعادة النظر في نفقات التجهيز عن طريق وضع نظام وطني للاستثمار في المعدات العمومية وعن طريق عقد شراكات في هذا المجال مع القطاع الخاص. إن الفعالية في استخدام رأس المال حسب النموذج الاقتصادي الجديد يمكن أن يتم كذلك من خلال:

- تحرير الاستثمار الخاص الذي يمكنه أن يقوي قاطرة النمو؛
- توطيد العلاقة بين الجامعة والمؤسسة بهدف ضمان نقل التكنولوجيا.

من أهم التحديات التي ستواجه إستراتيجية الاستثمار ضمن النموذج الجديد للنمو، هي:

- إعادة توجيه الاستثمارات العمومية نحو المؤسسات بهدف تخفيض الضغط على الخزينة العامة؛
- تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من أجل الرفع من القدرات الإبتكارية للمؤسسة الوطنية.

4-2 الملاءة الخارجية

تشكل الملاءة الخارجية تحديا كبيرا عندما يتعلق الأمر بتحقيق نمو اقتصادي عالي وعندما يتعلق الأمر بتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات. إذ أن حجم الواردات مرتبط بمستوى الناتج المحلي الخام والذي ينمو بمعدل 6.5% سنويا، في حين أن الصادرات والمتمثلة أساسا في المحروقات لا يتعدى معدل نموها السنوي 3%.

لتغطية هذا الفراغ في ميزان المدفوعات ولتطبيق إستراتيجية التنويع، يجب:

- وضع سياسة لتطوير الطاقات المتجددة كبديل للطاقات الحفورية؛
- الرفع من الصادرات خارج المحروقات ودعمها (الزراعة، الصناعة والخدمات)؛
- التقليل من الاستهلاك الداخلي للبترول والغاز، الذي من شأنه الرفع من حجم ما يمكن تصديره نحو الخارج. إذ أن الاستهلاك الداخلي يتراوح حاليا ما بين 6 إلى 7%، أما بحلول سنة 2030 فإنه من المزمع تخفيض هذه النسبة إلى 3%.

بحيث أنه إذ استمر الوضع على ما هو عليه فلن تتمكن خزينة الدولة من تحمل هذا العبء بحلول سنة 2020.

أما في ما يخص الواردات فإن المرونة المتوسطة للواردات مقارنة بالناتج المحلي الخام قاربت 1.92 ما بين 2010 و 2014. بالإضافة إلى ذلك، حجم الواردات اللازم لخلق 1 دج من الناتج المحلي الخام في تزايد مستمر منذ عقود. على هذا الأساس، ينبغي وضع ضوابط وفرامل لعملية الاستيراد لإنقاذ الوضعية وإطلاق نموذج نمو جديد مستدام. لذلك، فإن الهدف المسطر هو تخفيض وانطلاقا من سنة 2016 وعلى مدار 5 سنوات حجم الاستيراد إلى 28% ثم إلى 20% بحلول سنة 2030. فيما بين سنتي 2017 و 2021، تم تحديد معدل نمو الواردات بنسبة 2.4 سنويا ثم 4.2% من 2022 إلى غاية 2030. تجدر الإشارة هنا إلى الدور المهم الذي ينبغي على كل من قطاعي الزراعة والصناعة تأديته، فبالنسبة لاقتصادنا الوطني، يعتبر هذين القطاعين أساسيين كبديل لتعويض الصادرات البترولية. على هذا

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

الأساس، ينبغي على الاقتصاد الوطني وعلى الأقل خلال الفترة الانتقالية حتى سنة 2030 التغلب على القيود التالية:

- الوتيرة المتسارعة للعملية الانتقالية من الصادرات البترولية نحو الصادرات الصناعية خارج قطاع البترول؛
- تطور المديونية الداخلية في ظل انخفاض الإيرادات العامة نتيجة التراجع النسبي لقطاع المحروقات؛
- الاختلال الظرفي للملاءة الخارجية نتيجة النمو اللازم للواردات لدعم النمو، بحيث لا يمكن للأنشطة الصناعية الناشئة التخلص بسهولة من صادرات المحروقات؛
- الانتقال الطاقوي الذي من شأنه تخفيض الاستهلاك الداخلي للمحروقات وبالتالي الرفع من حجم الصادرات البترولية وربطها بالنظام الطاقوي العالمي الجديد.

المطلب الثالث: توصيات النموذج الجديد للنمو

بعدما تطرقنا في السابق إلى بعض تفاصيل النموذج الاقتصادي للنمو الجديد لأفاق سنة 2030، سنذكر في مايلي الست التوصيات الأساسية التي جاءت في هذا النموذج، والتي من شأنها المساهمة في تحقيق أهدافه:

1-3 تحفيز خلق المؤسسات في الجزائر

بالإضافة إلى الإجراءات الماكرو اقتصادية، قامت العديد من الدول بدعم هذه الإجراءات عن طريق وضع تحفيزات ميكرو اقتصادية. هذه الأخيرة قد تساعد على خلق عدد أكبر من المؤسسات في بيئة تنافسية وإعطاء فرصة أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بحيث يمكن هنا للحكومة أن تركز على بعض القطاعات الحساسة التي من شأنها قيادة النموذج الجديد. وذلك من خلال:

- مراجعة القانون الأساسي والأعضاء المكونين للجنة "ممارسة الأعمال في الجزائر" (Comité Doing Business): إن أحد أهم عوامل نجاح النموذج الجديد يكمن في تكليف هيئة أو لجنة تسهر على ذلك. هذه الهيئة تتمثل في مجلس المنافسة أو في لجنة أو مجلس "ممارسة الأعمال في الجزائر"، بحيث يجب أن يكون هذا الأخير تحت إمرة الوزير الأول الذي يعين أعضائه؛

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

- مواصلة إلغاء الإجراءات التي تعيق الإنشاء السريع للمؤسسات الاقتصادية: وذلك من خلال تقليص مختلف الإجراءات الإدارية، القضاء على البيروقراطية واستخدام تكنولوجيا الإعلام الآلي، وذلك من أجل تسهيل مناخ الأعمال؛
- تطوير المؤسسات التكنولوجية: إن دعم إنشاء مؤسسات التكنولوجية من شأنه المساعدة بشكل مباشر في دعم كل من قطاع الخدمات والصناعة. إلا أنه وبالرغم من مختلف محاولات الدولة لخلق مناخ مناسب لإنشاء الوكالة الوطنية للحضائر التكنولوجية ANPT، إلا أن هذا النوع من المنشآت مازال يعاني من ثقل الإجراءات.

2-3 تمويل الاستثمار

مازالت الجزائر تعاني إلى حد الآن من مشكل التمويل، كما أن أغلب استثماراتها تابعة للقطاع العام مما يعني أنها مموله من الخزينة العامة. إلا أن تحقيق أهداف النموذج يتطلب التحول نحو الاستثمار الخاص خارج قطاع الطاقة. على هذا الأساس ينبغي للإصلاحات أن تركز على النقاط التالية:

- وضع نظام وطني للاستثمار في البنى التحتية: مع مراعاة تحقيق الفعالية والجودة، تنويع مصادر التمويل عن طريق سوق السندات والاقتراض من الجمهور و إبرام عقود شراكة مع الدول العظمى مثل الصين بهدف الاستفادة من القدرات الابتكارية لمؤسساتها؛
- إصلاح النظام البنكي: حيث ينبغي على بنك الجزائر إعادة النظر في النظام البنكي الحالي وذلك عن طريق:

- فتح مجال المنافسة بين البنوك؛
- إنشاء بنك بريدي مبني على شبكة مؤسسة البريد وعلى تجربته في تسيير العمليات الجارية اليومية؛
- عصرنة المنتجات والخدمات المقترحة من طرف البنوك بهدف استقطاب رؤوس الأموال المتواجدة خارج النظام البنكي؛

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

- دعم قدرات البنوك في تسيير المخاطر المتعلقة بسعر الصرف، إعادة النظر في القوانين والإجراءات البنكية المختلفة خصوصا تلك المتعلقة بالحفاظ على حقوق مختلف الأطراف وتلك المتعلقة بالإفلاس.
- تطوير سوق رأس المال: إن انخفاض السيولة البنكية خلال السنوات الأخيرة أصبح يفرض على المؤسسات إيجاد طرق تمويلية بديلة. من بين أهم المصادر التمويلية المتاحة نجد تلك المتعلقة بالسوق المالي. على هذا الأساس، ينبغي على السلطات الوصية اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل السماح بانتعاش هذا السوق. من بين هذه الإجراءات نجد:

- إعادة النظر بشكل شامل في القوانين التي تنظم البورصة، رؤوس الأموال والاستثمار؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية التي تسمح للمؤسسات بطرح رأس مالها للتداول في البورصة وأيضا تلك التي تسمح لها بالاقتراض من الجمهور عن طريق طرح السندات.

3-3 السياسة الصناعية والتنوع

- بالإضافة إلى تسهيل مناخ الأعمال في الجزائر، ينبغي تسريع عملية التحويل الهيكلي للاقتصاد عن طريق تسهيل حركة مختلف عوامل الإنتاج. يمكن لكل هذا أن يتم من خلال:
- إعادة النظر في قانون العمل حتى يسمح هذا الأخير بالتوزيع الفعال لليد العاملة بشكل يخدم مصلحة الطرفين؛
 - إعادة تنظيم السياسة الصناعية في الجزائر بالشكل التالي:

- دعم القطاعات التي تملك ميزات تنافسية طبيعية سواء على المستوى الدولي أو الوطني، مثل الزراعة، تربية المواشي والمناجم، والتي تملك ميزات تنافسية صناعية مثل الإلكترونيك والاقتصاد الرقمي، وذلك بهدف خلق قيمة مضافة؛
- الاستبدال التدريجي للسلع المستوردة بالسلع المحلية، مع مراعاة الحفاظ على تلك المواد الأولية المستوردة الغير القابلة للاستبدال.

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات
المالية لضمان استدامة سياستها المالية

4-3 إنشاء مناطق صناعية متخصصة عبر مختلف أقطار الوطن

ينبغي إعادة النظر في مواقع إنشاء المناطق الصناعية عبر القطر الوطني بشكل يتماشى والميزات الاقتصادية التي توفرها كل منطقة من مناطق الوطن. إذ أنه من الضروري:

- مراجعة طرق تسيير وحوكمة العقار الصناعي عن طريق إعادة التوزيع الجيد والمدروس للمهام بين وزارة الصناعة والوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري (ANIREF)؛
- مراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري المتعلقة بكيفية تسيير العقار الصناعي؛
- إعطاء المزيد من الصلاحيات في توزيع العقار الصناعي للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري؛
- إدراج الحضائر التكنولوجية والخبرات الجامعية في محفظة الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري؛
- وضع برنامج جديد لدعم التطور الصناعي في المستقبل.

5-3 ضمان أمن وتنوع الموارد الطاقوية

- إن نجاح عملية الانتقال الطاقوي في الجزائر سيضمن لها الأمن الطاقوي والتنوع الصناعي. لذلك، ينبغي لهذه السياسة الانتقالية أن تركز حول:
- وضع برنامج فعالية طاقوية، ومن أجل إعطاء هذا البرنامج طابعا عمليا ينبغي:

- إدراج ثقافة التدقيق الطاقوي وكذا إدراج برنامج اقتصاد الطاقة؛
- تشخيص الأداء الطاقوي لمختلف الوحدات السكنية التي سيتم تسليمها؛
- دعم إنشاء المؤسسات المتخصصة في الخدمات الطاقوية؛
- إنشاء "وكالة الفعالية والابتكار الطاقوي" بهدف تسيير كل البرامج المتعلقة ببرامج المتعلقة باقتصاد الطاقة، بالإضافة إلى تسيير كل البرامج التدميمية والتسهيلية الممنوحة في هذا الإطار. هذه الوكالة يجب أن تنشط تحت رعاية وزارة الصناعة.

- وضع برنامج صناعي وتكنولوجي يهدف إلى تطوير الطاقات المتجددة والحفاظ على الأمن الطاقوي، بحيث يمكن تجسيد هذا البرنامج من خلال تطوير:

- معارف علمية دقيقة فيما يخص التزويد بالطاقات المتجددة بما فيها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛
- مخطط متابعة مستمر لمختلف التكاليف المرتبطة بالقطاع الطاقوي المتجدد بما فيها تكاليف الألواح الشمسية، تكاليف محطات طاقة الرياح...إلخ. بالإضافة إلى متابعة أحدث التكنولوجيات في هذا المجال؛
- المعارف والتنبؤات الخاصة بتطورات الأسواق العالمية في مجال الطاقات المتجددة.

6-3 حوكمة النموذج الجديد للنمو

ينبغي على السلطات الوصية تبني نظرة جديدة فيما يخص سياسة النمو الجديدة والتي يتم فيها بالإضافة إلى الاهتمام بأهم القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية:

- خلق ديناميكية تواصل جديدة بين السلطات العمومية والمؤسسات الاقتصادية وذلك عن طريق تقليص الضبابية في التسيير وفي اتخاذ القرارات. بالإضافة إلى دعم الابتكار التكنولوجي باعتباره أحد المجالات التي يمكن فيها للجزائر تقديم ميزات تنافسية على المستوى الدولي؛
- إنشاء نظام وطني للاستثمار في مجال التجهيزات العمومية. إذ أنه من غير الممكن المواصلة في اعتبار الاستثمار العمومي على أنه مجموع المشاريع التي تقوم بها الدولة في مختلف القطاعات في إطار "برنامج التجهيز" مهما كان مدة الانجاز. على هذا الأساس، فإن النظام الوطني للاستثمار يهدف إلى تقليص تكاليف مشاريع الاستثمار، تحسين مدة تنفيذ هذه المشاريع وتعظيم منافع الاستثمار العام. هذا النظام من شأنه أيضا التأثير إيجابا على النمو الاقتصادي وعلى التطور الاجتماعي. من أجل ذلك، ينبغي القيام بعملية تدقيق شاملة للصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية CNED وذلك بهدف دعم هذه الهيئة في أداء مهامها المتمثلة أساسا في المساهمة والتحكم في تكاليف إنجاز وتجهيز مختلف مشاريع الاستثمار العام؛

الفصل الثالث: الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الصدمات

المالية لضمان استدامة سياستها المالية

- إنشاء نظام وطني للمعلومات الإحصائية: حيث تم تكليف المجلس الوطني للإحصاء بتولي عملية تسيير وتقوية نظام الإحصائيات الوطني، إلا أن هذه العملية تتطلب مساهمة كل الأطراف الفاعلة التي لها علاقة بهذا النظام. ينبغي على المجلس أن يقوم بإعادة تنظيم وتطوير النظام الوطني للمعلومات الإحصائية وأن يعيد النظر في إستراتيجية جديدة بهدف إعطائه مزيدا من الديناميكية؛
- تقييم دوري للسياسات العمومية؛
- الإدارة الاقتصادية: لا يمكن للإصلاحات الاقتصادية أن تنجح إن لم تكن مرفوقة بإدارة فعالة لمختلف الوكالات المسؤولة عن تنفيذ هذه الإصلاحات. إذ قد ينتهي المطاف بأحسن السياسات العمومية بالفشل في حال عدم وجود هيئات قادرة على متابعة سير هذه الأخيرة. في هذا الإطار، يمكن إنشاء خلية إصلاح وعصرنة الإدارات تحت رعاية الوزير الأول، حيث تهدف هذه الخلية لزراع ما يعرف بالإدارة العمومية الجديدة (NPA) .

الخلاصة

من بعد ما سبق التطرق إليه في هذا الفصل، يمكن التوقف على أهم النقاط التالية:

- يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات من أهم الوسائل التي استخدمتها السلطات الجزائرية، والذي ساهم في تخفيض المديونية بشقيه الداخلي والخارجي، وذلك بالنظر إلى المبالغ الهامة التي خصصت لتسديد الدين العام، وهذا ما يعرب على نية الجزائر في التخلي عن الدين العام لتمويل ميزانيتها؛
- كما لعب صندوق ضبط الموارد دور هام في تمويل عجز الميزانية والتصدي للصدمات التي تعرض لها رصيد الميزانية خلال الفترة 2000-2015. وذلك بعدما، توسعت أهداف الصندوق سنة 2006 لتشمل تمويل عجز الميزانية على حساب الدين العام؛
- من أجل ضبط أوضاع المالية العامة، قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات لعصرنة نظام الميزانية العامة وهذا نظرا للعيوب والنقائص التي تشوب نظام الميزانية الحالي. بحيث تهدف إلى تصحيح الاختلال بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وذلك من خلال استغلال الموارد بشكل فعال، زيادة قدرتها على تأدية مهامها المتعلقة بتسيير الإنفاق العام وكذا تلك المتعلقة بتطبيق السياسات الاقتصادية للدولة؛
- تهدف الجزائر من خلال تبنيها نموذج نمو اقتصادي جديد والذي تم اعتماده سنة 2016 إلى ضمان نمو اقتصادي متسارع وعدالة اجتماعية دون الاعتماد على الثروة النفطية، و بالتالي ضمان استدامة مواردها وضمان قدرتها على تحمل عجز الميزانية. وذلك من خلال تهيئة الظروف وتنويع اقتصادي مبني على الإنتاجية وتسهيل مناخ الأعمال في الجزائر. من أجل تنفيذ هذه النظرة الجديدة التي تكون عبر ثلاث مراحل، يقدم النموذج توصيات مجمعة في ستة محاور "إستراتيجية من شأنها المساهمة في تحقيق أهدافه المرجوة.

الفصل

الرابع

تمهيد

نتيجة الارتفاع الملحوظ لأسعار النفط في الأسواق العالمية منذ سنة 2000، شرعت الجزائر في خوض تجربة تنمية جديدة. بحيث انتهجت الجزائر سياسة انفاقية توسعية ذات طابع كينزي، وذلك بغية تفعيل القطاعات الإستراتيجية كالزراعة، الصناعة والخدمات، تنشيط الطلب الكلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

من أجل ما سبق يستوجب على الحكومة دراسة وتحليل ما إذا كانت سياستها المالية تمشي على مسار مستدام. وذلك من أجل معرفة، مدى قدرتها على ملاحقة تيار الإنفاق العام المتزايد، قدرتها على مواصلة تمويل سياساتها التنموية والوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية في ظل الصدمات النفطية. هذا خاصة وأن الجزائر في حاجة إلى رأس مال لدعم البنى التحتية وتنويع اقتصادها وزيادة وتيرة الاستثمارات العامة والخاصة.

من أجل تحليل و اختبار مدى استدامة السياسة المالية في الجزائر ومعرفة مدى مساهمة الإجراءات والإصلاحات المذكورة سابقا في ضمانها، سنقوم من خلال هذا الفصل ب:

- دراسة تحليلية تقييمية للسياسة المالية المطبقة خلال الفترة 2000-2015؛
- دراسة قياسية لاختبار مدى استدامة السياسة المالية في الجزائر، وذلك من خلال:
 - اختبار شرط قيد الموازنة ما بين الأزمات للاستدامة المالية، وذلك باستخدام الأساليب المذكورة سلفا؛
 - تقدير دالة رد الفعل الموازنة لاختبار شرط الاستدامة المالية الذي اقترحتها BONH (1998)، وذلك بالاعتماد على النموذج VECM.

المبحث الأول: تقييم السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة [2015-2000]

سنتناول في هذا المبحث باختصار البرامج التنموية من سنة 2000 حتى سنة 2015، بالإضافة لذلك سنقوم بدراسة تحليلية لتطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال نفس الفترة.

المطلب الأول: برامج الإنعاش الاقتصادي من 2000 إلى 2015

كان للأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر سنة 1986 وحتى الأزمة السياسية خلال التسعينات أثر كبير على معدلات النمو الاقتصادي، فمثلا سجل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سالبة سنة 1993 و 1994 (-2.1 و -0.7)، بالإضافة لمعدلات البطالة التي شهدت ارتفاعا وذلك بسبب تراجع نسب الاستثمارات بعد الأزمة الاقتصادية، بحيث ارتفعت معدلات البطالة من 9.7% سنة 1985 إلى 29.3% سنة 1999¹. فبسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية كان على الجزائر الدخول في سياسة اقتصادية جديدة سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي، فقد تم تنفيذ هذه السياسة من خلال ثلاث برامج تنموية و هي:

1) برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)²

من أجل تجسيد هذا البرنامج تم تخصيص مبلغ مالي قدره 525 مليار دج، بحيث كان التوزيع القطاعي لهذا البرنامج على النحو التالي: الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية 40.1%، التنمية المحلية والبشرية 38.8%، دعم القطاع الفلاحي والصيد البحري 12.4% (بالإضافة لذلك استفاد القطاع الفلاحي من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA))، ودعم الإصلاحات بنسبة 8.6%. بحيث هدف هذا البرنامج إلى:

- زيادة الإنفاق الاستثماري لتدارك التأخر الحاصل بسبب الأزمة الاقتصادية لسنة 1986؛
- تحسين الظروف المعيشية للمواطن خاصة سكان الريف؛
- دعم و تعزيز تنافسية المؤسسات العامة والخاصة؛
- بالإضافة الى ذلك هدف هذا البرنامج إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي بحيث نلاحظ أن معدلات النمو ارتفعت من 2.4% سنة 2000 إلى 6% سنة 2004، وتخفيض

¹ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي و معدلات البطالة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

² المعلومات بالأرقام تم اعتمادها من تقارير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي.

معدلات البطالة التي بدورها شهدت انخفاضا من 30% سنة 2000 إلى 17% سنة 2004.

(2) البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الخماسي الأول) (2005-2009)

جاء هذا البرنامج تكملنا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، بحيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قدر بـ 4202.7 مليار دج لتمويل خمس برامج تنموية فرعية موزعة كالتالي: برنامج تحسين الظروف المعيشية (السكن، التعليم، ...) بنسبة 45.5%، برنامج تطوير الهياكل القاعدية 40.5%، برنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8%، برنامج تحسين الخدمة العمومية بنسبة 4.8%، وبرنامج تطوير تكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال بنسبة 1.2%. إن أهم ما هدف إليه هذا البرنامج هو:

- رفع المعدلات النمو الاقتصادي لإتمام ما جاء به البرنامج الأول، وذلك بتحسين المستوى المعيشي للمجتمع الجزائري سواء من الناحية الصحية والأمنية والتعليمية أو من ناحية توسيع وتحديث الخدمات العامة والمواصلات؛
- بالإضافة إلى تشييد وتطوير البنى التحتية وترقية المستوي التعليمي والمعرفي والاستثمار التكنولوجي، وبالتالي تطوير الموارد البشرية.

(3) برنامج توطيد النمو (المخطط الخماسي الثاني) (2010-2014)

المبلغ الذي تم تخصيصه لانجاز هذا البرنامج قدر بحوالي 21214 مليار دج، بحيث يتضمن 9700 مليار دج لاستكمال المشاريع السابقة و 11534 مليار دج لإطلاق مشاريع جديدة، أين تم توزيعه على مختلف القطاعات بالنحو التالي: 45.50% لتحسين الظروف المعيشية للسكان، 38.55% تطوير الهياكل القاعدية و 16.05% لدعم التنمية الاقتصادية⁽¹⁾. من بين أهم الأهداف التي سعى هذا البرنامج إلى تحقيقها نذكر:

- تعزيز التنمية البشرية من خلال بناء منشآت للتربية وطنية، للتعليم العالي، الصحة والسكن، عصرنة الإدارة العمومية؛
- تطوير الهياكل القاعدية والتنمية الصناعية مثل الموانئ و المطارات وغيرها، توسيع شبكة الطرقات والسكك الحديدية. بالإضافة إلى انجاز

⁽¹⁾ بيان اجتماع مجلس الوزراء، " برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 " ، الجزائر، 2010.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لاستدامة السياسة المالية في الجزائر

محطات جديدة لتوليد الكهرباء، لتصفية المياه صالحة لشرب، تحديث المؤسسات العمومية وإنشاء مناطق صناعية؛

- دعم التنمية الفلاحية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، وذلك بغية خلق مناصب الشغل.

المطلب الثاني: تقييم السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

سنحاول من خلال هذا المطلب تقييم أحد أهم أدوات السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و سنة 2015، و المتمثلة في السياسة الإنفاقية.

الجدول رقم 4-1: تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000-2015)

(الوحدة مليار دج)

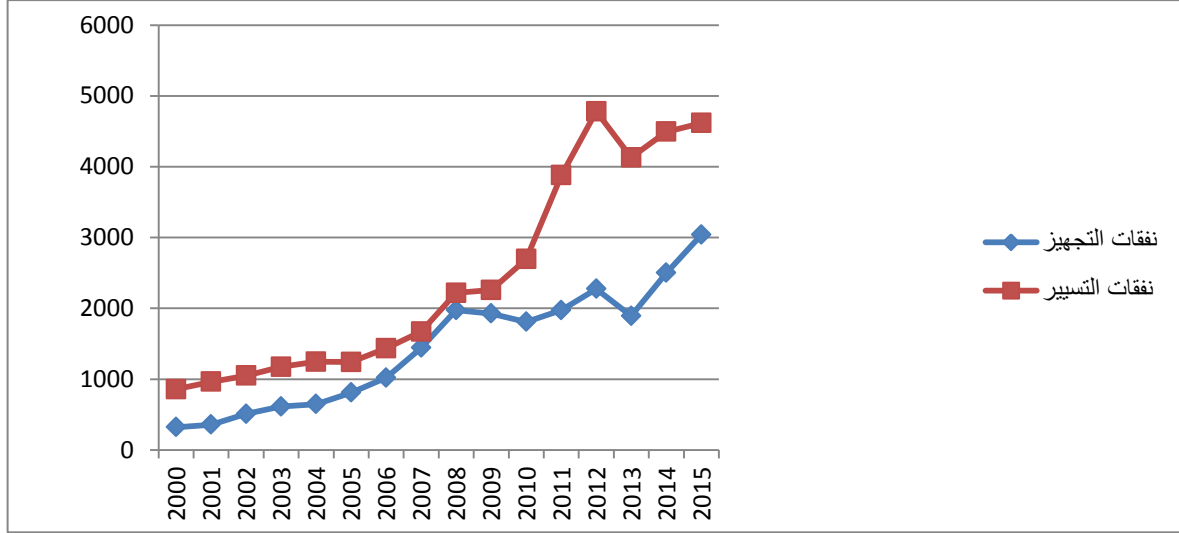
| السنة | مجموع النفقات العامة | نفقات التسيير | نفقات التجهيز | نفقات التسيير / مجموع النفقات | نفقات التجهيز / مجموع النفقات | نسبة التغيير في النفقات العامة |
|-------|----------------------|---------------|---------------|----------------------------------|----------------------------------|-----------------------------------|
| 2000 | 1178 | 856,2 | 321,9 | 72,68% | 27,33% | / |
| 2001 | 1519,3 | 963,6 | 357,4 | 63,42% | 23,52% | 28,97% |
| 2002 | 1540,9 | 1050 | 510 | 68,14% | 33,10% | 1,42% |
| 2003 | 1786,8 | 1173,8 | 612,9 | 65,69% | 34,30% | 15,96% |
| 2004 | 1891,8 | 1245,4 | 646,3 | 65,83% | 34,16% | 5,88% |
| 2005 | 2052 | 1241,4 | 810,6 | 60,50% | 39,50% | 8,47% |
| 2006 | 2452,7 | 1435,2 | 1019,2 | 58,52% | 41,55% | 19,53% |
| 2007 | 3108,5 | 1672 | 1442,3 | 53,79% | 46,40% | 26,74% |
| 2008 | 4144 | 2218 | 1973,3 | 53,52% | 47,62% | 33,31% |
| 2009 | 4224,8 | 2259,5 | 1925,8 | 53,48% | 45,58% | 1,95% |
| 2010 | 4512,8 | 2694,5 | 1807,9 | 59,71% | 40,06% | 6,82% |
| 2011 | 5853,6 | 3879,2 | 1974,4 | 66,27% | 33,73% | 29,71% |
| 2012 | 7058,2 | 4782,6 | 2275,5 | 67,76% | 32,24% | 20,58% |
| 2013 | 6024,1 | 4131,5 | 1892,6 | 68,58% | 31,42% | -14,65% |
| 2014 | 6 980,30 | 4494,3 | 2501,4 | 64,39% | 35,84% | 15,87% |
| 2015 | 7 656,30 | 4617 | 3039,3 | 60,30% | 39,70% | 9,68% |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

من خلال تحليلنا للسياسة الإنفاقية المتبعة خلال فترة 2000-2015 نلاحظ ارتفاع مستمر للنفقات سواء نفقات التسيير أو التجهيز (من 1178 مليار دج سنة 2000 إلى 7656.3 سنة 2015) باستثناء سنة 2013 أين كان انخفاض بنسبة 14.65%.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه هيمنة نفقات التشغيل على حساب نفقات التجهيز، فرغم الاهتمام الكبير الذي أعطته الحكومة لنفقات التجهيز من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي إلا أنها تبقى تمثل نسب أقل من مجموع النفقات، بحيث لم تتعدى نسبة نفقات التجهيز 47% من إجمالي النفقات طيلة الفترة الممتدة ما بين 2000-2015.

الشكل رقم 1-4: تطور نفقات التشغيل و التجهيز للفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 1-4.

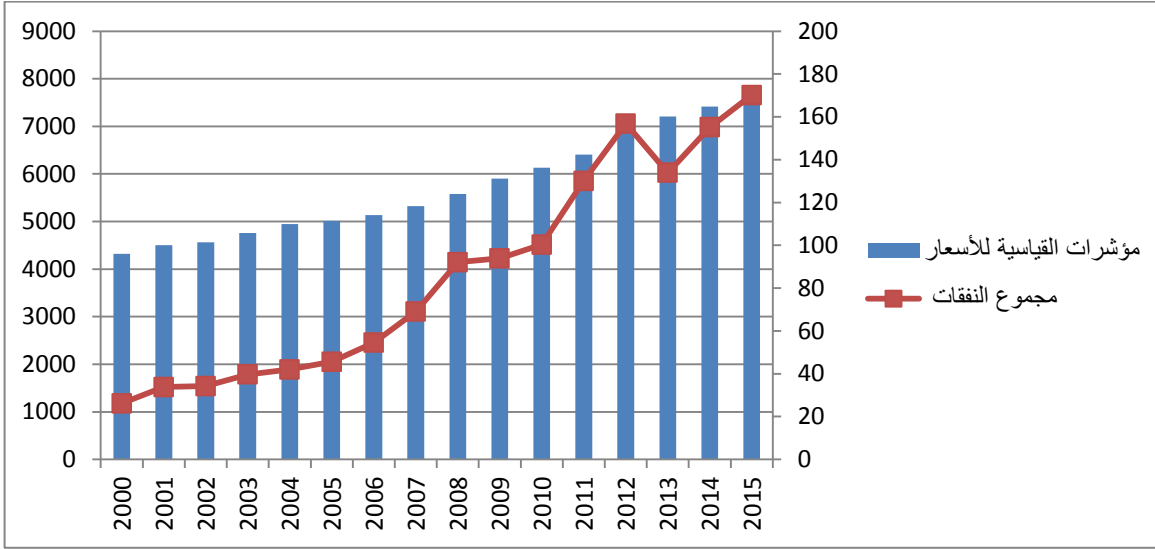
كما نلاحظ وجود ظاهرة تزايد مستمر للنفقات العامة خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2015. بحيث يمكن تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق لعدة عوامل التي ساهمت في هذه الظاهرة، والتي نذكر منها:

- تطور المستوى العام للأسعار

يمكن أن يساهم الارتفاع في المستوى العام للأسعار في زيادة النفقات العامة مثلا من خلال ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية التي تؤدي إلى ارتفاع النفقات الاستثمارية وزيادة الأجور التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع نفقات التشغيل.

فمن خلال الشكل رقم 2-4 يتبين لنا تزايد النفقات العامة بنفس الوتيرة مع مؤشرات الأسعار، مما يمكننا القول أن الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار ساهم في تزايد النفقات خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم 4-2: تطور النفقات العامة و مؤشرات الأسعار للفترة 2000-2015

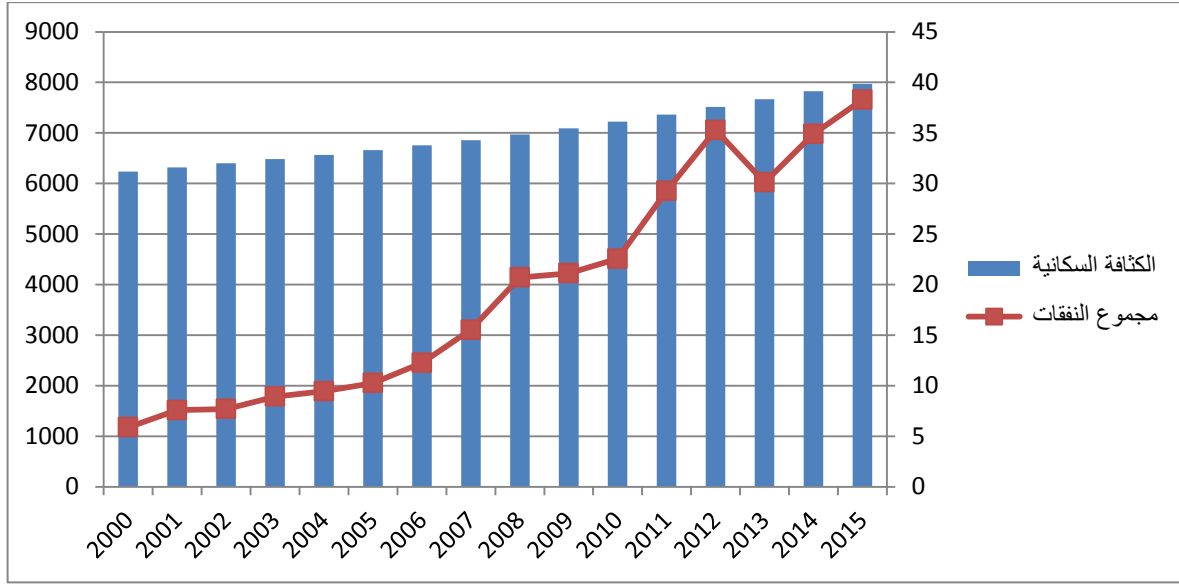


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة (مؤشرات الأسعار بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء).

- النمو الديمغرافي:

نلاحظ من خلال الشكل التالي أن الزيادة في عدد السكان تتماشى و الزيادة في النفقات العامة، وهذا لأن بعض النفقات العامة مرتبطة ارتباط شديداً بالسكان: كالتنفقات المتعلقة الصحة، نفقات التعليم، نفقات المواصلات... وغيرها. فكلما ارتفع عدد السكان كانت الحكومة ملزمة على زيادة نفقاتها لمواجهة الحاجيات المتزايدة للسكان.

الشكل رقم 4-3: تطور النفقات العامة و الكثافة السكانية للفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة (الكثافة السكانية بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي).

- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي:

سنحاول دراسة دور معدلات الناتج المحلي في زيادة النفقات العامة من خلال الميل المتوسط والميل الحدي، بحيث يعتبران هذان الأخيران من بين المعالم التي تفسر ظاهرة تزايد النفقات العامة.

يمثل الميل المتوسط تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الخام، أي ما يتم تخصيصه من الناتج المحلي الخام لتغطية النفقات العامة، بحيث يمكن القول من خلال الجدول أدناه أن الميل المتوسط شهد ارتفاعا على العموم.

أما الميل الحدي يعبر عن نسبة التغير في النفقات العامة بالنسبة للتغير في الناتج المحلي الخام، أي نسبة الزيادة في الناتج المحلي الخام التي خصصت لزيادة الإنفاق. فمثلا في سنة 2007 عند زيادة الناتج المحلي ب 1 دج فهذا أدّى إلى زيادة النفقات ب 0.77 دج.

بحيث نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن معظم قيم الميل الحدي موجبة مما يبين وجود زيادة في النفقات العامة نتيجة الزيادة في الناتج المحلي الخام.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي الخام قد ساهم في زيادة النفقات العامة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و 2015.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لاستدامة السياسة المالية في الجزائر

الجدول رقم 4-2: الميل المتوسط و الحدي خلال الفترة (2000-2015)

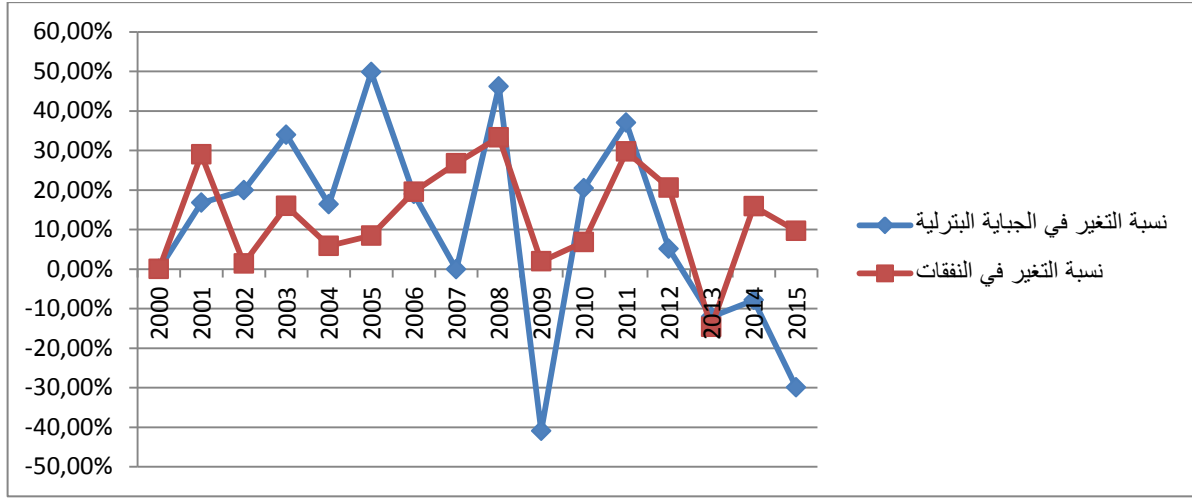
| السنة | الميل المتوسط | التغير في الناتج المحلي الخام | التغير في النفقات | الميل الحدي |
|-------|---------------|-------------------------------|-------------------|-------------|
| 2000 | 29% | | | |
| 2001 | 36% | 103,6 | 341,3 | 3,29 |
| 2002 | 34% | 295,7 | 21,6 | 0,07 |
| 2003 | 34% | 729,5 | 245,9 | 0,34 |
| 2004 | 28% | 1 496,8 | 105 | 0,07 |
| 2005 | 27% | 812,9 | 160,2 | 0,20 |
| 2006 | 29% | 939,6 | 400,7 | 0,43 |
| 2007 | 33% | 851,3 | 655,8 | 0,77 |
| 2008 | 38% | 1 690,8 | 1035,5 | 0,61 |
| 2009 | 42% | -1 075,7 | 80,8 | 0,08 - |
| 2010 | 38% | 2 023,6 | 288 | 0,14 |
| 2011 | 40% | 2 596,9 | 1340,8 | 0,52 |
| 2012 | 44% | 1 620,2 | 1204,6 | 0,74 |
| 2013 | 36% | 435,1 | -1034,1 | 2,38 - |
| 2014 | 41% | 561,3 | 956,2 | 1,70 |
| 2015 | 43% | 471,9 | 676 | 1,43 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

- ارتفاع أسعار البترول

يرجع تزايد معدلات الإنفاق العام في الجزائر إلى تحسن الوضعية المالية للدولة وارتفاع حصة الإيرادات العامة بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أغرى الحكومة في التوسع في الإنفاق الحكومي. من الشكل الموالي نلاحظ أنه كلما حققت الإيرادات معدلات نمو مرتفعة أو منخفضة فهذا ينعكس على النفقات العامة، فمثلا في سنة 2009 عندما حدثت صدمة في الإيرادات فهذا أدى لانخفاض النفقات العامة.

الشكل رقم 4-4: تطور النفقات العامة و الجباية البترولية للفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة.

- برامج الإنعاش الاقتصادي:

أدت برامج الإنعاش الاقتصادي بالإنفاق الحكومي لأعلى مستوياته، وذلك بسبب المبالغ الضخمة التي خصصت لتحسين الظروف المعيشية للسكان وخاصة سكان الريف (الصحية، السكنية، التعليمية..). وتطوير القواعد الهيكلية ودعم التنمية الصناعية و الفلاحية ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وغيرها؛

- أسباب سياسية:

حيث قامت الحكومة الجزائرية في الكثير من المرات بتوسيع نفقاتها في عدة مجالات سواء كانت إنتاجية أو لا وذلك بهدف امتصاص الضغط الاجتماعي وتفادي الاضطرابات السياسية والاجتماعية. وهذا مثل ما حدث سنة 2011، أين شهدت الجزائر احتجاجات شعبية طالبت بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

المطلب الثالث: سياسة الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2015)

قامت الجزائر خلال الفترة 2000-2015 بعدة إجراءات من أجل زيادة وتحسين هيكل إيراداتها، والتي من أهمها:¹

¹ تكارلي صوفيا نبيلة، أثر تسيير المالية العمومية على أداء الحكمة المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2018، ص:

- إلغاء بعض الشروط وتقليص مدة دراسة ملفات تعويض الرسم على القيمة المضافة سنة 2015، وذلك بهدف تخفيف الإجراءات المتعلقة بتعويض الفوائض الخاصة بالرسم على القيمة المضافة؛
 - تقليص مدة إعداد وتسليم رخص الاستيراد للمستثمرين بما لا يتعدى مدة 15 يوم (التعليمية رقم 417 الصادرة من طرف المديرية العامة للجمارك بتاريخ 2015/01/14)؛
 - مضاعفة الاتفاقيات مع أصحاب العلامات التجارية بهدف محاربة التقليد؛
 - مراجعة النظام الضريبي الجزائري من خلال: مراجعة الحد الأدنى للضريبة الجزافية من 10 ملايين دج ليصبح 30 مليون دج، بالإضافة إلى تعديل الحد الأدنى المتعلق بالخضوع للرسم على القيمة المضافة بما يتماشى مع ذلك؛ إلغاء النظام المبسط وكذلك المعدل النسبي 20 % ابتداء من تاريخ 01 جانفي 2015؛
 - إنجاز ما يقارب 80 مركز مراقبة حدودية متقدمة إلى غاية 2017 ، سواء كان ذلك على الحدود الشرقية أو الغربية للبلد، البعض قد تم استلامه في حين أن البعض الآخر مازال قيد الإنجاز؛
 - إنشاء موقع إلكتروني يسهل على المؤسسات عملية الحصول على رقم التعريف الجبائي NIF. بالإضافة إلى إطلاق تطبيق رقمي يسمح للمؤسسات الاقتصادية بالتأكد من صحة المعلومات المقدمة من طرف زبائنهم؛
 - توسيع نظام معلومات المديرية العامة للجمارك على المستوى الوظيفي والجغرافي بالإضافة إلى إدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الأكثر حداثة على مستوى الإدارات الجمركية؛
 - تأسيس المجلس الوطني للجباية سنة 2012 الذي يتولى مسؤولية تقييم النظام الضريبي على أساس التنمية الاقتصادية الوطنية ، واقتراح إجراءات مالية لمرافقة ودعم التنمية الاقتصادية ، وإصدار الآراء بشأن جميع مسائل المالية المحالة له. بحيث يعتبر هذا المجلس مساحة تبادل بين إدارة الضرائب والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الذين سيدرسون انشغالاتهم ومشاكلهم فيما يتعلق بالنظام الضريبي.
- لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة مدى نجاح الحكومة الجزائرية في تحسين هيكل إيراداتها وتخليصه من التبعية النفطية.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لاستدامة السياسة المالية في الجزائر

الجدول رقم 4-3: تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2015)

(الوحدة مليار دج)

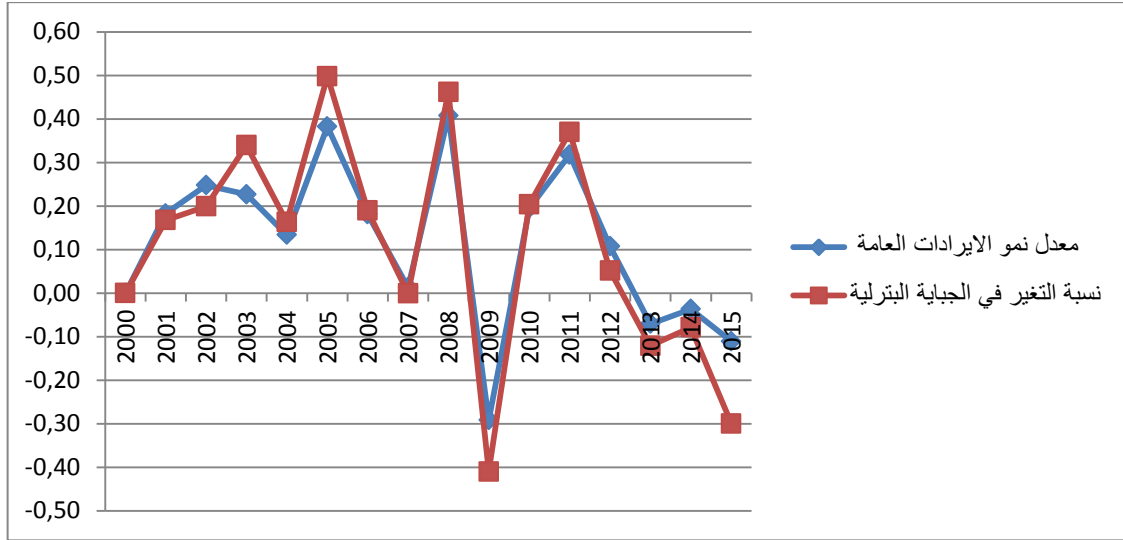
| السنة | مجموع الإيرادات العامة | الجباية البترولية | الجباية العادية | جباية البترولية/ مجموع الإيرادات | جباية العادية/ مجموع الإيرادات | نسبة التغيير في الإيرادات العامة |
|-------|------------------------|-------------------|-----------------|----------------------------------|--------------------------------|----------------------------------|
| 2000 | 1086,57 | 720 | 366,57 | 66,26% | 33,74% | / |
| 2001 | 1285,049 | 840,6 | 444,449 | 77,36% | 40,90% | 18,27% |
| 2002 | 1603,2 | 1007,9 | 489,901 | 62,87% | 30,56% | 6,49% |
| 2003 | 1966,6 | 1350 | 594,6 | 68,65% | 30,23% | 22,67% |
| 2004 | 2229,7 | 1570,7 | 644,1 | 70,44% | 28,89% | 13,38% |
| 2005 | 3082,6 | 2352,7 | 730 | 76,32% | 23,68% | 38,25% |
| 2006 | 3639,8 | 2799 | 840,8 | 76,90% | 23,10% | 18,08% |
| 2007 | 3687,8 | 2796,8 | 890,9 | 75,84% | 24,16% | 1,32% |
| 2008 | 5190,5 | 4088,6 | 1101,9 | 78,77% | 21,23% | 40,75% |
| 2009 | 3676 | 2412,7 | 1259,7 | 65,63% | 34,27% | -29,18% |
| 2010 | 4392,9 | 2905 | 1477,4 | 66,13% | 33,63% | 19,50% |
| 2011 | 5790,1 | 3979,7 | 1810,4 | 68,73% | 31,27% | 31,81% |
| 2012 | 6411,3 | 4184 | 2227,2 | 65,26% | 34,74% | 10,73% |
| 2013 | 5957,5 | 3678,1 | 2279,4 | 61,74% | 38,26% | -7,08% |
| 2014 | 5738,40 | 3388,4 | 2349,9 | 59,05% | 40,95% | -3,68% |
| 2015 | 5103,10 | 2373,5 | 2729,6 | 46,51% | 53,49% | -11,07% |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

بالاعتماد على الجدول أعلاه نلاحظ تسجيل فوائض في الجباية البترولية، حيث سجلت انتقال من 720 مليار دج سنة 2000 إلى 4088.6 مليار دج سنة 2008 (78.77% من مجموع الإيرادات)، ثم سجلت انخفاض سنة 2009 وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي بقيت بواردها ونتائجها السلبية مستمرة حتى سنة 2010 (انخفاض أسعار البترول من 94.1 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 61 دولار للبرميل سنة 2009). ثم عادت للارتفاع من 2905 مليار دج سنة 2010 إلى 4184 مليار دج سنة 2012، إلا أن الجباية البترولية شهدت تناقص بعدها حتى سنة 2015 أين انخفضت إلى 2373.5 مليار دج، وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول منذ نهاية سنة 2014 (من 110 دولار للبرميل نهاية 2014 إلى 63 دولار بداية 2015 مع تزامن انخفاض طفيف في حجم المحروقات المصدرة).

من خلال ما سبق يتبين لنا دائما هيمنة الجباية البترولية على الإيرادات العامة وهذا ما يفسره الشكل رقم 4-5 ويؤكد لنا تبعية الاقتصاد الجزائري لمداخل البترول، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية. وهذا لأن الجباية البترولية تعتبر موردا غير مستدام، وذلك لارتباطها بعدة عوامل خارجية أخرى كسعر الصرف والطلب على المحروقات في الأسواق العالمية.

الشكل رقم 4-5: مقارنة بين الإيرادات العامة و الجباية البترولية للفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الدراسة.

أما فيما يخص الجباية العادية نلاحظ التزايد المستمر في مبالغ الجباية العادية طوال المدة الممتدة بين 2000 و 2015 (من 366,57 مليار دج إلى 2729,6 مليار دج)، بحيث كانت نسب الجباية العادية مرتفعة على العموم فقد وصلت ل 53.49% سنة 2015 و قد يعود هذا الارتفاع بسبب برامج الإنعاش التي تسعى لزيادة الاستثمار و زيادة الأجور.

رغم هذا التزايد في نسب الجباية العادية إلا أنها تبقى تمثل نسب متواضعة من مجموع الإيرادات مقارنة بالجباية البترولية ، وذلك رغم الإصلاحات الضريبية التي عمدت إليها الحكومة لتنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة فعالية النظام الضريبي وتبسيطه وعصرنته.

الجدول التالي يوضح الضغط الضريبي، بحيث يبين العلاقة بين الإيرادات العادية والنتائج المحلي الخام، كما يبين نسبة تغطية الإيرادات العادية للنفقات العامة للدولة. يؤكد لنا ضعف الدور الذي تلعبه الجباية العادية، بحيث نلاحظ أن الجباية العادية في الميزانية العامة لا تتعدى نسبة تغطيتها للنفقات العامة خلال الفترة الممتدة بين 2000-2015 نسبة 37%. أما بالنسبة لمستويات الضغط الضريبي نلاحظ أنها منخفضة بحيث لم تتعدى نسبة 16% سنة 2015 وذلك مقارنة بأكبر الدول الصناعية السبع التي لا تقل مستويات الضغط الضريبي فيها 27%.

الجدول رقم 4-4: نسبة الجباية للنتاج المحلي الخام و النفقات العامة (1990-2000)

| السنة | الجبابة العادية / الناتج المحلي الخام | الجبابة العادية / مجموع النفقات |
|-------|---------------------------------------|---------------------------------|
| 2000 | 9% | 31% |
| 2001 | 10% | 29% |
| 2002 | 11% | 32% |
| 2003 | 11% | 33% |
| 2004 | 11% | 34% |
| 2005 | 10% | 36% |
| 2006 | 10% | 34% |
| 2007 | 10% | 29% |
| 2008 | 10% | 27% |
| 2009 | 13% | 30% |
| 2010 | 12% | 33% |
| 2011 | 12% | 31% |
| 2012 | 14% | 32% |
| 2013 | 14% | 38% |
| 2014 | 14% | 34% |
| 2015 | 16% | 36% |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة.

- حيث يمكن إرجاع سبب إخفاق الدولة الجزائرية في الوصول لهدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وضعف الضغط الضريبي للأسباب التالية¹:
- ارتفاع حصيللة الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول العالمية، مما أضعف نسبة الجباية العادية للإيرادات العامة؛
 - وجود توجه كبير نحو التهرب والغش الضريبي، وذلك نتيجة توسع القطاع الموازي وغياب الثقافة والوعي الضريبي في المجتمع؛
 - كثرة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والشغل، مما شجع الأفراد والمؤسسات للسعي للاستفادة من هذه المزايا حتى باللجوء إلى الغش والاحتيال. وهذا ما أضعف التحصيل الضريبي؛

¹ ضيف أحمد (2015)، مرجع سبق ذكره ، ص:227.

- ضعف أداء المؤسسات العمومية وحل البعض منها نتيجة التزام الدولة تجاه المؤسسات الدولية (برامج الإصلاح الاقتصادي)، بالإضافة إلى ضعف القطاع الخاص في مجال الاستثمار.
 - كما يمكن إضافة الأسباب التالية:¹
 - انخفاض الدخل الفردي بفعل انخفاض معدلات الناتج المحلي خارج المحروقات، وبالتالي انخفاض الاقتطاعات الضريبية؛
 - انتشار البطالة، الذي يحد من قدرة الحكومة على فرض الضرائب على فئة كبيرة من المجتمع؛
 - ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية، وتميز النظام الضريبي الجزائري بعدم الاستقرار إذ لا يكاد يخلو أي قانون مالية من التعديلات.
- بالإضافة لما سبق فإن بطئ وتيرة تطبيق إصلاحات نظام الميزانية والتماطل في تطبيق النموذج الجديد للنمو الذي يهدف في الأساس لتنويع الاقتصاد والتملص من التبعية النفطية سبب أساسي في ضعف هيكل الإيرادات العامة.

المطلب الرابع: السياسة الائتمانية خلال الفترة (2001-2015)

ساهمت العديد من العوامل في بروز أزمة المديونية في الجزائر خاصة في فترة الثمانينات، فمنها ومن أهمها العوامل الخارجية كانخفاض حصيلة الصادرات من العملة الصعبة نتيجة انخفاض أسعار البترول (أزمة 1986) ذلك لأن الصادرات النفطية تعتبر المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، والتذبذب في أسعار الصرف الذي يؤثر بدوره على حصيلة الصادرات هذا من جهة أما من جهة أخرى يؤثر على مستويات خدمة الدين العام بالإضافة للشروط القاسية المفروضة على القروض مثل أسعار الفائدة. أما العوامل الداخلية فأهمها تتمثل في ضخامة الاستثمارات وبالمقابل ضعف نتائج الاستثمار الوطني، النمو الديمغرافي وغيره.

سنحاول من خلال الجدول التالي تقييم تطور المديونية في الجزائر من سنة 2000 إلى 2015 والتطرق إلى بعض مؤشرات الدين لتقييم مدى استدامة الصحة المالية في الجزائر.

¹ جليلط الطاهرة، مرجع سبق ذكره، ص: 199.

الجدول رقم 4-5: تطور الدين العام و مؤشراتته خلال الفترة (2000-2015)

| السنة | الدين الداخلي العام (مليار دج) | الدين الخارجي (مليار \$) | نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات (%) | نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات (%) | نسبة الدين الخارجية إلى إجمالي الصادرات (%) | نسبة الدين الخارجية إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%) | نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجية |
|-------|--------------------------------|--------------------------|---|---|---|---|---|
| 2000 | 1022,9 | 25,088 | 19,44 | 8,59 | 108,84 | 48,92 | 53,21 |
| 2001 | 999,4 | 22,311 | 21,80 | 8,25 | 111,06 | 42,83 | 86,21 |
| 2002 | 980,5 | 22,450 | 20,69 | 7,65 | 111,41 | 42,23 | 109,14 |
| 2003 | 982,2 | 23,353 | 16,60 | 6,58 | 89,96 | 36,35 | 149,13 |
| 2004 | 1000,00 | 21,821 | 16,80 | 7,02 | 63,86 | 27,41 | 203,74 |
| 2005 | 1094,3 | 17,192 | 11,91 | 6,10 | 34,00 | 17,33 | 346,16 |
| 2006 | 1779,7 | 5,612 | 22,48 | 11,95 | 9,90 | 5,25 | 1378,2 |
| 2007 | 1044,1 | 5,606 | 2,04 | 1,03 | 9,14 | 4,61 | 1874,19 |
| 2008 | 734,00 | 5,921 | 1,44 | 0,74 | 7,21 | 3,68 | 2370,95 |
| 2009 | 808,8 | 5,687 | 2,00 | 0,78 | 14,04 | 5,46 | 2090,2 |
| 2010 | 1099,2 | 5,681 | 1,04 | 0,42 | 11,14 | 4,51 | 2347,85 |
| 2011 | 1215 | 4,405 | 0,79 | 0,32 | 7,50 | 3,06 | 3155,48 |
| 2012 | 1312,2 | 3,637 | 1,09 | 0,42 | 6,97 | 2,67 | 3636,7 |
| 2013 | 1171,7 | 3,396 | 0,75 | 0,26 | 7,27 | 2,55 | 3840,12 |
| 2014 | 1239,1 | 3,735 | 0,44 | 0,14 | 8,29 | 2,64 | 3375,12 |
| 2015 | 2442,42 | 3,02 | 1,73 | 0,43 | 11,71 | 2,88 | 3219,92 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر و المديرية العامة للخرزينة DGT و

www.banquemoniale.org.

- المديونية الخارجية

ابتداء من سنة 2000 عرفت الوضعية المالية الخارجية للجزائر تحسنا ملحوظا، حيث انتقلت المديونية الخارجية من 25.09 مليار دولار سنة 2000 إلى 17.19 مليار دولار سنة 2005، ثم انخفضت إلى 3.02 مليار دولار سنة 2015، وقد ساعد في هذا الانخفاض تحويل بعض الدول (فرنسا، إسبانيا وإيطاليا) لجزء من ديونها إلى استثمارات مباشرة بالجزائر، إضافة إلى توظيف الدولة البترودولار في التسديد المسبق في ديونها الخارجية¹ و ذلك جراء ارتفاع المداخل النفطية.

كما نلاحظ التحسن الحاصل في مؤشرات الدين العام الخارجي وهذا ما يعكس قدرة الدولة على تسديد ديونها، حيث تراجعت نسب الدين الخارجي لمجموع الصادرات من 108.84%

¹ شيببي عبد الحليم (2013)، مرجع سبق ذكره، ص: 246.

سنة 2000 إلى 7.21% سنة 2008، لكن بعدها عاودت الارتفاع سنة 2009 (14.04%) وذلك نتيجة تراجع صادرات المحروقات خلال هذه السنة، ثم عاودت التراجع خلال السنوات الباقية باستثناء سنة 2015 أين عرفت ارتفاع طفيف.

أما نسب الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام فقد عرفت انخفاض مستمر لتصل إلى نسبة 2.88% سنة 2015 مقابل 48.92% سنة 2000، بالإضافة لذلك نسب الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون الخارجية سجلت ارتفاع متواصل خلال أغلبية الفترة الممتدة بين 2000-2015 أين وصلت إلى 3840.12% سنة 2013.

يرجع هذا التحسن في مؤشرات الدين العام إلى:

- استقرار أسواق النفط؛
- إتباع سياسة الدفع المسبق للديون؛
- تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية؛
- الدور الإيجابي الذي لعبه صندوق ضبط الموارد في القضاء على المديونية الخارجية خلال الفترة مابين 2000-2015.

- خدمة الدين العام

من خلال تحليلنا لأهم مؤشرين لخدمة الدين العام خلال فترة 2000-2015 نلاحظ تحسن قدرة الدولة على الالتزام بتسديد خدمات ديونها، حيث وصل مؤشر خدمة الدين العام لمجموع الصادرات إلى 0.44% سنة 2014 و مؤشر الدين العام للناتج المحلي الخام إلى 0.14 سنة 2014، وهذا ما يفسر قدرة الدولة على تسديد خدمات الدين من خلال إيرادات صادراتها و الناتج المحلي الخام.

- المديونية الداخلية

شهدت المديونية الداخلية انخفاض تارة وارتفاع تارة أخرى من سنة 2000 حتى سنة 2008، ثم عرفت بعدها ارتفاع متواصل حتى سنة 2015 لتصل إلى 2442.42 مليار دج. يمكن تفسير ارتفاع حجم المديونية و خاصة في السنوات الأخيرة ب:

- تحمل الدولة عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية التي كلفت خزينة العمومية حوالي 1740 مليار دج أي ما يعادل حوالي 27 مليار\$. فمنذ بداية عملية التطهير سنة 1990 إلى غاية 1997 تم تمويل هذه الأخيرة بفضل إنشاء صندوق للتطهير بلغت قيمته 650 مليار دج،

أما البقية فتمثلت في إعادة شراء الخزينة للكشوفات البنكية لهذه المؤسسات مقابل إصدارها لسندات لصالح هذه البنوك بمعدل فائدة 6% ولمدة 20 سنة¹؛

- انتعاش السوق الثانوي لقيم الخزينة في المدة الأخيرة وانخفاض معدلات الفائدة سمح بتخفيف تكاليف اقتراض الدولة وخفض أعباء التمويل الداخلي كما أن استقطاب هذا السوق للادخار الوطني سمح للعديد من الأعوان الاقتصادية العامة والخاصة باللجوء إلى هذا النوع لتمويل مشاريعها نظرا لمعدلات الفائدة الإمتيازية (ما بين 2 و 3,5%) وغياب الضمانات التي قد تفرض في حالة التمويل البنكي²، مما أدى إلى اعتماد الحكومة على الدين الداخلي لتمويل الميزانية والتخلي على الدين الخارجي؛
- اللجوء للمديونية الداخلية عوض المديونية الخارجية لتفادي الضغوطات الخارجية و مخاطر سعر الصرف؛
- اقتصار استخدامات صندوق ضبط الموارد على تمويل الخزينة فقط.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتقييم الاستدامة المالية في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث تقييم وتحليل استدامة السياسة المالية في الجزائر ، وذلك بالاعتماد على بعض الأساليب القياسية .
تحصلنا على المعطيات الفعلية الصادرة عن الهيئات الوطنية الرسمية والمواقع الرسمية للهيئات الدولية، والتي تم تلخيصها في الجدول الموالي:

¹ شيببي عبد الحليم (2013)، مرجع سبق ذكره ، ص:246.

² نفس المرجع، ص:248.

الجدول رقم 4-6: معطيات الدراسة و مصادرها

| السلسلة | الرمز | المصدر | المدة |
|------------------|-------|---|------------------|
| الإيرادات العامة | Rt | وزارة المالية | من 1985 إلى 2016 |
| النفقات العامة | Gt | بنك الجزائر | |
| رصيد الميزانية | St | الديوان الوطني للإحصاء | |
| الدين العام | Dt | الموقع الرسمي للبنك الدولي الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي | |

المصدر: من إعداد الطالبة.

وفقا لأدبيات الدراسة المتعلقة بالموضوع والمعتمدة في الدراسة، سنقوم باختبار وتقييم استدامة السياسة المالية من خلال الخطوات التالية:

- 1- اختبار شرط قيد الموازنة ما بين الأزمنة، وذلك من خلال:
 - دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للدين العام والعجز الموازني حسب دراسة Hamilton and flavin (1985)، Wilcox (1989)، بالإضافة إلى دراسة استقرارية النفقات العامة والإيرادات العامة وذلك حسب دراسة Trehan and walch (1988).
 - تحليل العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة على المدى الطويل، وذلك حسب الدراسة التي قام بها Hakkio and Rush (1991) و دراسة Quintos (1995) لمعرفة طبيعة العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة ونوع الاستدامة المالية.
 - دراسة أثر الصدمات الموازنية الخاصة بالإيرادات العامة (Rt) والنفقات العامة (Gt) على مستوى الدين العام لمعرفة ما إذا كان حدوث صدمة موازنية سيؤدي ذلك إلى زيادة الدين العام، وذلك بالاعتماد على الدراسة التي قام بها Jondeau Eric (1992).
- 2- تقدير دالة رد الفعل الموازنية (FRB) لاختبار شرط الاستدامة المالية الذي اقترحتها BONH (1998)، وذلك بالاعتماد على النموذج VECM.

المطلب الأول: اختبار شرط قيد الموازنة ما بين الأزمنة

1-1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لنسب الدين العام، العجز الموازي، الإيرادات العامة والنفقات العامة

1-1-1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لنسب الدين العام والعجز الموازي

كما ذكرنا سابقا سنقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لنسب الدين العام بالنسبة للنتائج المحلي الخام (Dt) والعجز الموازي (St) باستخدام السلاسل الزمنية الممتدة ما بين الفترة 1985-2016 ، وذلك كخطوة الأولى لاختبار استدامة السياسة المالية في الجزائر، و هذا بالاعتماد على اختبارات جذور الوحدة لكل من (ADF) Dickey-fuller ، Phillips-Perro (PP) و KPSS التي تسمح بمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة:

الجدول رقم 4-7: نتائج اختبارات ADF، PP و KPSS لنسب الدين العام و العجز الموازي

| KPSS | | PP | | ADF | | المتغيرات |
|---------------|----------------|------------------|------------------|------------------|------------------|---------------------|
| الفروق الأولى | المستوي | الفروق الأولى | المستوي | الفروق الأولى | المستوي | |
| / | 0.15 (0.14) | -7.64 (-3.56) | -1.06 (-3.56) | -7.56 (-3.58) | 1.45 (-3.58) | Trend and intercept |
| / | 0.26 (0.46) | -6.90 (-2.96) | -0.69 (-2.96) | -6.97 (-2.97) | -2.96 (-2.97) | Intercept |
| / | / | -6.79 (-1.95) | -0.72 (-1.95) | -6.87 (-1.95) | -0.75 (-1.95) | None |
| / | 0.10 (0.14) | -4.04 (-3.56) | -2.58 (-3.56) | -4.01 (-3.58) | -2.03 (-3.58) | Trend and intercept |
| / | 0.57 (0.46) | -4.20 (-2.96) | -0.85 (-2.96) | -4.18 (-2.97) | -0.54 (-2.97) | Intercept |
| / | / | -4.20 (-1.95) | -0.86 (-1.95) | -4.16 (-1.95) | -0.77 (-1.95) | None |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.0.

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية، يتبين لنا أن القيم الإحصائية أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى المعنوية 5%، وذلك بالنسبة لاختبار ADF و PP والعكس بالنسبة ل KPSS، أما عند أخذ السلاسل الزمنية لنسب الدين العام و العجز الموازي عند الفروق الأولى يتضح أن القيم الإحصائية أصغر من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% و العكس بالنسبة ل KPSS، و بالتالي فإن السلاسل الزمنية لنسب الدين العام و العجز الموازي غير مستقرة في المستوى بل هي متكاملة من الدرجة الأولى (1).

و منه حسب Hamilton and flavin (1985) يمكن استخلاص كنتيجة أولية أن الحكومة غير قادرة على استدامة تحمل الدين العام والعجز الموازي، وذلك لكون أن السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى.

2-1-1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للإيرادات العامة والنفقات العامة

كخطوة ثانية لتقييم استدامة السياسة المالية في الجزائر، سنقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية للفترة الممتدة ما بين 1985-2016 للإيرادات العامة (Gt) و النفقات العامة (Rt). من خلال الجدول رقم 4-8 نلاحظ أن السلاسل الزمنية للإيرادات العامة (Gt) و النفقات العامة (Rt) غير ساكنة في المستوى وتحتوي على جذور الوحدة بالنسبة لاختبارات ADF و PP و KPSS، ولكن عند إجراء الفروق الأولى تصبح السلاسل مستقرة مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لاستدامة السياسة المالية في الجزائر

الجدول رقم 4-8: نتائج اختبارات ADF، PP و KPSS للإيرادات العامة و النفقات العامة

| KPSS | | PP | | ADF | | المتغيرات | |
|-----------------|------------------|------------------|------------------|-------------------|-------------------|---------------------|----|
| الفروق الأولى | المستوي | الفروق الأولى | المستوي | الفروق الأولى | المستوي | | |
| 0.094 (0.14) | 0.18 (0.14) | -6.58 (-3.56) | -1.28 (-3.56) | -6.64 (-3.58) | -2.309 (-3.58) | Trend and intercept | Gt |
| 0.40 (0.46) | 0.66 (0.46) | -5.49 (-2.97) | 1.67 (-2.96) | -1.97 (-2.97) | -1.30 (-2.97) | Intercept | |
| / | / | -4.64 (-1.95) | 3.46 (-1.95) | -0.60 (-1.95) | -1.23 (-1.95) | None | |
| 0.13 (0.14) | 0.148 (0.146) | -5.09 (-3.56) | -1.95 (-3.56) | -5.097 (-3.56) | -1.91 (-3.58) | Trend and intercept | Rt |
| 0.13 (0.46) | 0.57 (0.46) | -5.22 (-2.96) | -0.81 (-2.96) | -5.22 (-2.96) | -0.81 (-2.97) | Intercept | |
| / | / | -5.10 (-1.95) | 0.24 (-1.95) | -5.048 (-1.95) | 0.27 (-1.95) | None | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.0.

بما أن الإيرادات العامة، النفقات العامة، الدين العام والعجز الموازي غير مستقرة في المستوى يمكن أن نستنتج أن السياسة المالية في الجزائر غير مستدامة وذلك حسب Trehan and walch (1988)، بمعنى أن الحكومة غير قادرة على توفير إيرادات مستقبلية وعلى خلق فوائض مالية لتغطية عجزاتها المالية، ومن جهة أخرى فهي غير قادرة على تسديد ديونها بشكل مستمر.

2-1 تحليل العلاقة طويلة الأجل بين الإيرادات العامة والنفقات العامة

في المرحلة الثانية سنقوم باختبارات التكامل المشترك لـ Johanson ، واختبارات السببية لتودا و ياماتو ، وذلك من أجل تحليل العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

1-2-1 اختبارات التكامل المشترك Johanson

بعد التأكد سابقا بأن كل المتغيرات (الإيرادات والنفقات) متكاملة من نفس الدرجة (1) سنقوم باختبارات Johanson للبحث عن إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات العامة والنفقات العامة على المدى الطويل.

الجدول رقم 4-9: نتائج اختبار Johanson للمتغيرين Rt و Gt

| اختبار Maximum Eigenvalue | | | | اختبار Trace | | | | |
|---------------------------|-----------------------|---------------------|------------|--------------|-----------------------|-----------------|-------------|------------|
| Prob.** | Critical Value (0,05) | Max-Eigen Statistic | Eigenvalue | Prob.** | Critical Value (0,05) | Trace Statistic | Eigen value | |
| 0.0006 | 14.26 | 25.29 | 0.594 | 0.0001 | 15.49 | 33.06 | 0.594 | None * |
| 0.0053 | 3.84 | 7.77 | 0.242 | 0.0053 | 3.84 | 7.77 | 0.242 | At most 1* |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.0.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيم الإحصائية λ trace أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لاختبار Trace و بالتالي نرفض الفرضية H_0 التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة، كما يشير اختبار Maximum Eigenvalue على وجود علاقة تكامل مشترك، حيث أن القيم الإحصائية J_{max} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، و هذا يعني أن هناك علاقة طويلة الأجل بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

بما أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين الإيرادات العامة والنفقات العامة يمكن القول أن السياسة المالية مستدامة وذلك حسب وجهة نظر (Hakkio and Rush (1991)، بمعنى أنه يوجد إمكانية للحكومة على تغطية النفقات المستقبلية ومخزون الدين العام من خلال إيراداتها المستقبلية.

الجدول التالي يبين معاملات التكامل المشترك (b) الذي سمح لنا بتحديد نوعية وطبيعة استدامة السياسة المالية في الجزائر:

الجدول رقم 4-10: معاملات التكامل المشترك (b)

| Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses) | |
|---|-----------|
| DRT | DGT |
| 1.000000 | 0.682779 |
| | (0.38141) |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8.0

كما ذكرنا في الفصل السابق، فقد ميز (1995) Quintos في الدراسة التي قام بها بثلاث أنواع من استدامة السياسة المالية:

أ- يكون العجز الموازي في وضع استدامة قوية (Strongly Sustainable) : هذا يعني أن الاستدامة المالية لا تتأثر بالتقلبات الموازية المستقبلية والخاصة بسيرورة الإيرادات العامة والنفقات العامة، بحيث لا يتطلب حدوث ذلك أي تعديل موازي هيكلية (b يساوي الواحد)؛

ب- يكون العجز الموازي في وضع استدامة ضعيفة (Weakly Sustainable) : مما يعنى إمكانية مواجهة بعض المشاكل، وقد تتمثل في ارتفاع نسب العجز الموازي التي قد تؤدي إلى تفاقم الدين العام، وبالتالي ضرورة القيام بتعديلات موازية هيكلية ($0 < b < 1$)؛

ت- يكون العجز الموازي غير مستدام إذا كان b أقل أو يساوي الصفر؛
مما سبق و بما أن معامل التكامل المشترك b محصور بين الصفر والواحد فهذا يدل على وجود استدامة مالية ضعيفة وإمكانية مواجهة الحكومة الجزائرية لمشكل تزايد النفقات العامة بوتيرة أكبر من الإيرادات العامة في المستقبل.

يمكن تفسير هذا الضعف في استدامة السياسة المالية إلى ضخامة مبالغ مالية هامة التي خصصتها الحكومة الجزائرية في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2015)، حيث وجهت هذه المبالغ لمشاريع غير منتجة كان هدفها تعظيم الرفاهية وتحسين الأوضاع الاجتماعية أكثر منها تعظيم معدلات النمو الاقتصادي، فمثلا الإعانات الاقتصادية التي منحت من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي لبعض المشروعات الخاصة، العامة أو لبعض السلع والخدمات لم تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بالمعدلات المطلوبة. مما يعني أن الحكومة ستواجه مشكل إتمام برامجها التنموية وتمويل عجوزات الموازية خاصة إذا تعرضت لصدمات خارجية بسبب عجز الحكومة على خلق فوائض مالية في المستقبل .

2-2-1 نتائج اختبارات السببية

يسمح أسلوب تودا و ياموتو ($T \sim Y$) للاختبارات السببية طويلة الأجل بتحديد ما إذا كان هناك اتجاه مزدوج أو اتجاه واحد، و ذلك لمعرفة مدى قدرة أصحاب القرار على تعديل النفقات والإيرادات العامة لتحقيق الاستدامة المالية في المستقبل.

هناك أربعة فرضيات تتعلق بالعلاقة السببية بين الإيرادات و النفقات العامة، و هي ¹:

¹ وحيد عبد الرحمان بانافع و عبد العزيز عبد المجيد علي (2016)، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

أ- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النفقات العامة والإيرادات العامة وهي في اتجاه النفقات، مما يعني أن الحكومة سوف تعدل الإيرادات لمستوى يتوافق مع النفقات المخطط لها في المستقبل؛

ب- هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النفقات العامة والإيرادات العامة وهي في اتجاه الإيرادات، مما يعني أن الحكومة سوف تعدل النفقات الحكومية إلى مستوى الإيرادات، وبالتالي تخفيض الإيرادات الحكومية سوف يقود إلى الحد من النمو في القطاع العام؛

ج- هناك علاقة سببية مزدوجة الاتجاه بين النفقات العامة والإيرادات العامة، أي أن الحكومة تتخذ قرارات متزامنة تتعلق بالنفقات والإيرادات الحكومية، وبالتالي المتغيران سوف يعززان بعضهما بعض.

د- لا توجد علاقة سببية بين النفقات والإيرادات الحكومية، أي أن الحكومة تقوم بتحديد مستويات النفقات والإيرادات وفق ما يقتضيه الحاجة فقط، وقد أشارت دراسة هوفر وشيفرين إلى أن عدم وجود علاقة سببية بين النفقات والإيرادات العامة يعكس وجود فصل مؤسسي في وظائف الدولة المتعلقة بالموارد والاستخدامات.

يشير الجدولين التاليين لنتائج اختبار السببية بين الإيرادات العامة و النفقات العامة، حيث نلاحظ من خلال الجدول الأول أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 أي قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية، وذلك يدل أن الإيرادات لا تسبب النفقات.

أما الجدول الثاني يبين أن النفقات تسبب الإيرادات. وبالتالي يتبين لنا هناك وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النفقات العامة والإيرادات العامة وهي في اتجاه الإيرادات.

يدل وجود سببية النفقات العامة للإيرادات العامة على أن الحكومة الجزائرية تقوم بتعديل النفقات الحكومية إلى مستوى الإيرادات، وبالتالي تخفيض النفقات الحكومية سوف يقود إلى الحد من النمو في القطاع العام. بحيث يمكن أن تتمثل هذه التعديلات على سبيل المثال في تجميد الحكومة لبعض المشاريع الاستثمارية و سياسة التقشف التي كانت تنتهجها الحكومة في بعض الأحيان (تجميد الوظيف العمومي) والتي لا تعتبر حلول جيدة لضمان استدامة سياستها المالية.

يدل عدم سببية الإيرادات للنفقات العامة على أن الحكومة الجزائرية لا تقوم بالتعديلات اللازمة على مستوى الإيرادات العامة. أو أن الإصلاحات التي قامت بها الحكومة المذكورة سلفا لم تكن كافية لصفل نفقاتها ومواجهة تيار الإنفاق العام، ولم تطبق في الوقت المناسب

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لاستدامة السياسة المالية في الجزائر

وبالشكل الفعال لتحقيق وضمان استدامة النفقات العامة على المدى الطويل، وإنما تقوم بتحديد مستويات الإيرادات وفق ما يقتضيه الحاجة فقط. فعلى سبيل المثال خلق الجزائر صندوق لضبط موارد ومواجهة الصدمات الخارجية لم يكن كافي ليسبب النفقات العامة ومواجهة التزايد المستمر لنفقاتها، وذلك بسبب التزايد المستمر لعجز الخزينة بسبب تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي لتحفيز الطلب الداخلي الذي أرهق الصندوق هذا من جهة، و من جهة أخرى سوء تسيير وإدارة الصندوق وعدم احتواء الصندوق على سياسة استثمارية لتجعله أداة مستديمة تضمن استدامة السياسة المالية على المدى الطويل.

الجدول رقم 4-11: نتائج اختبار علاقة السببية طويلة الأجل بين Gt و Rt

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 05/06/18 Time: 14:01
Sample: 1985 2016
Included observations: 30

Dependent variable: RT

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|----------|----------|----|--------|
| GT | 3.602696 | 2 | 0.1651 |
| All | 3.602696 | 2 | 0.1651 |

Dependent variable: GT

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|----------|----------|----|--------|
| RT | 7.007021 | 2 | 0.0301 |
| All | 7.007021 | 2 | 0.0301 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8.0

المطلب الثاني: أثر الصدمات الموازنة على الدين العام

بالاعتماد على دراسة (1992) Jondeau Eric وكخطوة أخرى سنحاول دراسة أثر الصدمات الموازنة المتعلقة بالإيرادات العامة (Rt) والنفقات العامة (Gt) على الدين العام لمعرفة ما إذا كان حدوث صدمة موازنة سيؤدي إلى زيادة الدين العام في المستقبل، وذلك من خلال تحليل دوال الاستجابة الدفعية وتحليل مكونات التباين.

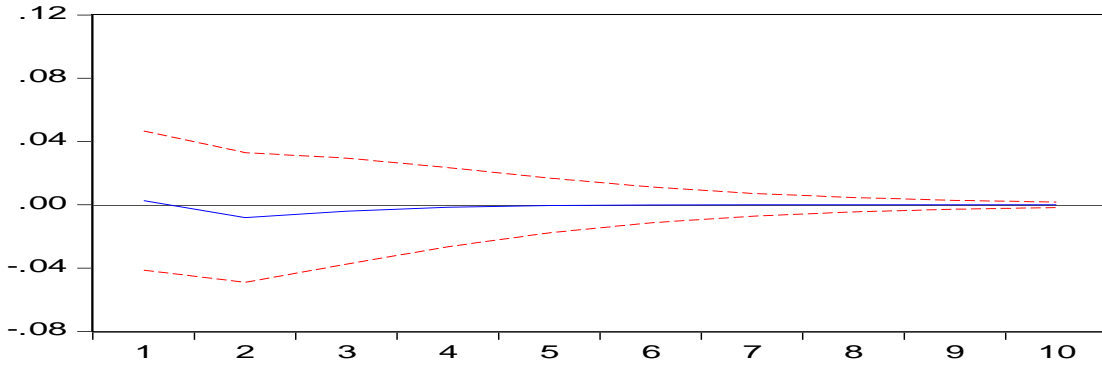
3-2-1 دوال الاستجابة لرد الفعل (Impulse response function)

تسمح لنا دوال الاستجابة لرد الفعل بقياس أثر مفاجئ (صدمة) في متغير ما على متغير آخر، لذلك سنقوم بتطبيق صدمة في الفترة الأولى على المتغيرات الموازنة (الإيرادات والنفقات)، وذلك لمعرفة أثر تلك الصدمة على الدين العام، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

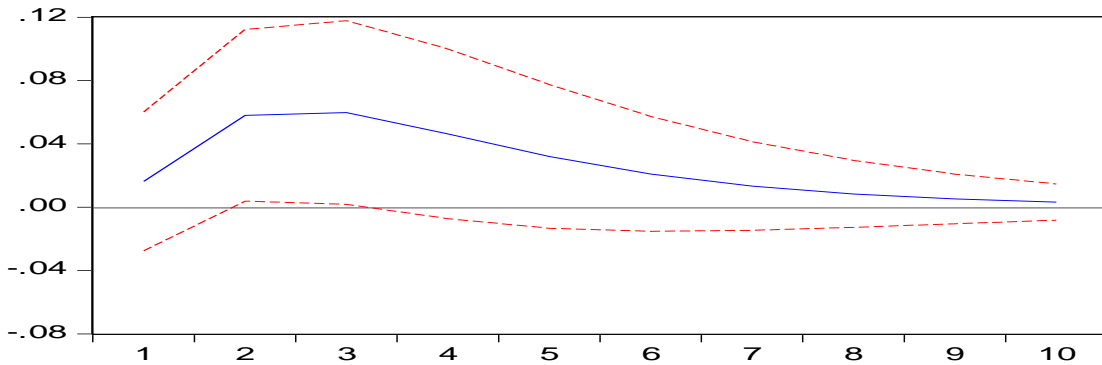
الشكل رقم 4-6: أثر الصدمة في الإيرادات و النفقات على الدين العام

Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.

Response of DT to RT



Response of DT to GT



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8.0

- أثر حدوث صدمة موازنة من خلال الإيرادات العامة على الدين العام: إن حدوث صدمة ايجابية غير متوقعة في الإيرادات العامة بمقدار انحراف معياري واحد سيكون له اثر موجب في الفترة الأولى التي تلى الصدمة بمقدار 0.002650. ثم يصبح الأثر سالب، بحيث تُحدث الصدمة بعد ذلك أثر سالب بمقدار 0.008089 في الفترة الثانية، بعدها يصبح الأثر السالب في تناقص حتى يصل إلى مقدار 0.0000572 في الفترة السابعة، ولكن تصبح الاستجابة موجبة ضعيفة في الفترة التاسعة والعاشر.
- أثر حدوث صدمة موازنة من خلال النفقات العامة على الدين العام: إن حدوث صدمة موجبة غير متوقعة في النفقات العامة بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها استجابة موجبة دائمة، حيث تبقى الاستجابة الموجبة في ارتفاع حتى السنة الثالثة التي تلي الصدمة لتصل إلى مقدار 0.05978، إلا أن هذا الأثر يبدأ يتناقص حتى يصل إلى 0.003234 في الفترة العاشر.

الجدول رقم 4-12 : أثر الصدمة في الإيرادات و النفقات على الدين العام

| Period | RT | GT |
|-----------------------------|------------------------|-----------------------|
| 1 | 0.002650 (0.02201) | 0.016319 (0.02191) |
| 2 | -0.008089 (0.02052) | 0.058015 (0.02712) |
| 3 | -0.004033 (0.01674) | 0.059782 (0.02899) |
| 4 | -0.001484 (0.01251) | 0.046336 (0.02682) |
| 5 | -0.000462 (0.00863) | 0.032032 (0.02271) |
| 6 | -0.000111 (0.00566) | 0.020976 (0.01814) |
| 7 | -5.72E-06 (0.00360) | 0.013360 (0.01400) |
| 8 | 1.87E-05 (0.00226) | 0.008384 (0.01056) |
| 9 | 1.93E-05 (0.00140) | 0.005219 (0.00783) |
| 10 | 1.46E-05 (0.00087) | 0.003234 (0.00571) |
| Cholesky Ordering: RT GT DT | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.0

4-2-1 تحليل مكونات التباين

يشير تحليل تجزئة التباين إلى نسبة التحركات في سلسلة معينة الناتجة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في متغيرات أخرى، أن هذه الطريقة تقوم بتجزئة تباين خطأ التنبؤ لكل متغير إلى أجزائه التي تعزى إلى كل متغير من متغيرات النموذج، أي أن مقدار التباين للتنبؤ في أي متغير يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه أو إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى. والجدول الموالي يوضح تحليل مكونات التباين للدين العام:

الجدول رقم 4-13: تحليل مكونات التباين للدين العام

| Period | S.E. | RT | GT | DT |
|--------|----------|----------|----------|----------|
| 1 | 210.3462 | 0.046759 | 1.772972 | 98.18027 |
| 2 | 235.4131 | 0.299620 | 15.01979 | 84.68059 |
| 3 | 242.6499 | 0.295240 | 23.97966 | 75.72510 |
| 4 | 244.2855 | 0.274736 | 28.26154 | 71.46372 |
| 5 | 244.6657 | 0.264409 | 30.11247 | 69.62312 |
| 6 | 244.7647 | 0.260118 | 30.87540 | 68.86448 |
| 7 | 244.7938 | 0.258426 | 31.18056 | 68.56101 |
| 8 | 244.8032 | 0.257772 | 31.30023 | 68.44200 |
| 9 | 244.8064 | 0.257521 | 31.34655 | 68.39593 |
| 10 | 244.8076 | 0.257425 | 31.36434 | 68.37824 |

Cholesky Ordering: RT GT DT

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.0.

من خلال ما توضحه نتائج تحليل تجزئة التباين للدين العام المبينة في الجدول أعلاه، يتضح أن 84.68% من تباين خطأ التنبؤ للدين العام ترجع إلى صدماته الخاصة في المدى القصير، في حين أن الإيرادات العامة تفسر تباين خطأ التنبؤ للدين العام بنسبة 0.29% و النفقات بنسبة 15.01% .

في المدى المتوسط (الفترة الخامسة) الصدمات الخاصة بالدين العام تفسر تباين خطأ التنبؤ به بنسبة أكبر (69.62%) من الإيرادات العامة (0.26%) و النفقات العامة (30.11%). و تبقى أيضا في المدى الطويل (الفترة العاشرة) الصدمات الخاصة بالدين العام تفسر تباين خطأ التنبؤ به بنسبة أكبر (68.37%) من الإيرادات العامة (0.25%) و النفقات العامة (31.36%).

من خلال تحليلنا لدوال الاستجابة الدفعية و تحليل التباين نستنتج أن:

- حدوث صدمة في الإيرادات العامة يؤدي إلى حدوث أثر سالب للدين العام، مما يعني حدوث هذه الصدمة يؤدي انخفاض نسب المديونية في الجزائر، حيث يمكن إرجاع ذلك للتلحق الشديد للمديونية بقطاع المحروقات الذي يمثل النسبة الكبيرة من الإيرادات العامة، فعند حصول صدمة ايجابية على مستوى الإيرادات التي تتمثل في ارتفاع أسعار البترول فهذا يؤدي إلى تعزيز قدرة الحكومة على خلق فوائض مالية مما يجعل الحكومة قادرة على تسديد التزاماتها المستقبلية.

- حدوث صدمة في النفقات العامة يؤدي إلى حدوث أثر موجب على الدين العام، مما يدل على أن حدوث صدمة يؤدي إلى ارتفاع نسب الدين العام. بحيث يمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في الإنفاق العام (السياسة المالية التوسعية المنتهجة منذ سنة 2000 مثلا) يؤدي ارتفاع نسب العجزات المالية مما يدفع الحكومة إلى البحث عن موارد لتغطية هذه العجزات التي ممكن أن تكون في شكل قروض، بالإضافة إلى ذلك ضعف وهشاشة النظام الضريبي الذي كان من المفترض أن يعول عليه في تمويل النفقات العامة عوض الدين العام والتعلق الشديد للنفقات العامة بقطاع المحروقات. و عليه يمكن القول أنه من أجل حفاظ الحكومة الجزائرية على سياستها المالية التوسعية و تغطية عجزاتها المالية وفي ظل تآكل صندوق ضبط الموارد بسبب سوء تسيير وإدارة الصندوق والصدّات التي يمكن أن يتعرض لها بسبب طبيعة الموارد التي يعتمد عليها، فإن الحكومة قد تلجأ للمديونية مما يشرح نسب الدين إلى الارتفاع.

- فسّرت الإيرادات العامة التقلبات الحاصلة في الدين العام بنسب أقل من النفقات العامة، إلا أن أغلبية التغيرات الحاصلة في الدين تتعلق بصدّات المتغير نفسه، و قد يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق العالمية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة خدمة الدين العام و بالتالي ارتفاع نسب الدين العام. كما يمكن إرجاعه إلى سوء إدارة الدين العام أو سوء توظيفه، فحسب (Blanchard (1991) فالمشكل لا يكمن في وجود الدين العام بل في طريقة استغلاله، حيث يمكن استغلال هذه الديون في استثمارات وقطاعات تؤثر إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي تساعد على تسديد خدمة الدين هذه القروض، وذلك عوض استخدام هذه القروض لتغطية نفقات استهلاكية وهو ما يشكل عبئا على موازنة الدولة الذي يؤدي إلى إضعاف المركز المالي للدولة.

في الأخير حسب Eric Jondeau (1992) الذي يلزم وجود تناسب على المدى الطويل في وظائف الاستجابة لكل من صدمة الإيرادات و صدمة الإنفاق، بحيث مهما كانت الصدمة لن يؤدي ذلك إلى زيادة في الدين العام، نستنتج أن إمكانية تحمل استدامة الدين العام ضعيفة. وبالتالي سيؤدي ذلك إلى: ضعف قدرة الحكومة في الوفاء بالتزاماتها المالية وخدمة دينها العام ومما قد يحتم عليها الحصول على ديون جديدة لتسديد خدمة الدين العام (الألعاب البونزي) والحاجة إلى موارد مالية إضافية لتسديد خدمة الدين العام في حالة اللجوء إلى المديونية الخارجية، وبالتالي فهذا سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وبالتالي زيادة تكلفة الاستثمار مما يؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: تقدير دالة رد الفعل الموازنية FRB

من خلال هذا المطلب سنحاول تقدير دالة رد الفعل الموازنية FRB كإستراتيجية بديلة اقترحها Bohn (1998) لتقييم الاستدامة المالية. بحيث تركز هذه إستراتيجية على مدى استجابة الرصيد الأولي للميزانية للتغيرات الحاصلة للدين العام الناتجة عن الصدمات الاقتصادية.

من أجل تقدير دالة رد الفعل الموازنية، تم الاعتماد على بيانات السنوية للفترة الممتدة ما بين 2000-2016، والتي تم تحويلها إلى بيانات فصلية باستخدام طريقة GANDOLFO¹. لتصبح فترة الدراسة ممتدة من الثلاثي الأول لعام 2000 إلى الثلاثي الرابع لعام 2015 (Q1:2000- Q4:2015). أما بالنسبة لمتغيرات الدراسة فقد تم استخدامها في شكل اللوغاريتم قصد تقليص التباين وإجراء قراءة مباشرة للمرونة، والتي تتمثل في: رصيد الميزانية الأولي (Log(St))، الدين العام (Log(Dt))، سعر البترول (Log(pp))، سعر الصرف (Log(t_ch)).

1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم 4-14: نتائج اختبارات الاستقرارية (ADF , PP, KPSS)

| السلسلة | عند مستوى (1%) | عند مستوى (5%) | ADF test | الاستقرارية |
|----------------|----------------|----------------|----------|------------------------|
| Log (ST) | -3,7343 | -2,9907 | -3,8557 | I (I) à 5% et à 1% |
| Log (DT) | -2,6006 | -1,9458 | -2,2344 | I(1) à 5% et I(2) à 1% |
| Log (PP) | -2,6026 | -1,9462 | -2,2514 | I(1) à 5% et à 1% |
| Log (T.change) | -2,6006 | -1,9458 | -2,9283 | I(1) à 5% et à 1% |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews

¹ Gandolfo, G. Qualitative Analysis and Econometric Estimation of Continuous Time Dynamic Models. North Holland, Amsterdam, 1981, p: 1-253.

من خلال الجدول أعلاه يظهر لنا أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لا تكون مستقرة إلا بعد القيام بالفروق الأولى عليها، و عليه يمكن القول أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى.

2- اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen 1988)

قبل القيام باختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة قمنا أولاً بتحديد عدد فترات الإبطاء الزمنية المثلى. وذلك باستخدام كل من معيار (AIC)، (SC)، (LR)، (FPE) و (HQ)، والتي تتفق بأن $P=4$. بعد تحديد عدد فترات الإبطاء وبعد معرفة أن كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، يمكن التأكد من إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام اختبار جوهانسن.

الجدول رقم 4-15: نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

Unrestricted Cointegration Rank Test

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 5 Percent Critical Value | 1 Percent Critical Value |
|---------------------------|------------|-----------------|--------------------------|--------------------------|
| None ** | 0.909149 | 127.7882 | 68.52 | 76.07 |
| Atmost 1 ** | 0.750947 | 70.22341 | 47.21 | 54.46 |
| Atmost 2 ** | 0.596320 | 36.86125 | 29.68 | 35.65 |
| Atmost 3 | 0.394340 | 15.09009 | 15.41 | 20.04 |
| Atmost 4 | 0.119545 | 3.055602 | 3.76 | 6.65 |

** denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level

Trace test indicates 3 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Max-Eigen Statistic | 5 Percent Critical Value | 1 Percent Critical Value |
|---------------------------|------------|---------------------|--------------------------|--------------------------|
| None ** | 0.909149 | 57.56480 | 33.46 | 38.77 |
| Atmost 1 ** | 0.750947 | 33.36216 | 27.07 | 32.24 |
| Atmost 2 * | 0.596320 | 21.77116 | 20.97 | 25.52 |
| Atmost 3 | 0.394340 | 12.03449 | 14.07 | 18.63 |
| Atmost 4 | 0.119545 | 3.055602 | 3.76 | 6.65 |

** denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating equation(s) at the 5% level

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating equation(s) at the 1% level

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

اختبار Johansen يرفض فرضية غياب علاقة تكامل مشترك على المدى البعيد بين متغيرات النموذج. بحيث يبين كل من اختبار Trace و Maximum Eigenvalue وجود

ثلاث علاقات تكامل مشترك عند مستوى 5%، كما يبين وجود علاقتين وثلاث علاقات تكامل مشترك على التوالي عند مستوى 10%. إذن، وجود أكثر من علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج يسمح لنا باستعمال النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ VECM من أجل التقدير.

3- نتائج تقدير النموذج VECM

تشير معادلة الرصيد الأولي للميزانية (PST) إلى أن حد تصحيح الخطأ (0.308) سالب وذو معنوية إحصائية ومختلف عن الصفر، حيث يمكن القول أن صيغة النموذج VECM صحيحة.

$$D(\text{LOG}(\text{PST})) = -0.308 * (\text{LOG}(\text{PST}(-1)) - 0.01640943767 * \text{LOG}(\text{DT}(-1)) - 3.617808707 * \text{LOG}(\text{PP}(-1)) - 33.1138078 * \text{LOG}(\text{TCH}(-1)) + 99.84326894) + C(2) * D(\text{LOG}(\text{PST}(-1))) + C(3) * D(\text{LOG}(\text{PST}(-2))) + C(4) * D(\text{LOG}(\text{DT}(-1))) + C(5) * D(\text{LOG}(\text{DT}(-2))) + C(6) * D(\text{LOG}(\text{PP}(-1))) + C(7) * D(\text{LOG}(\text{PP}(-2))) + C(8) * D(\text{LOG}(\text{TCH}(-1))) + C(9) * D(\text{LOG}(\text{TCH}(-2))) + C(10)$$

الجدول رقم 4-16: نتائج تقدير النموذج VECM

Vector Error Correction Estimates
Date: 08/13/18 Time: 14:21
Sample(adjusted): 2000:1 2015:4
Included observations: 64
Excluded observations: 39 after adjusting endpoints
Standard errors in () & t-statistics in []

| CointegratingEq: | CointEq1 | | | |
|-------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|-------------------------------------|
| LOG(PST(-1)) | 1.000000 | | | |
| LOG(DT(-1)) | -0.016409 (3.19994) [-0.00513] | | | |
| LOG(PP(-1)) | -3.617809 (1.94289) [-1.86208] | | | |
| LOG(TCH(-1)) | -33.11381 (16.8384) [-1.96656] | | | |
| C | 99.84327 | | | |
| Error Correction: | D(LOG(ST)) | D(LOG(DT)) | D(LOG(PP)) | D(LOG(TCH)) |
| CointEq1 | -0.308428 (0.07296) [-4.22709] | -0.002067 (0.00430) [-0.48086] | -0.017041 (0.01308) [-1.30331] | 0.005901 (0.00271) [2.17838] |

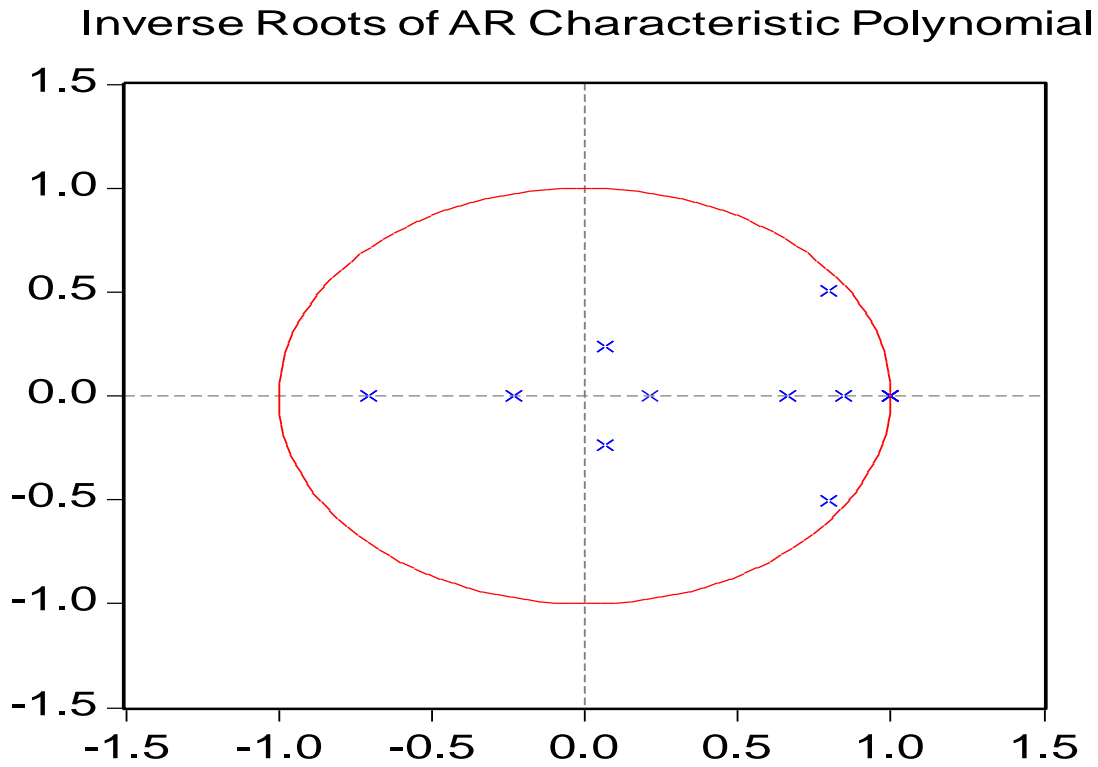
الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لاستدامة السياسة المالية في الجزائر

| | | | | |
|--------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|
| D(LOG(PST(-1))) | 0.563977 (0.23557) [2.39407] | 0.014661 (0.01388) [1.05620] | -0.034351 (0.04221) [-0.81373] | 0.006000 (0.00875) [0.68608] |
| D(LOG(PST(-2))) | 0.500757 (0.25419) [1.97004] | 0.002989 (0.01498) [0.19957] | 0.042958 (0.04555) [0.94309] | -0.007941 (0.00944) [-0.84150] |
| D(LOG(DT(-1))) | 4.106674 (4.71378) [0.87121] | 0.440832 (0.27776) [1.58708] | -0.871567 (0.84471) [-1.03179] | 0.223859 (0.17500) [1.27918] |
| D(LOG(DT(-2))) | -13.45743 (4.07606) [-3.30157] | 0.027323 (0.24019) [0.11376] | 0.023629 (0.73043) [0.03235] | 0.005976 (0.15133) [0.03949] |
| D(LOG(PP(-1))) | -2.301236 (1.79625) [-1.28113] | -0.083792 (0.10585) [-0.79164] | 0.577238 (0.32189) [1.79327] | -0.089747 (0.06669) [-1.34579] |
| D(LOG(PP(-2))) | 1.770821 (1.89198) [0.93596] | -0.019201 (0.11149) [-0.17223] | -0.084920 (0.33904) [-0.25047] | -0.006752 (0.07024) [-0.09613] |
| D(LOG(TCH(-1))) | -0.344185 (6.76291) [-0.05089] | 0.107097 (0.39851) [0.26874] | -0.695378 (1.21192) [-0.57378] | 0.377959 (0.25108) [1.50535] |
| D(LOG(TCH(-2))) | -1.944970 (5.79637) [-0.33555] | -0.105599 (0.34156) [-0.30917] | -0.142950 (1.03872) [-0.13762] | 0.006409 (0.21519) [0.02978] |
| C | -0.387459 (0.12393) [-3.12650] | -0.002944 (0.00730) [-0.40320] | -0.009584 (0.02221) [-0.43157] | 0.005827 (0.00460) [1.26653] |
| R-squared | 0.781715 | 0.460501 | 0.345537 | 0.462185 |
| Adj. R-squared | 0.641389 | 0.113680 | -0.075190 | 0.116447 |
| Sum sq. resids | 1.773682 | 0.006159 | 0.056958 | 0.002445 |
| S.E. equation | 0.355938 | 0.020974 | 0.063784 | 0.013214 |
| F-statistic | 5.570701 | 1.327776 | 0.821286 | 1.336807 |
| Log likelihood | -2.794569 | 65.16082 | 38.46736 | 76.24818 |
| Akaike AIC | 1.066214 | -4.596735 | -2.372280 | -5.520681 |
| Schwarz SC | 1.557070 | -4.105879 | -1.881424 | -5.029826 |
| Meandependent | -0.153062 | -0.014377 | 0.025191 | -0.002501 |
| S.D. dependent | 0.594377 | 0.022278 | 0.061514 | 0.014058 |
| DeterminantResidual Covariance | | 1.92E-11 | | |
| Log Likelihood | | 185.7424 | | |
| Log Likelihood (d.f. adjusted) | | 159.8706 | | |
| Akaike Information Criteria | | -9.655879 | | |
| Schwarz Criteria | | -7.496114 | | |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

4- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

الشكل رقم 4-7: اختبار المعنوية الكلية للنموذج



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8.0

يبين الشكل أعلاه أن كل معكوسات القيم الخاصة بالنموذج موجودة داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن كل القيم الخاصة بالنموذج هي من وحدة أصغر من الواحد. وعليه يمكن القول أن النموذج مستقر.

• اختبار البواقي في النموذج VECM

الجدول رقم 4-17: اختبار البواقي في النموذج VECM

VEC Residual Normality Tests

Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)

H0: residuals are multivariate normal

Date: 08/14/18 Time: 11:41

Sample: 2000:1 2015:4

Included observations: 24

| Component | Skewness | Chi-sq | df | Prob. |
|-----------|-----------|----------|----|--------|
| 1 | -0.012725 | 0.000648 | 1 | 0.9797 |
| 2 | 0.576235 | 1.328186 | 1 | 0.2491 |
| 3 | 0.065156 | 0.016981 | 1 | 0.8963 |
| 4 | -0.615798 | 1.516828 | 1 | 0.2181 |
| Joint | | 2.862643 | 4 | 0.5811 |

| Component | Kurtosis | Chi-sq | df | Prob. |
|-----------|----------|----------|----|--------|
| 1 | 0.873712 | 4.521100 | 1 | 0.0335 |
| 2 | 2.489814 | 0.260290 | 1 | 0.6099 |
| 3 | 1.011231 | 3.955202 | 1 | 0.0467 |
| 4 | 1.650916 | 1.820029 | 1 | 0.1773 |
| Joint | | 10.55662 | 4 | 0.0320 |

| Component | Jarque-Bera | df | Prob. |
|-----------|-------------|----|--------|
| 1 | 4.521747 | 2 | 0.1043 |
| 2 | 1.588475 | 2 | 0.4519 |
| 3 | 3.972183 | 2 | 0.1372 |
| 4 | 3.336857 | 2 | 0.1885 |
| Joint | 13.41926 | 8 | 0.0982 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال الإحصائيات الثلاث المستخدمة لمعرفة ما إذا كانت البواقي تتبع توزيع طبيعي، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المتعلقة بالإحصائية Jarque-Bera أكبر من 0.05 والقيمة الإحصائية Skewness قريبة من الصفر، مما يشير إلى أن البواقي تتبع توزيع طبيعي. كما أن الإحصائية Kurtosis أقل من 3، مما يعني أن المنحنى مسطح.

• اختبار الارتباط التسلسلي لبواقي النموذج

الجدول رقم 4-18: اختبار الارتباط التسلسلي لبواقي النموذج

VEC Residual Serial Correlation LM
Tests
H0: no serial correlation at lag order h
Date: 08/14/18 Time: 11:43
Sample: 2000:1 2015:4
Included observations: 24

| Lags | LM-Stat | Prob |
|------|----------|--------|
| 1 | 15.12355 | 0.5156 |
| 2 | 8.924347 | 0.9165 |
| 3 | 5.369643 | 0.9936 |
| 4 | 7.802766 | 0.9545 |
| 5 | 21.86598 | 0.1476 |
| 6 | 5.765645 | 0.9904 |
| 7 | 10.49987 | 0.8393 |
| 8 | 20.86649 | 0.1837 |
| 9 | 40.51845 | 0.0007 |
| 10 | 22.33369 | 0.1327 |
| 11 | 26.22506 | 0.0509 |
| 12 | 22.16900 | 0.1378 |

Probs from chi-square with 16 df.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8.0

لمعرفة ما إذا كان النموذج مقبول ولا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، تم الاعتماد على اختبار Breusch-Godfrey، بحيث تبين القيمة الاحتمالية ل LM lagrange أكبر من 0.05، مما يسمح بقبول فرضية عدم لغياب الارتباط الذاتي للبواقي.

• اختبار تجانس تباين بواقي النموذج

الجدول رقم 4-19: اختبار تجانس تباين بواقي النموذج

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 08/14/18 Time: 11:46
Sample: 2000:1 2015:4
Included observations: 24

Joint test:

| Chi-sq | df | Prob. |
|--------|----|-------|
| | | |

163.8750 180 0.7999

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8.0

من خلال اختبار VEC residu alheteroscidasticity يتضح لنا باحتمال 0.79 تفوق 0.05، أن بواقي النموذج المقدر ذات تباين متجانس.

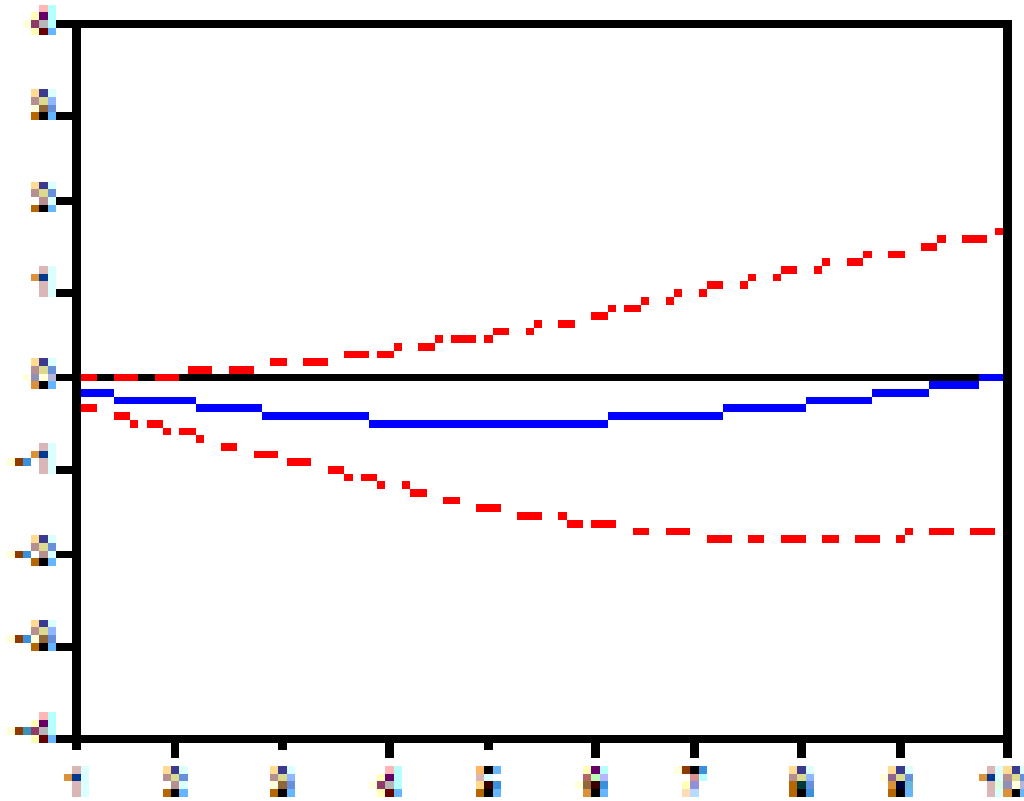
5- تحليل نتائج تقدير النموذج

من خلال النموذج المقدر، تحصلنا على النتائج التالية:

- تفسير المتغيرات المستقلة 78.17% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع؛
- حد تصحيح الخطأ (0.308) سالب وذو معنوية إحصائية، أي أنه يتم كل سنة تصحيح 30% من الاختلالات الحاصلة للرصيد الأولي للميزانية لاستعادته باتجاه التوازن طويل الأجل؛
- يمارس الدين العام أثر سالب ومعنوي على المدى القصير، حيث أن الزيادة في الدين العام بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الرصيد الأولي ب 0.010. إلا أنه يمارس أثر سالب غير معنوي على المدى الطويل. وهذا منطقي لأنه، من جهة خلال فترة الدراسة شهد نسب المديونية الداخلية والخارجية انخفاض ملحوظ، وبالتالي فإن هذا الانخفاض يؤدي إلى اختلال مؤقت قصير الأجل في الإيرادات، لكن سرعان ما تقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتصحيح الخلل سواء عن طريق صندوق ضبط الإيرادات أو عن طريق تعديل السوق لسعر النفط. كما أن الصدمات الخارجية التي شهدتها الجزائر مؤخرا تسببت في حدوث خلل في رصيد الميزانية إلا أن هذا لم يصل بالحكومة إلى درجة المديونية، وذلك لأن تقلبات الأسعار خلال فترة الدراسة كانت في المدى القصير وليس الطويل، وبذلك لا يمكن الاعتماد على الجباية البترولية على المدى الطويل وبالتالي لا يمكن التوجه إلى المديونية طويلة الأجل. هذا ما يؤكد تحليلنا لدوال الاستجابة الدفعية، بحيث نلاحظ أن حدوث صدمة للمتغير $\text{Log}(Dt)$ لها تأثير سلبي على $\text{Log}(PST)$ من الفترة الأولى التي تلي الصدمة حتى الفترة الثالثة، ثم تبدأ الصدمة في تطور صعودي على المدى الطويل.

الشكل رقم 4-8: أثر الصدمة في الدين العام على الرصيد الأولي

Response of LOG(ST) to LOG(DT)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الخلاصة

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى جملة من النتائج، التي نلخصها في النقاط التالية:

- ارتفاع حصيلة الجباية البترولية خلال مدة الدراسة وذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول العالمية، وهيمنتها على مجموع الإيرادات العامة وذلك على حساب الجباية العادية؛
- امتازت النفقات العامة في الجزائر بظاهرة التزايد خلال فترة الدراسة وذلك لعدة أسباب منها اقتصادية، سياسية واجتماعية أبرزها الفوائض المالية الناتجة عن الإيرادات النفطية؛
- أهمية الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في الميزانية العامة واعتمادها كأداة هامة في تمويل النفقات العامة بشكل كبير، مما يعزز تبعية النفقات العامة لمداخيل البترول ويجعلها عرضة للصدمات الخارجية وعدم الاستقرار، كون هذه الأخيرة تمتاز بعدم الثبات وعدم التأكد؛
- إخفاق الدولة الجزائرية من خلال الإجراءات والإصلاحات المنتهجة خلال الفترة 200-2015 في تحسين هيكل إيراداتها وتخليصه من التبعية النفطية وفي الوصول لهدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.
- شهدت الجزائر تحسن في مؤشرات الدين العام خلال الفترة 2000-2015، بحيث يمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب، منها: استقرار أسواق النفط، إتباع سياسة الدفع المسبق للديون، تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والدور الإيجابي الذي لعبه صندوق ضبط الموارد في القضاء على المديونية الخارجية خلال الفترة ما بين 2000-2015.
- عدم استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى للدين العام، عجز الميزانية، الإيرادات العامة والنفقات العامة. مما يعني حسب Hamilton and flavin (1985) و Trehan and walch (1988) عدم استدامة السياسة المالية في الجزائر؛
- وجود علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات العامة والنفقات العامة على المدى الطويل، مما يدل على استدامة السياسة المالية في الجزائر، وذلك حسب Hakkio and Rush (1991). إلا أن هذه الاستدامة حسب Quintos (1995) ضعيفة وقد تواجهها بعض المشاكل؛

- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النفقات العامة والإيرادات العامة وهي في اتجاه الإيرادات، مما يعني أن الحكومة الجزائرية لا تقوم بالتعديلات اللازمة على مستوى الإيرادات العامة لتحقيق وضمان استدامة النفقات العامة على المدى الطويل؛
- حسب Jondeau (1992) فإن احتمال تحمل استدامة الدين العام على المدى الطويل ضعيف جدا، لأن حدوث أي صدمة مفاجئة على مستوى النفقات العامة يؤدي إلى حدوث أثر موجب على الدين العام، مما يدل على أن حدوث صدمة يؤدي إلى ارتفاع نسب الدين العام؛
- من بعد تقديرنا لدالة رد الفعل الموازنة، يمكن القول الرصيد الأولي للميزانية يستجيب بطريقة سلبية للتغيرات الحاصلة للدين العام على القريب والمتوسط فقط. كما يمكن القول أن ردة فعل الحكومة لتصحيح الخلل المتعلقة بالرصيد الأولي والتي تعتمد في أغلبها على صندوق ضبط المواد صندوق ضبط الإيرادات، هي الإجراءات التصحيحية مؤقتة لتخفيف الصدمات الخارجية ولا تضمن استدامة السياسة المالية على المدى البعيد، وذلك لأنه لا يمكن الاعتماد على موارد الصندوق باعتباره أداة غير مستدامة.

الخاصة

عالجنا في دراستنا هذه موضوع يتعلق باستدامة السياسة المالية ومدى حساسيتها من الصدمات الموازنة، هذا لما يحظى به هذا الموضوع من اهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية. بحيث تشكل استدامة السياسة المالية تحديا عند الكثير من الدول على غرار الجزائر، والتي تعاني من أزمات، اختلالات هيكلية ومواردها غير مستدامة، لذلك من الضروري على هذه الدول تحديد المسار المستقبلي لسياستها المالية لتحقيق استقرارها المالي والاقتصادي.

اعتمدنا في بحثنا على خطة مكونة من أربعة فصول، حيث استعرضنا في الفصل الأول الإطار النظري للسياسة المالية، أما الفصل الثاني فقد تناول بعض الأسس النظرية لاستدامة السياسة المالية وأهم آليات لضمانها، وفي الفصل الثالث حاولنا التطرق لأهم التدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل محاولة امتصاص الصدمات المالية لضمان استدامة سياستها المالية على المدى الطويل. وفي الأخير عرّجنا من خلال الفصل الرابع تقييم تطور السياسة المتبعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، بالإضافة إلى ذلك حاولنا تقييم مدى استدامة السياسة المالية في الجزائر من خلال الاعتماد على بعض أساليب الاقتصاد القياسي.

بعد تحليلنا للموضوع ومناقشته في الفصول المذكورة سابقا، يمكننا إدراج مختلف نتائج الدراسة والتي تعتبر إجابة على التساؤلات المطروحة واختبار لفرضيات الدراسة السابقة في النقاط التالية:

➤ تعرف استدامة السياسة المالية على أنها الحفاظ على السياسة المالية الحالية والمستقبلية، وذلك دون خرق قيد الموازنة ما بين الأزمنة. مما يعني، أنه ينبغي على الحكومة تحقيق فوائض مالية مستقبلية تسمح مواجهة تصاعد العجزات المالية المستقبلية المحتملة ومخزون الدين العام. بحيث اعتمدت معظم الأدبيات على الأسلوب القياسي لاختبار قيد الموازنة ما بين الأزمنة وتقييم استدامة السياسة المالية؛

➤ تعد قواعد المالية أداة هامة في يد الحكومة لتحقيق الانضباط المالي، فهي تسمح بتصحيح الانحرافات والتحكم في السياسة المالية مما يضمن لها مسار مستدام طويل المدى، بالإضافة إلى ذلك فهي تكفل للحكومة الحفاظ على عجز الموازنة ضمن المستويات المستهدفة، كما تكفل لها المرونة في التعامل مع الصدمات المالية وتكون استباقية للدورة الاقتصادية. يجدر الذكر أنه ينبغي لهذه القواعد المفروضة الأخذ بعين

الخاتمة

- الاعتبار قيد الموارد المالية المتاحة وبرامج الإنفاق، كما ينبغي صيغتها و وضعها بما تتلاءم مع أهداف استدامة السياسة المالية؛
- تبنت العديد من الدول وخاصة تلك الدول التي تعتمد في إيراداتها على النفط فكرة صناديق الثروة السيادية كألية جديدة لضمان استدامة سياستها المالية. فهذه الآلية تمنح إمكانية مواجهة: النضوب الطبيعي للموارد الطبيعية وإمكانية الاستمرار في نفس مستويات الإنفاق السابقة، والحاجة إلى إيجاد أصول جديدة لتعويض الانخفاض في الموارد العامة ومواجهة الصدمات الخارجية. وبالتالي تضمن تحقيق التوازن في الميزانية العامة والتخفيف من الضغوطات على السياسة المالية بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة؛
- نجح صندوق ضبط الموارد في تحقيق أهدافه الأساسية في التخلص من المديونية وتمويل عجز الميزانية خلال الفترة 2000-2015، بحيث لعب الصندوق دور هام في تحقيق التوازن المالي وتخفيف خطر الصدمات الخارجية. وبالتالي يمكن القول أن اعتماد الجزائر لصندوق ضبط الموارد كأداة لضمان الاستدامة المالية ساهم في الحفاظ على استدامة السياسة المالية في المدى القصير والمتوسط. إلا انه لا يمكن الاعتماد على الصندوق كأداة مسددة على الطويل، وهذا نظرا لعدة عوامل من أهمها: طبيعة الموارد الذي يعتمد عليه الصندوق، افتقار الصندوق لاستراتيجية استثمار وعدم استقلالية الصندوق ؛
- تهدف الجزائر من خلال تبنيتها لمشروع عصرنه نظام الميزانية (MSB) إلى مواكبة التطورات الحاصلة في مجال المالية العامة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تهدف إلى ضبط أوضاع المالية العامة وتصحيح الاختلال بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وترسيخ مبدأ الشفافية، كفاءة التخصيص والتسيير الفعال للنفقة العامة في ظل تراجع التدفقات والسيولة. وذلك من خلال تجديد الترسانة القانونية للمالية العمومية من خلال إقرار القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية (LOLF) والاعتماد على إعداد ميزانية قائمة على أساس النتائج. ولكن يبقى دور ونجاح هذه الإصلاحات في الحفاظ على استدامة السياسة المالية مرهون بمدى تسريع وتيرة تنفيذها وتطبيقها في المستقبل لكونه مزال مشروع قيد التنفيذ؛

الخاتمة

➤ تسعى الجزائر من خلال تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد للنمو إلى إعطاء مدخل جديد للسياسة المالية، وتبنى نظرة جديدة فيما يخص سياسة النمو في ضوء التحولات الهيكلية لاقتصادها وقائم على التنويع شامل، وذلك لضمان نمو اقتصادي متسارع مستدام خارج قطاع المحروقات. إذ لا يمكن لهذا النموذج الجديد أن يكون ناجح دون أن يكون هناك إدارة مستعدة لتنفيذها بكفاءة؛

➤ إخفاق الدولة الجزائرية في تحسين هيكل إيراداتها وتخليصه من التبعية النفطية وفي الوصول لهدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية. مما يبين فشل لإجراءات والإصلاحات المنتهجة خلال الفترة 2000-2015 في تحقيق أهدافها، وهذا راجع للتماطل في التطبيق الفعلي لهذه الإصلاحات وغياب إدارة مؤهلة مستعدة لتنفيذها بكفاءة؛

➤ تحسن في مؤشرات الدين العام خلال الفترة ما بين 2000-2015، وهذا راجع إلى: استقرار أسواق النفط، إتباع سياسة الدفع المسبق للديون، الدور الإيجابي الذي لعبه صندوق ضبط الموارد في القضاء على المديونية الخارجية واعتماد الجزائر على المديونية الداخلية لتفادي الضغوطات الخارجية ومخاطر سعر الصرف.

➤ من خلال استخدامنا لمقاربة (Trehan and Hamilton and flavin (1985)، (Quintos (1995)، (Hakkio and Rush (1991)، (Walch (1988)، (Jondeau (1992) و (Bohn (1998) وباستخدام الأسلوب القياسي من أجل اختبار استدامة السياسة المالية، وبعد الإجماع بين مختلف المقاربات يمكن القول أن موقف استدامة السياسة المالية ضعيف جدا؛

➤ يمكن إرجاع عدم استدامة السياسة المالية في الجزائر بصفة عامة، إلى أهم الأسباب التالية:

- لا يكمن مشكل عدم الاستدامة في ارتفاع نسب الدين العام للنواتج المحلي ولجوء الحكومة المستمر لتغطية عجز الميزانية، لأنه لاحظنا من خلال دراستنا تحسن في مؤشرات الدين العام وخدمة الدين العام وعدم لجوء الحكومة الجزائرية المديونية لتغطية عجز الميزانية خلال الفترة 2000-2005. بل المشكل يكمن في الاعتماد الكبير للدولة على صندوق ضبط الإيرادات في تسديد الدين ومواجهة العجز الموازني، فهذه الأداة تعتبر أداة غير مستدامة لأنها تعتمد على

الخاتمة

موردا ناضبا على المدى الطويل ومعرض للصدمات الخارجية. بالإضافة إلى الفاصل الزمني كبير بين المشاريع الممولة بالدين الخارجي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي موجب، وسوء تسيير واستخدام القروض الخارجية، حيث تم استخدامها لسد فجوة الاستثمارية اللازمة فقط؛

- عدم وجود توازن في هيكل الإيرادات العامة، فمن خلال تحليلنا لهيكل الإيرادات العامة لاحظنا هيمنة الجباية البترولية ومحدودية الموارد الضريبية؛
- ارتفاع مستويات العجز الموازني بسبب السياسة المالية التوسعية المتبعة منذ سنة 2000 من أجل تنشيط الطلب الكلي. بحيث أدى انتهاء سياسة مالية توسعية إلى استفحال ظاهرة تزايد النفقات العامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأثر الإيرادات العامة بشكل كبير بالصدمات الخارجية (سنة 2009 و منذ سنة 2015)، وذلك بسبب اعتمادها الكبير على عائدات النفط؛
- حسب عدة دراسات قامت بدراسة أثر السياسة المالية التوسعية المنتهجة في الجزائر، ومن أهمها دراسة أحمد ضيف (2015)، فإن السياسة المتبعة في الجزائر لم تأثر إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي. إذ كان من المفروض أن ترتفع معدلات النمو مما يسمح برفع مستويات الدخل وزيادة الحصيلة الضريبية، مما يؤدي إلى تقليص الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة. ومن جهة أخرى، كان من الممكن تفادي الإنفاق التعويضي الذي يمول عادة عن طريق الدين العام، وذلك من خلال رفع معدلات الاستثمار، الادخار والاستهلاك، وبالتالي ضمان الاستدامة المالية؛
- غياب المسائلة، الشفافية والرقابة مما سمح بممارسات الفساد وسوء تسيير المال العام والإعاقة وعدم الالتزام من طرف العنصر البشري في تطبيق الإصلاحات واللوائح والقوانين الجديدة.

من خلال النتائج السابقة، نقترح مجموعة من التوصيات التالية:

➤ توجيه فوائض الجباية البترولية لتمويل البنى التحتية واستحداث استثمارات جديدة وأكثر إنتاجية؛

➤ العمل على إعادة ترتيب الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات أكثر إنتاجية التي من شأنها خلق مناصب عمل وزيادة النمو الاقتصادي، وتحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة

الخاتمة

الإنتاجية الموجودة. وإعادة النظر في سياسة الإنفاق الاجتماعية التي تثقل كاهل الميزانية؛

➤ إعادة هيكلة الإيرادات العامة وإعطاء وزن أكبر للجباية العادية، وذلك عن طريق، محاربة ظاهرة التهرب الضريبي وإعادة النظر في الإعفاءات والتخفيضات الضريبية مما يسمح بإحلال الجباية العادية مكان الجباية النفطية ولخفض خطر الصدمات الخارجية. كما يجب على الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوسيع الوعاء الضريبي وتنمية الإيرادات المحلية، وهذا من خلال دعم العرض وخلق (synergie) بين القطاع العام والخاص؛

➤ تعزيز الامتيازات والحوافز لجلب الاستثمارات الأجنبية وذلك لتخفيف اللجوء للمديونية الخارجية، كون أن مصادر التمويل الخارجية عادة ما تتذبذب بصورة كبيرة مسببة صدمات خارجية تؤثر على مسار السياسة المالية؛

➤ تجنب الإفراط في الاعتماد على موارد الصندوق ضبط الموارد لتمويل الخزينة وتخفيض المديونية باعتبارها أداة غير مستدامة. ويجب العمل على تنويع مصادر صندوق، استقلالية إدارة الصندوق، اعتماد مبادئ حوكمة الصندوق والاستفادة من التجارب الناجحة في تسيير الصندوق. وذلك من أجل جعله وسيلة تساعد في الانتقال من وضعية استدامة ضعيفة إلى وضعية استدامة قوية للسياسة المالية وفي احتواء الصدمات الخارجية؛

➤ على الجزائر مواجهة الصدمات النفطية من خلال تعزيز وتفعيل الإجراءات سابقة الذكر، بحيث يمكن استغلال المدخرات التي كانت في الماضي وفرصة التحسن في مؤشرات الدين العام للتكيف مع الصدمة الحالية واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد وتنفيذ الإصلاحات بالتدرج؛

➤ على متخذي القرارات الأخذ بعين الاعتبار الآثار طويلة الأجل (العائد والتكاليف) للقرارات والإجراءات المتخذة والمتعلقة بالسياسة المالية، ولا تكون مجرد ردة فعل لأفعال سابقة؛

➤ العمل على التنسيق مع الإجراءات التي تتخذها السياسة النقدية وتصب في ذات الأهداف للسياسة المالية؛

الخاتمة

➤ تفعيل الجهاز الرقابي لمراقبة استخدامات المال العام خاصة في فترة الفورات المالية، لمكافحة الفساد وهدر المال العام.

هناك جوانب متعددة لم يتسنى لنا معالجتها في هذا البحث يمكن للمهتمين بالموضوع التطرق لها مستقبلاً، من أبرزها:

➤ إلقاء الضوء على مشروع عصرنة نظام الميزانية والنموذج الاقتصادي الجديد يفتح المجال للباحثين دراسة التطبيق الفعلي والنتائج المحققة لهذه الإصلاحات في المستقبل؛

➤ دور الحوكمة العمومية في رسم سياسة مالية مستدامة؛

➤ أثر السياسة المالية الإستثنائية (The Discretionary Fiscal Policy) على

الاستدامة المالية، وذلك لمعرفة ما إذا كان التغيرات الهيكلية تتسبب في عدم استدامة السياسة المالية في الجزائر.

المراجع

1/ مراجع باللغة العربية

كتب:

- 1- العصار رشاد و رياض الحلبي، النقود و البنوك ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2000.
- 2- السويسي فاطمة، المالية العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005.
- 3- الفارس عبد الرزاق، الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام: -دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 01، لبنان، 1997.
- 4- النعيمى وسالم قاسم، الترشيد الفعلي للإنفاق الاستثماري، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2005.
- 5- الوادي محمود حسين و عزام زكريا أحمد ، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام، دار الميسرة، عمان، 2000.
- 6- برعي محمد خليل و سويفي عبد الهادي، النقود والبنوك، نهضة الشرق، جامعة القاهرة، مصر، 1984.
- 7- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 .
- 8- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية. الإسكندرية، 1999.
- 9- حشيش آمال، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
- 10- حشيش عادل أحمد، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
- 11- حمدي عبد العظيم، السياسة المالية و النقدية في الميزان و مقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1986.
- 12- راضي عبد المنعم، النقود و البنوك، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1998.
- 13- سالم توفيق، احمد فتحي، السياسات الاقتصادية الكلية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- 14- سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973.
- 15- سمحان حسين محمد، اقتصاديات النقود و المصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.
- 16- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
- 17- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، 2006.

قائمة المراجع

- 18- شهاب مجيدي، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2004.
- 19- عايب وليد عبد المجيد، أثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010.
- 20- عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت.
- 21- عبد المنعم مبارك و محمد يونس، اقتصاديات النقود و الصيرفة و التجارة الدولية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 1996.
- 22- عقيل جاسم عبد الله، النقود و البنوك، منهج نقدي و مصرفي، دار و مكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999.
- 23- علي كنعان، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار المعارف، دمشق، 1998.
- 24- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 25- قنديل عبد الفتاح و سليمان سلوى، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
- 26- معتوق سمير محمود، أمينة عزا لدين عبد الله، المالية العامة، دار النشر، القاهرة، 2000.
- 27- محمد عوض، اتجاهات حديثة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، دار النهضة العربية، 2010.
- 28- ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر وتوزيع، الأردن، 2006.
- 29- وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988.

أطروحات:

- 1- بقبق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.
- 2- بن دعاس جمال، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.
- 3- بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2010.
- 4- تكارلي صوفيا نبيلة، أثر تسيير المالية العمومية على أداء الحوكمة المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2018.

قائمة المراجع

- 5- جليلط الطاهرة، دراسة تحليلية و قياسية لفعالية السياسة المالية في الجزائر: في الفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2015.
- 6- دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- 7- داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2012.
- 8- زغاد فوزي، اشكالية ادارة الاحتياطات المالية الدولية دراسة حالة بنك الجزائر (2000-2012)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة مسيلة، 2014.
- 9- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2011.
- 10- سليمان عبد الكريم، دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة حالة أبو ظبي، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.
- 11- شبيبي عبد الحليم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازي و الدين العام: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2013.
- 12- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.
- 13- طويل بهاء الدين، دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1990-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر قالمة، الجزائر، 2016.
- 14- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة حالة مقارنة للجزائر و تونس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.
- 15- مازن أحمد أبو حصيرة، الديون الخارجية و آثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015.
- 16- مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.
- 17- منة خالد، دراسة تحليلية نقدية للسياسة المالية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.

- 1- احمد قبح، الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، معهد الابحاث السياسية الاقتصادية الفلسطينية، القدس، 2012.
- 2- العقريب كمال، تقييم واقع ودور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 10، 2014.
- 3- بلعدي محمد، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، الجزائر، 2012
- 4- راتول محمد و كروش صلاح الدين، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المثلث السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة(2000-2010)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014.
- 5- شيببي عبد الرحيم و شكوري سيدي محمد، القدرة على استدامة تحمل العجز الموازني و الدين العام، ابحاث مؤتمر دولي، جامعة جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013.
- 6- عقبة عبد اللاوي و آخرون، تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والاقتصادية: دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية و الاقتصادية للفترة 1929-2008، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، الجزائر، 2016.
- 7- عمرو هشام محمد صفوت و عماد حسن الحسين، ترشيد الانفاق العام و دوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية، العدد 25، العراق، 2017.
- 8- قدي عبد المجيد، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد السادس، 2010.
- 9- ماجد المنيف،صناديق الثروة النفطية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، ملتقى الطاقة العربي، لبنان، 2009.
- 10- هناء عبد الحسين الطائي و مهند عزيز محمد الشلال، قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصر و الأردن) للمدة 1990- 2011، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية، العدد رقم 17، 2015.
- 11- وحيد عبد الرحمان بانافع و عبد العزيز عبد المجيد علي، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، 2016.

قائمة المراجع

تقارير:

- 1- بيان إجتماع مجلس الوزراء، " برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 " ، الجزائر، 2010 .
- 2- تقارير وزارة المالية.
- 3- تقارير بنك الجزائر.
- 4- سلطة النقد الفلسطينية ، تقرير استدامة المالية العامة، رام الله- فلسطين، 2013.
- 5- صندوق النقد الدولي، صناديق الثروة السيادية، المبادئ والممارسات المتعارف عليها، مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية ، صندوق النقد الدولي، 2008
- 6- نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، السلسلة السادسة- العدد 5، 2013.
- 7- الجزائر، المادة 10 من القانون رقم: 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27 جوان 2000، و المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 .

2/ مراجع باللغة الأجنبية

Ouvrage :

- 1- BOULIA. Ghazi, LA THEORIE DE LA CROISSANCE. Centre de publication universitaire, Tunis, 2008.
- 2- Caroline Bertin Delacour, Les Fonds Souverains Ces nouveaux acteurs de l'économie mondiale, Group Eyrolles, Les Echos Editions ,paris ،2009.
- 3- Herschtel.M.L et Euzely.A, finance publique, dunod, Paris, 1998.
- 4- Iain Begg, Government and Money: Running Economic and Monetary: The Challenges of Policy Co-ordination, The Federal Trust for Education and Research, 2002
- 5- James STOCK et Mark WATSON. PRINCIPES D'ECONOMETRIE.3eme édition. Graphy Cems. Espagne.
- 6- Sandrine LARDIC et Valérie MIGNON. ÉCONOMETRIE DES SERIES TEMPORELLES MACROECONOMIQUE ET FINANCIERE. Economica. Paris.

Articles :

- 1- Alberto Bagnai, "Keynesian and neoclassical fiscal sustainability indicators, with applications to EMU member countries," Working Papers 75, University of Rome La Sapienza, 2004.

- 2- Arestis.P, Cipollini.A, and Fattouh.B, THRESHOLD EFFECTS IN THE US BUDGET DEFICIT “.CEIS Tor Vergata – Research Paper Series, Vol 6, N° 18, 2003.
- 3- Bahmani, Sahar, DO BUDGET DEFICITS FOLLOW A LINEAR OR NON-LINEAR PATH?, Economics Bulletin, Vol 5, N° 14, 2007.
- 4- Blanchard. O, Chouraqui. J.C, Hagemam.R et Sartor. R, the sustainability of fiscal policy: new answers to an old question, OECD Economic Studies, N° 15, 1990.
- 5- Blundell Wignall A, Yu-Wei Hu Juan Yermo, Sovereign Wealth and Pension Fund Issues. OECD Working Papers on Insurance and Private Pensions, OECD Publishing France, n°14, 2008.
- 6- Bohn. H (1998). The behavior of U.S. public debt and deficits. Journal of Economics, n° 113, 1998.
- 7- Catherine Mathieu et Henri Sterdyniak, FAUT-IL DES RÈGLES DE POLITIQUE BUDGÉTAIRE ?, revue de l'OFCE/ débat et politique, 2012.
- 8- Charles Wyplosz, Debt Sustainability Assessment: The IMF Approach and Alternatives, HEI Working Paper No: 03, 2007.
- 9- Chortareas Georgios & George Kapetanios & Merih Uctum, NONLINEAR ALTERNATIVES TO UNIT ROOT TESTS AND PUBLIC FINANCES SUSTAINABILITY: SOME EVIDENCE FROM LATIN AMERICAN AND CARIBBEAN COUNTRIES, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, vol 70, n° 5, 2008.
- 10- Clainche Michel, « Introduction », Revue française d'administration publique, N°117,2006.
- 11- Easterly. William et Sergio Rebelo, FISCAL POLICY AND ECONOMIC GROWTH, Journal of Monetary Economics, n°32, 1993.
- 12- Feve, P. and P.-Y. Henin, ASSESSING EFFECTIVE SUSTAINABILITY OF FISCAL POLICY WITHIN THE G- 7, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, n°62, 2000.
- 13- Florence HUART, Typologie et impact des règles de politique budgétaire, gestion et finance publique, N°11, 2011.
- 14- Gandolfo, G. Qualitative Analysis and Econometric Estimation of Continuous Time Dynamic Models. North Holland, Amsterdam, 1981.
- 15- García, Gustavo, Fiscal Rules for Stability and Sustainability, in The Fiscal Institutions of Tomorrow, Banque inter-américaine de développement, 2012.
- 16- Hakkio. C and Rush. S.M, is the budget deficit too large?, economic inquiry, Vol 29, 1991.

- 17- Hamilton. J, and Flavin. D, On the Limitation of government borrowing: framework for empirical testing, journal of economic review, vol 76, N°4, 1986.
- 18- Hénin Pierre-Yves, SOUTENABILITE DES DEFICITS ET AJUSTEMENTS BUDGETAIRES, Revue économique, vol 48, n°3, 1997.
- 19- Hélène Raymond, les fonds souverains : l'économie mondiale 2010, publications du CEPII, la découverte, Paris, 2009.
- 20- Jondeau. E, La Soutenabilité de la Politique Budgétaire, Economie et Prévision, vol 3, N 104, 1992.
- 21- Johansen, S, STATISTICAL ANALYSIS OF COINTEGRATION VECTORS, Journal of Economics, Dynamics and Control, n°12, 1988.
- 22- Kenan Aslanli, Fiscal sustainability and the State Oil Fund in Azerbaijan, Journal of Eurasian Studies, n°06, 2015.
- 23- Martin, G.M., US DEFICIT SUSTAINABILITY: A NEW APPROACH ON MULTIPLE ENDOGENOUS BREAKS, Journal of Applied Econometrics, n° 15, 2000.
- 24- OCDE, Soutenabilité budgétaire : Le rôle des règles, Publications OCDE, Paris, 2002.
- 25- Pierre-Richard Agénor, Règles budgétaires et soutenabilité des finances publiques, Policy Paper, 2015.
- 26- Quintos. C.E, sustainability of the deficit process with structural shifts, journal of business and economy statistics, vol 13, N°04, 1995.
- 27- Robert J. Barro, The Ricardian Approach to Budget Deficits, The Journal of Economics Perspectives, vol 3, no2, 1989.
- 28- Schuknecht, Ludger, EU Fiscal Rules : Issues and Lessons from Political Economy, document de travail, Banque centrale européenne, n°421, 2004.
- 29- Simon Johnson, La Montée en Puissance des Fonds Souverains Revue Finances et Développement FMI Septembre 2007, Washington, 2007.
- 30- Stephen Mutemi Ikikii, Fiscal Policy Reaction Function for Kenya, Developing Country Studies, vol 07, n°06, 2017.
- 31- Trehan. B and Walsh C.E., common trends, the government's budget, and revenue smoothing, Journal of Economic Dynamics and Control, Vol 12, N°3, 1988.
- 32- Uctum, M., and Wickens, M.R., DEBT AND DEFICIT CEILINGS, AND SUSTAINABILITY OF FISCAL POLICIES: AN INTER-TEMPORAL ANALYSIS “, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol 62, n° 2, 2000.

- 33- Wilcox. D, THE SUSTAINABILITY OF GOVERNMENT DEFICITS IMPLICATION OF THE PRESENT VALUE BROWING CONSTRAINT “, Journal of Money, vol 21, N°:3, 1989.
- 34- Yilanci and Özcan, EXTERNAL DEBT SUSTAINABILITY OF TURKEY: A NONLINEAR APPROACH, International Research Journal of Finance and Economics. N° 20, 2008.

Thèses :

- 1- Akli Zakia, nature du fond d régulation des recettes et son role dans les financement de l'économie Algérienne, Mémoire de magistère, université MOULOUD MAMMERI, tizi-ouzou, Algérie, 2015.
- 2- Jean MESSIHA, LE STNTUT ECONOMIQUE DES P OLITIQUES BUDGETAIRES FACE AUX TRAITES DE MAASTRICHET ET D'AMSTERDAM, Université M ETZ, 1999.
- 3- MANSOUR Mohamed, EVALUATION THEORIQUE ET EMPIRIQUE DE LA SOUTENABILITE DE LA DETTE PUBLIQUE, mémoire master, Université Panthéon-Assas, 2012.
- 4- Mansouri, Brahim, Soutenabilité, Déterminants et Implications Macro-économiques des Déficits Budgétaires dans les Pays en Voie de Développement : Cas du Maroc, thèse de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Faculté de Droit, Université Hassan II, Casablanca, 2003.

Rapport :

- 1- A. Lambert, D. Migaud, Rapport du gouvernement « la mise en œuvre de la loi organique relative aux lois de finances», Rapport du gouvernement, 2006.
- 2- Ministère de finance, NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE ECONOMIQUE ET TRAJECTOIRE BUDGETAIRE 2016-2019, Algérie, 2016.
- 3- Ministère de finance, Projet de loi organique relative aux lois de finances, Avril 2018.
- 4- Rapport Ministère des Finances, Algérie Projet de Modernisation des Systèmes Budgétaires, Phase II, 2009.
- 5- Rapport du Ministère des finances, « projet de modernisation du système budgétaires », 2006.
- 6- rapport sur Les fonds souverains, établi par Demarolle. A, 2008.

3/ مواقع الانترنت

<http://www.aleqt.com>

<http://www.ktuf>

<http://iraqieconomists.net>

<http://www.bank-of-algeria.dz/>

<http://www.banquemondiale.org/>

<http://www.ons.dz/>

<http://www.imf.org/>

الملاحق

ملحق 01: متغيرات الدراسة

| obs | Rt | Gt | Dt | St | GDP | PP | T-inf |
|------|-----------|-----------|-------|----------|-----------|--------|--------|
| 1985 | 105,85 | 99,841 | 0,7 | 11,01 | 291,3 | 27,5 | 0,105 |
| 1986 | 89,69 | 101,817 | 0,964 | -12,9 | 299,5 | 14,9 | 0,123 |
| 1987 | 92,984 | 103,977 | 1,08 | -10,8 | 323,7 | 18,6 | 0,075 |
| 1988 | 93,5 | 119,7 | 1,26 | -26,2 | 349,5 | 14,2 | 0,059 |
| 1989 | 116,484 | 124,5 | 1,182 | -7,1 | 423,3 | 16,9 | 0,093 |
| 1990 | 152,5 | 136,5 | 1,06 | 17,7 | 555,8 | 22,2 | 0,17 |
| 1991 | 248,9 | 212,1 | 1,23 | 37,1 | 844,5 | 18,32 | 0,259 |
| 1992 | 311,864 | 420,131 | 1,22 | 8,13 | 1048 | 19,93 | 0,317 |
| 1993 | 313,949 | 476,624 | 1,323 | -70,41 | 1166 | 17,75 | 0,205 |
| 1994 | 477,181 | 566,329 | 1,73 | -27,7 | 1492 | 16,31 | 0,29 |
| 1995 | 611,731 | 759,617 | 1,742 | 11,71 | 1991 | 17,58 | 0,298 |
| 1996 | 528,157 | 724,607 | 1,464 | 100,2 | 2570 | 21,69 | 0,187 |
| 1997 | 926,6 | 845,1 | 1,35 | 81,5 | 2780 | 19,45 | 0,057 |
| 1998 | 774,9 | 876 | 0,851 | -101,3 | 2831 | 12,86 | 0,05 |
| 1999 | 952,5 | 961,7 | 0,82 | -11,2 | 3 248,20 | 17,91 | 0,0264 |
| 2000 | 1086,57 | 1178 | 0,628 | 398,8 | 4098,8 | 28,5 | 0,0034 |
| 2001 | 1285,049 | 1519,3 | 0,543 | 171 | 4235,6 | 24,5 | 0,0423 |
| 2002 | 1603,2 | 1540,9 | 0,513 | -10,5 | 4455,3 | 25,24 | 0,0142 |
| 2003 | 1966,6 | 1786,8 | 0,421 | 438,5 | 5264,2 | 29,03 | 0,0427 |
| 2004 | 2229,7 | 1891,8 | 0,352 | 436 | 6126,7 | 38,66 | 0,0396 |
| 2005 | 3082,6 | 2052 | 0,263 | 896,4 | 7519 | 54,64 | 0,0138 |
| 2006 | 3639,8 | 2452,7 | 0,236 | 1151 | 8514,8 | 65,58 | 0,0232 |
| 2007 | 3687,8 | 3108,5 | 0,135 | 456,8 | 9366,6 | 74,75 | 0,0367 |
| 2008 | 5190,5 | 4144 | 0,081 | 906,9 | 11090 | 99,97 | 0,0486 |
| 2009 | 3676 | 4224,8 | 0,098 | -713,1 | 10034,3 | 62,25 | 0,0573 |
| 2010 | 4392,9 | 4512,8 | 0,105 | -178,2 | 12049,5 | 80,15 | 0,039 |
| 2011 | 5790,1 | 5853,6 | 0,093 | -169 | 14588,513 | 112,94 | 0,0452 |
| 2012 | 6411,3 | 7058,2 | 0,093 | -746,1 | 16208,698 | 111,05 | 0,089 |
| 2013 | 5957,5 | 6024,1 | 0,076 | -67 | 16650,2 | 108,97 | 0,0325 |
| 2014 | 5 738,40 | 6980,3 | 0,077 | -1257,3 | 17242,5 | 100,23 | 0,0292 |
| 2015 | 4 962,500 | 7656,3 | 0,088 | -2553,2 | 16591,9 | 53,066 | 0,0479 |
| 2016 | 4041,91 | 7 297,494 | 0,206 | -2342,09 | 17406,82 | 43,73 | 0,064 |

ملاحق

| obs | Dt | PSt | pp | T.ch |
|---------|------------|-------------|------------|------------|
| Q1:2000 | 9,82487169 | 125,078125 | 6,70210938 | 18,2634219 |
| Q2:2000 | 9,75321199 | 142,434375 | 7,13601563 | 18,7012031 |
| Q3:2000 | 9,63405747 | 148,953125 | 7,34195313 | 19,0338906 |
| Q4:2000 | 9,46740814 | 144,634375 | 7,31992188 | 19,2614844 |
| Q1:2001 | 9,02013105 | 99,5835938 | 6,31484375 | 19,1017188 |
| Q2:2001 | 8,85174526 | 85,5476563 | 6,13890625 | 19,2320313 |
| Q3:2001 | 8,72911784 | 72,6320313 | 6,03703125 | 19,3701563 |
| Q4:2001 | 8,65224879 | 60,8367188 | 6,00921875 | 19,5160938 |
| Q1:2002 | 8,66573474 | 30,4820313 | 6,12148438 | 19,8749219 |
| Q2:2002 | 8,66254375 | 28,7992188 | 6,21539063 | 19,9544531 |
| Q3:2002 | 8,68727248 | 36,1085938 | 6,35695313 | 19,9597656 |
| Q4:2002 | 8,73992092 | 52,4101563 | 6,54617188 | 19,8908594 |
| Q1:2003 | 8,95416834 | 117,215625 | 6,6740625 | 19,6809375 |
| Q2:2003 | 9,00918448 | 135,696875 | 7,0021875 | 19,4903125 |
| Q3:2003 | 9,03864863 | 147,365625 | 7,4215625 | 19,2521875 |
| Q4:2003 | 9,04256077 | 152,221875 | 7,9321875 | 18,9665625 |
| Q1:2004 | 9,08309377 | -311,886719 | 8,51414063 | 18,2588281 |
| Q2:2004 | 9,01103277 | -135,794531 | 9,21523438 | 18,0280469 |
| Q3:2004 | 8,88855061 | 218,346094 | 10,0155469 | 17,8996094 |
| Q4:2004 | 8,7156473 | 750,535156 | 10,9150781 | 17,8735156 |
| Q1:2005 | 8,30545119 | 2766,425 | 12,35875 | 18,2778906 |
| Q2:2005 | 8,10645425 | 3132,45 | 13,27875 | 18,3252344 |
| Q3:2005 | 7,93178483 | 3154,2625 | 14,12 | 18,3436719 |
| Q4:2005 | 7,78144292 | 2831,8625 | 14,8825 | 18,3332031 |
| Q1:2006 | 8,00601765 | 914,722656 | 15,4385156 | 18,3282031 |
| Q2:2006 | 7,76409513 | 404,108594 | 16,0946094 | 18,2461719 |
| Q3:2006 | 7,40626448 | 49,4929688 | 16,7230469 | 18,1214844 |
| Q4:2006 | 6,9325257 | -149,124219 | 17,3238281 | 17,9541406 |
| Q1:2007 | 5,81691527 | 154,780469 | 17,2008594 | 17,6902344 |
| Q2:2007 | 5,32174565 | 129,550781 | 18,0247656 | 17,4591406 |
| Q3:2007 | 4,9210533 | 121,710156 | 19,0994531 | 17,2069531 |
| Q4:2007 | 4,61483824 | 131,258594 | 20,4249219 | 16,9336719 |
| Q1:2008 | 4,52519657 | 282,723438 | 25,0867188 | 16,0873438 |
| Q2:2008 | 4,35909762 | 277,239063 | 25,6795313 | 15,9926563 |
| Q3:2008 | 4,2386375 | 239,332813 | 25,2889063 | 16,0976563 |
| Q4:2008 | 4,16381621 | 169,004688 | 23,9148438 | 16,4023438 |
| Q1:2009 | 4,08840778 | -102,100781 | 16,9260938 | 17,6532031 |
| Q2:2009 | 4,12335455 | -169,930469 | 15,4376563 | 18,0586719 |
| Q3:2009 | 4,22243054 | -202,839844 | 14,8182813 | 18,3652344 |
| Q4:2009 | 4,38563575 | -200,828906 | 15,0679688 | 18,5728906 |
| Q1:2010 | 4,8917309 | -51,7140625 | 17,7777344 | 18,5589844 |
| Q2:2010 | 5,07169027 | -24,7359375 | 19,1291406 | 18,6178906 |
| Q3:2010 | 5,20427459 | -7,7109375 | 20,7132031 | 18,6269531 |
| Q4:2010 | 5,28948384 | -0,6390625 | 22,5299219 | 18,5861719 |

ملاحق

| | | | | |
|---------|------------|-------------|------------|------------|
| Q1:2011 | 5,25216146 | -9,18828125 | 26,515625 | 18,1346094 |
| Q2:2011 | 5,27268323 | -19,7554688 | 28,023125 | 18,1385156 |
| Q3:2011 | 5,27589257 | -38,0085938 | 28,98875 | 18,2369531 |
| Q4:2011 | 5,26178948 | -63,9476563 | 29,4125 | 18,4299219 |
| Q1:2012 | 5,26126187 | -160,045313 | 27,9471094 | 19,0619531 |
| Q2:2012 | 5,20017877 | -176,367188 | 27,8260156 | 19,3061719 |
| Q3:2012 | 5,10942808 | -175,385938 | 27,7019531 | 19,5071094 |
| Q4:2012 | 4,9890098 | -157,101563 | 27,5749219 | 19,6647656 |
| Q1:2013 | 4,63369506 | -7,6546875 | 27,6976563 | 19,6951563 |
| Q2:2013 | 4,53603316 | -0,3078125 | 27,4635938 | 19,7998438 |
| Q3:2013 | 4,49079523 | -21,2015625 | 27,1254688 | 19,8948438 |
| Q4:2013 | 4,49798127 | -70,3359375 | 26,6832813 | 19,9801563 |
| Q1:2014 | 4,40697921 | -218,171875 | 27,3778125 | 19,2932813 |
| Q2:2014 | 4,57925801 | -295,603125 | 26,2311875 | 19,6642188 |
| Q3:2014 | 4,86420561 | -373,090625 | 24,4841875 | 20,3304688 |
| Q4:2014 | 5,261822 | -450,634375 | 22,1368125 | 21,2920313 |
| Q1:2015 | 6,17746238 | -677,621094 | 16,2104688 | 23,7308203 |
| Q2:2015 | 6,63827429 | -695,522656 | 13,8537813 | 24,8102422 |
| Q3:2015 | 7,04961293 | -653,725781 | 12,0881563 | 25,7122109 |
| Q4:2015 | 7,41147829 | -552,230469 | 10,9135938 | 26,4367266 |

ملحق 02: اختبار جذر الوحدة لديكي فولر

1/ Gt

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: GT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -2.309664 | 0.4150 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.339330 | |
| 5% level | -3.587527 | |
| 10% level | -3.229230 | |

Intercept

Null Hypothesis: GT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.306305 | 0.6117 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.699871 | |
| 5% level | -2.976263 | |
| 10% level | -2.627420 | |

None

Null Hypothesis: GT has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.232053 | 0.1945 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.653401 | |
| 5% level | -1.953858 | |
| 10% level | -1.609571 | |

1st difference

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(GT) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -6.649079 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.309824 | |
| 5% level | -3.574244 | |
| 10% level | -3.221728 | |

intercept

Null Hypothesis: D(GT) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.976648 | 0.2947 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.689194 | |
| 5% level | -2.971853 | |
| 10% level | -2.625121 | |

None

Null Hypothesis: D(GT) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -0.600038 | 0.4480 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.653401 | |
| 5% level | -1.953858 | |
| 10% level | -1.609571 | |

2/ St

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: ST has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | 1.458431 | 1.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.339330 | |
| 5% level | -3.587527 | |
| 10% level | -3.229230 | |

intercept

Null Hypothesis: ST has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -0.785078 | 0.8094 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.661661 | |
| 5% level | -2.960411 | |
| 10% level | -2.619160 | |

None

Null Hypothesis: ST has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -0.754447 | 0.3813 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.641672 | |
| 5% level | -1.952066 | |
| 10% level | -1.610400 | |

1st difference

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(ST) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -7.565804 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.296729 | |
| 5% level | -3.568379 | |
| 10% level | -3.218382 | |

intercept

Null Hypothesis: D(ST) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -6.970802 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.670170 | |
| 5% level | -2.963972 | |
| 10% level | -2.621007 | |

None

Null Hypothesis: D(ST) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -6.878581 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.644302 | |
| 5% level | -1.952473 | |
| 10% level | -1.610211 | |

3/ PP

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: PP has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.809629 | 0.6757 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.284580 | |
| 5% level | -3.562882 | |
| 10% level | -3.215267 | |

intercept

Null Hypothesis: PP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.288457 | 0.6222 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.661661 | |
| 5% level | -2.960411 | |
| 10% level | -2.619160 | |

None

Null Hypothesis: PP has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -0.625549 | 0.4382 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.641672 | |
| 5% level | -1.952066 | |
| 10% level | -1.610400 | |

1st difference

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -5.014226 | 0.0018 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.296729 | |
| 5% level | -3.568379 | |
| 10% level | -3.218382 | |

intercept

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -5.058345 | 0.0003 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.670170 | |
| 5% level | -2.963972 | |
| 10% level | -2.621007 | |

None

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -5.127759 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.644302 | |
| 5% level | -1.952473 | |
| 10% level | -1.610211 | |

4 /GDP

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: GDP has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.678908 | 0.7365 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.284580 | |
| 5% level | -3.562882 | |
| 10% level | -3.215267 | |

intercept

Null Hypothesis: GDP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | 1.641115 | 0.9993 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.661661 | |
| 5% level | -2.960411 | |
| 10% level | -2.619160 | |

None

Null Hypothesis: GDP has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | 4.101581 | 0.9999 |

| | | |
|-----------------------|-----------|-----------|
| Test critical values: | 1% level | -2.641672 |
| | 5% level | -1.952066 |
| | 10% level | -1.610400 |

1st difference

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|-----------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.965060 | 0.0020 |
| Test critical values: | | |
| | 1% level | -4.296729 |
| | 5% level | -3.568379 |
| | 10% level | -3.218382 |

intercept

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|-----------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.393168 | 0.0016 |
| Test critical values: | | |
| | 1% level | -3.670170 |
| | 5% level | -2.963972 |
| | 10% level | -2.621007 |

None

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|-----------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -3.080529 | 0.0032 |
| Test critical values: | | |
| | 1% level | -2.644302 |
| | 5% level | -1.952473 |
| | 10% level | -1.610211 |

5/ Rt

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: RT has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.917343 | 0.6215 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.284580 | |
| 5% level | -3.562882 | |
| 10% level | -3.215267 | |

intercept

Null Hypothesis: RT has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -0.817402 | 0.8001 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.661661 | |
| 5% level | -2.960411 | |
| 10% level | -2.619160 | |

None

Null Hypothesis: RT has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | 0.275522 | 0.7594 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.641672 | |
| 5% level | -1.952066 | |
| 10% level | -1.610400 | |

1st difference

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(RT) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -5.097246 | 0.0015 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.296729 | |
| 5% level | -3.568379 | |
| 10% level | -3.218382 | |

intercept

Null Hypothesis: D(RT) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -5.222623 | 0.0002 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.670170 | |
| 5% level | -2.963972 | |
| 10% level | -2.621007 | |

None

Null Hypothesis: D(RT) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -5.048992 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.644302 | |
| 5% level | -1.952473 | |
| 10% level | -1.610211 | |

6/ Dt

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: DT has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -2.035474 | 0.5591 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.296729 | |
| 5% level | -3.568379 | |
| 10% level | -3.218382 | |

intercept

Null Hypothesis: DT has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -0.545751 | 0.8686 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.661661 | |
| 5% level | -2.960411 | |
| 10% level | -2.619160 | |

None

Null Hypothesis: DT has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -0.779626 | 0.3702 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.641672 | |
| 5% level | -1.952066 | |
| 10% level | -1.610400 | |

1st difference

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(DT) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.010740 | 0.0192 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.296729 | |
| 5% level | -3.568379 | |
| 10% level | -3.218382 | |

Intercept

Null Hypothesis: D(DT) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.181525 | 0.0028 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.670170 | |
| 5% level | -2.963972 | |
| 10% level | -2.621007 | |

None

Null Hypothesis: D(DT) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.160091 | 0.0002 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.644302 | |
| 5% level | -1.952473 | |
| 10% level | -1.610211 | |

7/ T-inf

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: T_INF has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.939914 | 0.6099 |
| Test critical values: 1% level | -4.284580 | |
| 5% level | -3.562882 | |
| 10% level | -3.215267 | |

Intercept

Null Hypothesis: T_INF has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.588937 | 0.4761 |
| Test critical values: 1% level | -3.661661 | |
| 5% level | -2.960411 | |
| 10% level | -2.619160 | |

Non

Null Hypothesis: T_INF has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.199936 | 0.2056 |
| Test critical values: 1% level | -2.641672 | |
| 5% level | -1.952066 | |
| 10% level | -1.610400 | |

1st difference

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(T_INF) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
|--|-------------|--------|

| | | | |
|--|-----------|-----------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.647218 | 0.0044 |
| Test critical values: | 1% level | -4.296729 | |
| | 5% level | -3.568379 | |
| | 10% level | -3.218382 | |

Intercept

Null Hypothesis: D(T_INF) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|--|-----------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.737609 | 0.0007 |
| Test critical values: | 1% level | -3.670170 | |
| | 5% level | -2.963972 | |
| | 10% level | -2.621007 | |

None

Null Hypothesis: D(T_INF) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|--|-----------|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.815246 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.644302 | |
| | 5% level | -1.952473 | |
| | 10% level | -1.610211 | |

8/ Log(ST)

| | | | |
|--------------------|-----------|--------------------|---------|
| ADF Test Statistic | -3.857036 | 1% Critical Value* | -3.7343 |
| | | 5% Critical Value | -2.9907 |
| | | 10% Critical Value | -2.6348 |

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LOG(ST))

Method: Least Squares

Date: 08/13/18 Time: 13:48

Sample(adjusted): 2000:4 2008:4

Included observations: 24

Excluded observations: 9 after adjusting endpoints

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|----------------|-------------|-------------------|-------------|-----------|
| LOG(ST(-1)) | -0.251009 | 0.065078 | -3.857036 | 0.0010 |
| D(LOG(ST(-1))) | 0.393914 | 0.207545 | 1.897973 | 0.0722 |
| D(LOG(ST(-2))) | 0.560986 | 0.218298 | 2.569813 | 0.0183 |
| C | 1.132385 | 0.347262 | 3.260890 | 0.0039 |
| R-squared | 0.609061 | Meandependent var | | -0.153062 |

| | | | |
|--------------------|-----------|-----------------------|----------|
| Adjusted R-squared | 0.550420 | S.D. dependent var | 0.594377 |
| S.E. of regression | 0.398534 | Akaike info criterion | 1.148965 |
| Sumsquaredresid | 3.176590 | Schwarz criterion | 1.345307 |
| Log likelihood | -9.787577 | F-statistic | 10.38627 |
| Durbin-Watson stat | 2.015826 | Prob(F-statistic) | 0.000248 |

9/ Log(DT)

| | | | |
|--------------------|-----------|--------------------|---------|
| ADF Test Statistic | -2.234464 | 1% Critical Value* | -2.6006 |
| | | 5% Critical Value | -1.9458 |
| | | 10% Critical Value | -1.6186 |

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LOG(DT),2)

Method: Least Squares

Date: 08/13/18 Time: 11:59

Sample(adjusted): 2000:4 2015:4

Included observations: 61 after adjusting endpoints

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| D(LOG(DT(-1))) | -0.208250 | 0.093199 | -2.234464 | 0.0293 |
| D(LOG(DT(-1)),2) | -0.143402 | 0.130542 | -1.098513 | 0.2764 |
| R-squared | 0.136089 | Meandependent var | | 0.001022 |
| Adjusted R-squared | 0.121447 | S.D. dependent var | | 0.034319 |
| S.E. of regression | 0.032167 | Akaike info criterion | | -4.003505 |
| Sumsquaredresid | 0.061049 | Schwarz criterion | | -3.934296 |
| Log likelihood | 124.1069 | Durbin-Watson stat | | 1.978309 |

10/ Log (pp)

| | | | |
|--------------------|-----------|--------------------|---------|
| ADF Test Statistic | -2.251418 | 1% Critical Value* | -2.6026 |
| | | 5% Critical Value | -1.9462 |
| | | 10% Critical Value | -1.6187 |

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LOG(PP),2)

Method: Least Squares

Date: 08/13/18 Time: 13:29

Sample(adjusted): 2001:3 2015:4

Included observations: 58 after adjusting endpoints

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| D(LOG(PP(-1))) | -0.333214 | 0.148002 | -2.251418 | 0.0285 |
| D(LOG(PP(-1)),2) | 0.020227 | 0.142619 | 0.141824 | 0.8878 |
| D(LOG(PP(-2)),2) | 0.189831 | 0.141632 | 1.340316 | 0.1859 |
| D(LOG(PP(-3)),2) | 0.240386 | 0.145318 | 1.654204 | 0.1040 |
| D(LOG(PP(-4)),2) | -0.370060 | 0.138715 | -2.667765 | 0.0101 |
| R-squared | 0.394796 | Meandependent var | | -0.001275 |
| Adjusted R-squared | 0.349120 | S.D. dependent var | | 0.078972 |
| S.E. of regression | 0.063712 | Akaike info criterion | | -2.586614 |
| Sumsquaredresid | 0.215141 | Schwarz criterion | | -2.408990 |

ملاحق

| | | | |
|----------------|----------|--------------------|----------|
| Log likelihood | 80.01181 | Durbin-Watson stat | 2.040941 |
|----------------|----------|--------------------|----------|

11/ Log (T.ch)

| | | | |
|--------------------|-----------|--------------------|---------|
| ADF Test Statistic | -2.928306 | 1% Critical Value* | -2.6006 |
| | | 5% Critical Value | -1.9458 |
| | | 10% Critical Value | -1.6186 |

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LOG(TCH),2)

Method: Least Squares

Date: 08/13/18 Time: 13:34

Sample(adjusted): 2000:4 2015:4

Included observations: 61 after adjusting endpoints

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|-------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| D(LOG(TCH(-1))) | -0.335628 | 0.114615 | -2.928306 | 0.0048 |
| D(LOG(TCH(-1)),2) | -0.107291 | 0.130811 | -0.820201 | 0.4154 |

| | | | |
|--------------------|----------|-----------------------|-----------|
| R-squared | 0.194942 | Meandependent var | 0.000166 |
| Adjusted R-squared | 0.181297 | S.D. dependent var | 0.021571 |
| S.E. of regression | 0.019518 | Akaike info criterion | -5.002730 |
| Sumsquaredresid | 0.022476 | Schwarz criterion | -4.933521 |
| Log likelihood | 154.5833 | Durbin-Watson stat | 1.981113 |

ملحق 03: اختبار جذر الوحدة فليبس برون (PP)

1/ Gt

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: GT has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -1.281303 | 0.8740 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.284580 | |
| 5% level | -3.562882 | |
| 10% level | -3.215267 | |

Intercept

Null Hypothesis: GT has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | 1.679082 | 0.9994 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.661661 | |
| 5% level | -2.960411 | |
| 10% level | -2.619160 | |

None

Null Hypothesis: GT has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | 3.462270 | 0.9997 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.641672 | |
| 5% level | -1.952066 | |
| 10% level | -1.610400 | |

1st difference

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(GT) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -6.588489 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.296729 | |
| 5% level | -3.568379 | |
| 10% level | -3.218382 | |

Intercept

Null Hypothesis: D(GT) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -5.491632 | 0.0001 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.670170 | |
| 5% level | -2.963972 | |
| 10% level | -2.621007 | |

None

Null Hypothesis: D(GT) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -4.647819 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.644302 | |
| 5% level | -1.952473 | |
| 10% level | -1.610211 | |

2/ Rt

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: RT has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -1.958446 | 0.6002 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.284580 | |
| 5% level | -3.562882 | |
| 10% level | -3.215267 | |

Intercept

Null Hypothesis: RT has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -0.818350 | 0.7998 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.661661 | |
| 5% level | -2.960411 | |
| 10% level | -2.619160 | |

None

Null Hypothesis: RT has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | 0.245129 | 0.7507 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.641672 | |
| 5% level | -1.952066 | |
| 10% level | -1.610400 | |

1st difference

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(RT) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -5.097122 | 0.0015 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.296729 | |
| 5% level | -3.568379 | |
| 10% level | -3.218382 | |

Intercept

Null Hypothesis: D(RT) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -5.222035 | 0.0002 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.670170 | |
| 5% level | -2.963972 | |
| 10% level | -2.621007 | |

None

Null Hypothesis: D(RT) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -5.105327 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.644302 | |
| 5% level | -1.952473 | |
| 10% level | -1.610211 | |

3/ St

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: ST has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -1.061457 | 0.9196 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.284580 | |
| 5% level | -3.562882 | |
| 10% level | -3.215267 | |

Intercept

Null Hypothesis: ST has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -0.691874 | 0.8344 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.661661 | |
| 5% level | -2.960411 | |
| 10% level | -2.619160 | |

None

Null Hypothesis: ST has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -0.726809 | 0.3935 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.641672 | |
| 5% level | -1.952066 | |
| 10% level | -1.610400 | |

1st difference

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(ST) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -7.643827 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.296729 | |
| 5% level | -3.568379 | |
| 10% level | -3.218382 | |

intercept

Null Hypothesis: D(ST) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -6.902896 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.670170 | |
| 5% level | -2.963972 | |
| 10% level | -2.621007 | |

None

Null Hypothesis: D(ST) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -6.798819 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.644302 | |
| 5% level | -1.952473 | |
| 10% level | -1.610211 | |

4/ Dt

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: DT has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -2.589391 | 0.2872 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.284580 | |
| 5% level | -3.562882 | |
| 10% level | -3.215267 | |

intercept

Null Hypothesis: DT has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -0.856481 | 0.7884 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.661661 | |
| 5% level | -2.960411 | |
| 10% level | -2.619160 | |

None

Null Hypothesis: DT has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| | | |

| | | | |
|--------------------------------|-----------|-----------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | | -0.861997 | 0.3345 |
| Test critical values: | 1% level | -2.641672 | |
| | 5% level | -1.952066 | |
| | 10% level | -1.610400 | |

1st difference

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(DT) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-----------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | | -4.043914 | 0.0179 |
| Test critical values: | 1% level | -4.296729 | |
| | 5% level | -3.568379 | |
| | 10% level | -3.218382 | |

Intercept

Null Hypothesis: D(DT) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-----------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | | -4.204180 | 0.0027 |
| Test critical values: | 1% level | -3.670170 | |
| | 5% level | -2.963972 | |
| | 10% level | -2.621007 | |

None

Null Hypothesis: D(DT) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-----------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | | -4.204846 | 0.0001 |
| Test critical values: | 1% level | -2.644302 | |
| | 5% level | -1.952473 | |
| | 10% level | -1.610211 | |

5/ PP

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: PP has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -2.001735 | 0.5776 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.284580 | |
| 5% level | -3.562882 | |
| 10% level | -3.215267 | |

Intercept

Null Hypothesis: PP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -1.340754 | 0.5978 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.661661 | |
| 5% level | -2.960411 | |
| 10% level | -2.619160 | |

None

Null Hypothesis: PP has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -0.654018 | 0.4257 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.641672 | |
| 5% level | -1.952066 | |
| 10% level | -1.610400 | |

1st difference

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -5.004481 | 0.0018 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.296729 | |
| 5% level | -3.568379 | |
| 10% level | -3.218382 | |

Intercept

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -5.049363 | 0.0003 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.670170 | |
| 5% level | -2.963972 | |
| 10% level | -2.621007 | |

None

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -5.121619 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.644302 | |
| 5% level | -1.952473 | |
| 10% level | -1.610211 | |

6/ GDP

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: GDP has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -1.665551 | 0.7423 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.284580 | |
| 5% level | -3.562882 | |
| 10% level | -3.215267 | |

Intercept

Null Hypothesis: GDP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | 1.547306 | 0.9991 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.661661 | |
| 5% level | -2.960411 | |

10% level -2.619160

None

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | 4.101581 | 0.9999 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.641672 | |
| 5% level | -1.952066 | |
| 10% level | -1.610400 | |

1st difference

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -4.996461 | 0.0019 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.296729 | |
| 5% level | -3.568379 | |
| 10% level | -3.218382 | |

intercept

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -4.380451 | 0.0017 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.670170 | |
| 5% level | -2.963972 | |
| 10% level | -2.621007 | |

None

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -3.081961 | 0.0032 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.644302 | |
| 5% level | -1.952473 | |

10% level -1.610211

7/ T-inf

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: T_INF has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -2.084688 | 0.5337 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.284580 | |
| 5% level | -3.562882 | |
| 10% level | -3.215267 | |

Intercept

Null Hypothesis: T_INF has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -1.724842 | 0.4093 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.661661 | |
| 5% level | -2.960411 | |
| 10% level | -2.619160 | |

None

Null Hypothesis: T_INF has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -1.264514 | 0.1852 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.641672 | |
| 5% level | -1.952066 | |
| 10% level | -1.610400 | |

1st difference

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(T_INF) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Adj. t-Stat Prob.*

ملاحق

| | | | |
|--------------------------------|-----------|-----------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | | -4.658746 | 0.0042 |
| Test critical values: | 1% level | -4.296729 | |
| | 5% level | -3.568379 | |
| | 10% level | -3.218382 | |

Intercept

Null Hypothesis: D(T_INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-----------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | | -4.747755 | 0.0006 |
| Test critical values: | 1% level | -3.670170 | |
| | 5% level | -2.963972 | |
| | 10% level | -2.621007 | |

None

Null Hypothesis: D(T_INF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-----------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | | -4.824096 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.644302 | |
| | 5% level | -1.952473 | |
| | 10% level | -1.610211 | |

ملحق 04: اختبار جذر الوحدة (KPSS)

1/ Gt

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: GT is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|--|-----------|----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.189796 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.216000 |
| | 5% level | 0.146000 |
| | 10% level | 0.119000 |

intercept

Null Hypothesis: GT is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | LM-Stat. |
|--|----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | 0.664835 |
| Asymptotic critical values*: | |
| 1% level | 0.739000 |
| 5% level | 0.463000 |
| 10% level | 0.347000 |

1st difference

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(GT) is stationary
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | LM-Stat. |
|--|----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | 0.094068 |
| Asymptotic critical values*: | |
| 1% level | 0.216000 |
| 5% level | 0.146000 |
| 10% level | 0.119000 |

intercept

Null Hypothesis: D(GT) is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | LM-Stat. |
|--|----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | 0.403702 |
| Asymptotic critical values*: | |
| 1% level | 0.739000 |
| 5% level | 0.463000 |
| 10% level | 0.347000 |

2/ Rt

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: RT is stationary
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | LM-Stat. |
|--|----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | 0.144330 |
| Asymptotic critical values*: | |
| 1% level | 0.216000 |
| 5% level | 0.146000 |
| 10% level | 0.119000 |

Intercept

Null Hypothesis: RT is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | LM-Stat. |
|--|----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | 0.572887 |
| Asymptotic critical values*: | |
| 1% level | 0.739000 |
| 5% level | 0.463000 |
| 10% level | 0.347000 |

1st difference

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(RT) is stationary
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | LM-Stat. |
|--|----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | 0.138750 |
| Asymptotic critical values*: | |
| 1% level | 0.216000 |
| 5% level | 0.146000 |
| 10% level | 0.119000 |

intercept

Null Hypothesis: D(RT) is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | LM-Stat. |
|--|----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | 0.133665 |
| Asymptotic critical values*: | |
| 1% level | 0.739000 |
| 5% level | 0.463000 |
| 10% level | 0.347000 |

3/ St

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: ST is stationary
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | LM-Stat. |
|--|----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | 0.159124 |
| Asymptotic critical values*: | |
| 1% level | 0.216000 |
| 5% level | 0.146000 |
| 10% level | 0.119000 |

Intercept

Null Hypothesis: ST is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | LM-Stat. |
|--|----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | 0.268947 |
| Asymptotic critical values*: | |
| 1% level | 0.739000 |
| 5% level | 0.463000 |
| 10% level | 0.347000 |

4/ Dt

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: DT is stationary
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | LM-Stat. |
|--|----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | 0.108796 |
| Asymptotic critical values*: | |
| 1% level | 0.216000 |
| 5% level | 0.146000 |
| 10% level | 0.119000 |

intercept

Null Hypothesis: DT is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | LM-Stat. |
|--|----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | 0.573230 |
| Asymptotic critical values*: | |
| 1% level | 0.739000 |
| 5% level | 0.463000 |

10% level 0.347000

5/ PP

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: PP is stationary
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | LM-Stat. |
|--|----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | 0.129470 |
| Asymptotic critical values*: | |
| 1% level | 0.216000 |
| 5% level | 0.146000 |
| 10% level | 0.119000 |

intercept

Null Hypothesis: PP is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | LM-Stat. |
|--|----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | 0.553350 |
| Asymptotic critical values*: | |
| 1% level | 0.739000 |
| 5% level | 0.463000 |
| 10% level | 0.347000 |

6/ GDP

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: GDP is stationary
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | LM-Stat. |
|--|----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | 0.191242 |
| Asymptotic critical values*: | |
| 1% level | 0.216000 |
| 5% level | 0.146000 |
| 10% level | 0.119000 |

intercept

Null Hypothesis: GDP is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | LM-Stat. |
|--|----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | 0.692739 |
| Asymptotic critical values*: | |
| 1% level | 0.739000 |
| 5% level | 0.463000 |
| 10% level | 0.347000 |

1st difference

Trend and intercept

Null Hypothesis: D(GDP) is stationary
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | LM-Stat. |
|--|----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | 0.112705 |
| Asymptotic critical values*: | |
| 1% level | 0.216000 |
| 5% level | 0.146000 |
| 10% level | 0.119000 |

intercept

Null Hypothesis: D(GDP) is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | LM-Stat. |
|--|----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | 0.486953 |
| Asymptotic critical values*: | |
| 1% level | 0.739000 |
| 5% level | 0.463000 |
| 10% level | 0.347000 |

7/ T-inf

Level

Trend and intercept

Null Hypothesis: T_INF is stationary
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | LM-Stat. |
|--|----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | 0.078662 |

ملاحق

| | | |
|------------------------------|-----------|----------|
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.216000 |
| | 5% level | 0.146000 |
| | 10% level | 0.119000 |

Intercept

Null Hypothesis: T_INF is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | LM-Stat. |
|--|-----------|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | 0.333300 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level |
| | 5% level |
| | 10% level |

الملحق رقم 5: اختبارات التكامل المشترك لجوهانسن

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: DRT DGT

Date: 02/21/18 Time: 12:12
 Sample: 1985 2016
 Included observations: 28

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|-----|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| 0 | -399.2093 | NA | 1.48e+10 | 29.08638 | 29.46701 | 29.20274 |
| 1 | -393.8615 | 8.403796 | 1.35e+10 | 28.99010 | 29.56105 | 29.16465 |
| 2 | -385.7528 | 11.58380* | 1.03e+10* | 28.69663* | 29.45789* | 28.92935* |
| 3 | -383.7839 | 2.531398 | 1.23e+10 | 28.84171 | 29.79328 | 29.13262 |

Date: 02/21/18 Time: 12:14
 Sample (adjusted): 1989 2016
 Included observations: 28 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: DRT DGT

Warning: Critical values assume no exogenous series
 Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---------------------------|------------|-----------------|---------------------|---------|
| None * | 0.594757 | 33.06852 | 15.49471 | 0.0001 |
| At most 1 * | 0.242514 | 7.777004 | 3.841466 | 0.0053 |

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملاحق

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Max-Eigen Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---------------------------|------------|---------------------|---------------------|---------|
| None * | 0.594757 | 25.29151 | 14.26460 | 0.0006 |
| At most 1 * | 0.242514 | 7.777004 | 3.841466 | 0.0053 |

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 5 Percent Critical Value | 1 Percent Critical Value |
|---------------------------|------------|-----------------|--------------------------|--------------------------|
| None ** | 0.909149 | 127.7882 | 68.52 | 76.07 |
| Atmost 1 ** | 0.750947 | 70.22341 | 47.21 | 54.46 |
| Atmost 2 ** | 0.596320 | 36.86125 | 29.68 | 35.65 |
| Atmost 3 | 0.394340 | 15.09009 | 15.41 | 20.04 |
| Atmost 4 | 0.119545 | 3.055602 | 3.76 | 6.65 |

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level

Trace test indicates 3 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Max-Eigen Statistic | 5 Percent Critical Value | 1 Percent Critical Value |
|---------------------------|------------|---------------------|--------------------------|--------------------------|
| None ** | 0.909149 | 57.56480 | 33.46 | 38.77 |
| Atmost 1 ** | 0.750947 | 33.36216 | 27.07 | 32.24 |
| Atmost 2 * | 0.596320 | 21.77116 | 20.97 | 25.52 |
| Atmost 3 | 0.394340 | 12.03449 | 14.07 | 18.63 |
| Atmost 4 | 0.119545 | 3.055602 | 3.76 | 6.65 |

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating equation(s) at the 5% level

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating equation(s) at the 1% level

الملحق رقم 6: نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي

Vector Error Correction Estimates

Date: 08/13/18 Time: 14:21

Sample(adjusted): 2000:1 2015:4

Included observations: 64

Excluded observations: 39 after adjusting endpoints

Standard errors in () & t-statistics in []

| CointegratingEq: | CointEq1 |
|------------------|--------------------------------------|
| LOG(PST(-1)) | 1.000000 |
| LOG(DT(-1)) | -0.016409 (3.19994) [-0.00513] |
| LOG(PP(-1)) | -3.617809 (1.94289) [-1.86208] |

ملاحق

| | | | | |
|--------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|
| LOG(TCH(-1)) | -33.11381 (16.8384) [-1.96656] | | | |
| C | 99.84327 | | | |
| Error Correction: | D(LOG(ST)) | D(LOG(DT)) | D(LOG(PP)) | D(LOG(TCH)) |
| CointEq1 | -0.308428 (0.07296) [-4.22709] | -0.002067 (0.00430) [-0.48086] | -0.017041 (0.01308) [-1.30331] | 0.005901 (0.00271) [2.17838] |
| D(LOG(PST(-1))) | 0.563977 (0.23557) [2.39407] | 0.014661 (0.01388) [1.05620] | -0.034351 (0.04221) [-0.81373] | 0.006000 (0.00875) [0.68608] |
| D(LOG(PST(-2))) | 0.500757 (0.25419) [1.97004] | 0.002989 (0.01498) [0.19957] | 0.042958 (0.04555) [0.94309] | -0.007941 (0.00944) [-0.84150] |
| D(LOG(DT(-1))) | 4.106674 (4.71378) [0.87121] | 0.440832 (0.27776) [1.58708] | -0.871567 (0.84471) [-1.03179] | 0.223859 (0.17500) [1.27918] |
| D(LOG(DT(-2))) | -13.45743 (4.07606) [-3.30157] | 0.027323 (0.24019) [0.11376] | 0.023629 (0.73043) [0.03235] | 0.005976 (0.15133) [0.03949] |
| D(LOG(PP(-1))) | -2.301236 (1.79625) [-1.28113] | -0.083792 (0.10585) [-0.79164] | 0.577238 (0.32189) [1.79327] | -0.089747 (0.06669) [-1.34579] |
| D(LOG(PP(-2))) | 1.770821 (1.89198) [0.93596] | -0.019201 (0.11149) [-0.17223] | -0.084920 (0.33904) [-0.25047] | -0.006752 (0.07024) [-0.09613] |
| D(LOG(TCH(-1))) | -0.344185 (6.76291) [-0.05089] | 0.107097 (0.39851) [0.26874] | -0.695378 (1.21192) [-0.57378] | 0.377959 (0.25108) [1.50535] |
| D(LOG(TCH(-2))) | -1.944970 (5.79637) [-0.33555] | -0.105599 (0.34156) [-0.30917] | -0.142950 (1.03872) [-0.13762] | 0.006409 (0.21519) [0.02978] |
| C | -0.387459 (0.12393) [-3.12650] | -0.002944 (0.00730) [-0.40320] | -0.009584 (0.02221) [-0.43157] | 0.005827 (0.00460) [1.26653] |
| R-squared | 0.781715 | 0.460501 | 0.345537 | 0.462185 |
| Adj. R-squared | 0.641389 | 0.113680 | -0.075190 | 0.116447 |
| Sum sq. resids | 1.773682 | 0.006159 | 0.056958 | 0.002445 |
| S.E. equation | 0.355938 | 0.020974 | 0.063784 | 0.013214 |
| F-statistic | 5.570701 | 1.327776 | 0.821286 | 1.336807 |
| Log likelihood | -2.794569 | 65.16082 | 38.46736 | 76.24818 |
| Akaike AIC | 1.066214 | -4.596735 | -2.372280 | -5.520681 |
| Schwarz SC | 1.557070 | -4.105879 | -1.881424 | -5.029826 |
| Meandependent | -0.153062 | -0.014377 | 0.025191 | -0.002501 |
| S.D. dependent | 0.594377 | 0.022278 | 0.061514 | 0.014058 |
| DeterminantResidual Covariance | | 1.92E-11 | | |
| Log Likelihood | | 185.7424 | | |

ملاحق

| | |
|--------------------------------|-----------|
| Log Likelihood (d.f. adjusted) | 159.8706 |
| Akaike Information Criteria | -9.655879 |
| Schwarz Criteria | -7.496114 |

الملحق رقم 7: اختبار السببية بين LOG(DT) و LOG(PST)

Test de cointégration de Johanson 1988

Unrestricted Cointegration Rank Test

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 5 Percent Critical Value | 1 Percent Critical Value |
|------------------------------|------------|--------------------|-----------------------------|-----------------------------|
| None * | 0.536672 | 18.66329 | 15.41 | 20.04 |
| Atmost 1 | 0.008282 | 0.199592 | 3.76 | 6.65 |

(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level
Trace test indicates 1 cointegrating equation(s) at the 5% level
Trace test indicates no cointegration at the 1% level

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Max-Eigen Statistic | 5 Percent Critical Value | 1 Percent Critical Value |
|------------------------------|------------|------------------------|-----------------------------|-----------------------------|
| None * | 0.536672 | 18.46369 | 14.07 | 18.63 |
| Atmost 1 | 0.008282 | 0.199592 | 3.76 | 6.65 |

(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating equation(s) at the 5% level
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 1% level

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 08/13/18 Time: 15:07

Sample: 2000:1 2015:4

Lags: 2

| NullHypothesis: | Obs | F-Statistic | Probability |
|--|-----|-------------|-------------|
| LOG(DT) does not Granger Cause LOG(ST) | 27 | 0.07608 | 0.92698 |
| LOG(ST) does not Granger Cause LOG(DT) | | 0.32759 | 0.72411 |

الملحق رقم 8: تحليل دوال الاستجابة

| Response of LOG(PP): Period | LOG(PP) | LOG(TCH) | LOG(DT) | LOG(ST) |
|--------------------------------|-----------------------|------------------------|------------------------|-----------------------|
| 1 | 0.059365 (0.00808) | 0.000000 (0.00000) | 0.000000 (0.00000) | 0.000000 (0.00000) |
| 2 | 0.087009 (0.01770) | -0.000339 (0.01389) | -0.013300 (0.00989) | 0.007205 (0.01285) |
| 3 | 0.103252 (0.02891) | 0.004300 (0.02561) | -0.025688 (0.02129) | 0.013070 (0.03105) |
| 4 | 0.114362 (0.03957) | 0.010964 (0.03478) | -0.031683 (0.03362) | 0.013638 (0.05538) |
| 5 | 0.122657 | 0.017896 | -0.031123 | 0.008606 |

ملاحق

| | | | | |
|----|-----------|-----------|-----------|-----------|
| | (0.05056) | (0.04258) | (0.04658) | (0.08476) |
| 6 | 0.129448 | 0.024888 | -0.025991 | -8.88E-05 |
| | (0.06340) | (0.05056) | (0.06010) | (0.11606) |
| 7 | 0.135778 | 0.032161 | -0.018603 | -0.009540 |
| | (0.07986) | (0.06039) | (0.07397) | (0.14520) |
| 8 | 0.142437 | 0.039693 | -0.010926 | -0.016738 |
| | (0.10121) | (0.07288) | (0.08741) | (0.16801) |
| 9 | 0.149825 | 0.047079 | -0.004486 | -0.019080 |
| | (0.12763) | (0.08741) | (0.09899) | (0.18103) |
| 10 | 0.157831 | 0.053643 | -0.000431 | -0.014663 |
| | (0.15813) | (0.10240) | (0.10702) | (0.18259) |

Response of LOG(TCH):

| Period | LOG(PP) | LOG(TCH) | LOG(DT) | LOG(ST) |
|--------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| 1 | -0.003435 | 0.010961 | 0.000000 | 0.000000 |
| | (0.00216) | (0.00149) | (0.00000) | (0.00000) |
| 2 | -0.006566 | 0.010660 | 0.002849 | 0.000583 |
| | (0.00339) | (0.00305) | (0.00191) | (0.00248) |
| 3 | -0.008767 | 0.006829 | 0.004571 | 0.002543 |
| | (0.00435) | (0.00412) | (0.00346) | (0.00510) |
| 4 | -0.010500 | 0.002675 | 0.004088 | 0.006026 |
| | (0.00506) | (0.00464) | (0.00482) | (0.00797) |
| 5 | -0.012273 | -0.000967 | 0.001886 | 0.010393 |
| | (0.00619) | (0.00551) | (0.00625) | (0.01095) |
| 6 | -0.014461 | -0.004169 | -0.001092 | 0.014595 |
| | (0.00808) | (0.00708) | (0.00794) | (0.01390) |
| 7 | -0.017280 | -0.007128 | -0.003998 | 0.017536 |
| | (0.01069) | (0.00919) | (0.00995) | (0.01703) |
| 8 | -0.020769 | -0.009884 | -0.006223 | 0.018309 |
| | (0.01384) | (0.01146) | (0.01219) | (0.02091) |
| 9 | -0.024772 | -0.012300 | -0.007371 | 0.016306 |
| | (0.01741) | (0.01363) | (0.01458) | (0.02597) |
| 10 | -0.028946 | -0.014138 | -0.007209 | 0.011273 |
| | (0.02138) | (0.01570) | (0.01712) | (0.03208) |

Response of LOG(DT):

| Period | LOG(PP) | LOG(TCH) | LOG(DT) | LOG(ST) |
|--------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| 1 | 0.004597 | -0.000594 | 0.016256 | 0.000000 |
| | (0.00319) | (0.00313) | (0.00221) | (0.00000) |
| 2 | 0.003007 | 0.002889 | 0.020245 | 0.007379 |
| | (0.00557) | (0.00568) | (0.00414) | (0.00378) |
| 3 | -0.002277 | 0.005589 | 0.016831 | 0.021971 |
| | (0.00830) | (0.00832) | (0.00722) | (0.00859) |
| 4 | -0.010193 | 0.004536 | 0.009270 | 0.041440 |
| | (0.01219) | (0.01196) | (0.01162) | (0.01482) |
| 5 | -0.020780 | -0.001052 | -0.000606 | 0.062628 |
| | (0.01850) | (0.01798) | (0.01766) | (0.02342) |
| 6 | -0.034517 | -0.010546 | -0.011527 | 0.082049 |
| | (0.02723) | (0.02600) | (0.02552) | (0.03581) |
| 7 | -0.051762 | -0.022672 | -0.022188 | 0.096148 |
| | (0.03791) | (0.03506) | (0.03513) | (0.05345) |
| 8 | -0.072393 | -0.035958 | -0.031095 | 0.101597 |
| | (0.05019) | (0.04441) | (0.04626) | (0.07684) |
| 9 | -0.095623 | -0.048906 | -0.036688 | 0.095664 |
| | (0.06413) | (0.05377) | (0.05867) | (0.10490) |
| 10 | -0.119966 | -0.060043 | -0.037571 | 0.076612 |
| | (0.08030) | (0.06358) | (0.07212) | (0.13509) |

Response of LOG(ST):

| Period | LOG(PP) | LOG(TCH) | LOG(DT) | LOG(ST) |
|--------|---------|----------|---------|---------|
|--------|---------|----------|---------|---------|

ملاحق

| | | | | |
|----|------------------------|------------------------|------------------------|------------------------|
| 1 | 0.237508 (0.09102) | -0.089304 (0.08421) | -0.142817 (0.08103) | 0.408770 (0.05563) |
| 2 | 0.363989 (0.19041) | -0.130232 (0.18683) | -0.272508 (0.16325) | 0.709613 (0.14510) |
| 3 | 0.377395 (0.30414) | -0.160542 (0.30204) | -0.377202 (0.26460) | 0.902091 (0.31013) |
| 4 | 0.298319 (0.40651) | -0.195448 (0.39186) | -0.445747 (0.37406) | 0.981320 (0.54002) |
| 5 | 0.153493 (0.49493) | -0.236461 (0.45161) | -0.471956 (0.48236) | 0.945090 (0.81333) |
| 6 | -0.028926 (0.58101) | -0.276933 (0.49428) | -0.453761 (0.58440) | 0.796932 (1.08652) |
| 7 | -0.220917 (0.68417) | -0.306667 (0.54442) | -0.391855 (0.67757) | 0.547462 (1.30253) |
| 8 | -0.395642 (0.82059) | -0.315303 (0.62461) | -0.289236 (0.75614) | 0.215028 (1.40549) |
| 9 | -0.528662 (0.99107) | -0.294483 (0.73677) | -0.151538 (0.80975) | -0.174159 (1.36432) |
| 10 | -0.599401 (1.17758) | -0.239145 (0.86030) | 0.012456 (0.83072) | -0.586585 (1.22654) |

Cholesky Ordering:

LOG(PP) LOG(TCH) LOG(DT) LOG(ST)

Standard Errors: Analytic

Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.

